جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

ازدواجية المعايير في القانون الدولي

دراسة حالة غزة وأكرانيا

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

من إعداد الطالبة: ميلودي مامة **تحت إشراف الأستاذة: خاطر خيرة**

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور شاربي محمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة مولاي الطاهر سعيدة	رئيساً
الدكتورة خاطر خيرة	أستاذ محاضر ب	جامعة مولاي الطاهر سعيدة	مشرفاً ومقرراً
الدكتور بالحاج هواري	أستاذ محاضر أ	جامعة مولاي الطاهر سعيدة	عضواً

السنة الجامعية: 2025/2024

إهـــداء

ترحما على روحهما التي لا تفارقني

أبــي و أمـــي

شكر وتقدير

أحمد الله على نعمه التي ليس لها حصر، واشكره على توفيقه لما وصلت إليه ، وتيسيره لي طلب العلم.أحمده كما ينبغي لجلال وجهه وعظمة سلطانه ،أن جعلنا ممن يعرفون قدره ويسلكون سبل العلم والمعرفة ابتغاء مرضاته.

كما أتوجه بالشكر للأستاذة المشرفة لإعانتها في إتمام هذا البحث ،وكل من ساهم من بعيد أو قريب في تنوير دربي ومساندتي في إتمام هذه العمل. أخص بالذكر كل أستاذ ترك بصمته في مسار تعليمي، وإدارة الجامعة التي سهرت على تكوين طلبتها. وكذا أو لادي الذين قدروا أو قات انشغالي.

مقدمة

نشأ القانون الدولي من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين وتعميم العدالة والمساواة بين الدول ومنع نشوب الحروب .عقب ما عانت منه البشرية من ويلات تلك حروب الطاحنة على مد التاريخ الذي كتب في طياته معاناة وعذاب الشعوب و إبادات بشرية غاية في الفظاعة، ناهيك عن الخسائر المادية الجسيمة التي أخرت التقدم الحضري للأمم، واعادت بلدان إلى أوائل وبدايات التحضر ،بعدما كانت قوى ذات وزن، جاء القانون الدولي المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية 1945 بعدما أُستنزِفت أو ربا وحصدت الحرب ملايين القتلى، ليمنع نشوب حرب عالمية أخرى فينظم علاقات الدول ببعضها ،ويدير النزاعات بطرق سلمية .فتكفل تطبيق هاذ القانون الدولي منظمة الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة من الجمعية العامة لمجلس الامن والمحاكم الدولية ...

إن وجود القانون الدولي لم يحد من وجود النزاعات الدولية ،ولم يوقف شن الحروب لان مصالح الدول المتضاربة تجعل من النزاع حتمية لا بد منها .و تجد الدول نفسها أمام خيار الحل السلمي أو الحروب، ودور القانون الدولي يتجلى في الإنقاص من حدة النزاع وفضها سلميا. لكن ما يلاحظ عند دراسة وتتبع النزاعات الدولية أن ما جاءت به قواعد القانون الدولي وما يطبق على ارض الواقع خلال إدارة النزاعات الدولية يضع العديد من علامات الاستفهام عن مدى توحيد تطبيق هذه القواعد بشكل عادل ومتساوي، يحفظ الحقوق بين الدول لضمان سيادتها وامنها واستقرارها ،وكذا مدى تطبيق القانون الدولي الإنساني الذي يكفل حقوق الانسان خلال الحروب إن حدثت.

إن هذه التساؤلات تزيد يوما عن يوم، وما يشهده الوقت الحاضر من نزاعات عديدة تختلف فيها ردود الفعل الدولية و القانون الدولي في إدارتها يجعل الامر مثيرا للجدل، فاكبر قضيتين تشغلان العالم في الوقت الراهن هما الحرب الروسية الأكرانية والحرب الإسرائيلية على غزة ،يجعلان التساؤلات تصبح شكوكا. فبعد ما شوهد عقب الغزو الروسي الأكراني ، الذي بدأ في 24 فبراير 2022 ،من هبة دولية اشتركت فيها كل أروبا تقريبا ،إضافة إلى الولايات المتحدة الامريكية واستنفار للجهود الدولية والمنظمات العالمية تعاطفا مع أكرانيا و مساعدتها ماليا وعسكريا ،وإدانة سريعة للاتحاد الروسي ،وما انجر عنه من تحرك هيئات القانون الدولي بقرارات متتالية تبعتها عقوبات من مختلف الدول وجهود حثيثة لوقف العدوان. في المقابل و أمام القصف الشامل و المدمر لقطاع غزة المساحة المحدودة والمنعزلة ،منذ 07 أكتوبر 2023،والمستمر رغم طول أمد القضية المطروحة في الأمم المتحدة منذ 1967 ،و مع تكرار القصف والاجتياح والتضيق والتهجير ،ورغم كل المظاهر الإنسانية التي هزت قلوب الشعوب في كل العالم الا أنه

لم تُرى ردود فعل عالمية كالتي حدثت من أجل أكرانيا. ولا تزال القضية تراوح مكانها وتزداد سوءا يوما بعد يوم.

لقد أصبح ظاهر للعيان إشكالا كبير في فهم تباين التعامل مع القضايا الدولية ومعايير القانون الدولي وتساوي تطبيقها. أم أنه أصبح للقانون الدولي معايير مزدوجة على أرض الواقع غير ما نص وأُنشِأ من أجله القانون الدولي.

جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على شكوك ازدواجية معايير القانون الدولي من خلال إسقاطها على كل من حالتي أكرانيا وغزة. وفهم كيفية تعامل المجتمع الدولي والدول الكبرى التي تدعي الحفاظ على تطبيق مبادئ القانون الدولي من أجل تحقيق الأمن والسلم والعدالة الدولية.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على مجريات السياسة الدولية ومواكبة أحداثها الهامة وكيفية تعامل القانون الدولي معها.

أهمية علمية :

تسليط الضوء على ازدواجية معايير تطبيق القانون الدولي في إدارة النزاعات الدولية في ظل تعقيد وتزايد مخاطر الأزمات والصراعات التي يفرضها الواقع الدولي .

الأهمية العملية :

التعرف على أسباب تمايز طرق وكيفيات التعامل مع النزاعات الدولية .و اظهار الأوجه المختلفة والمتناقضة لتطبيق معايير القانون الدولي باختلاف الحالات المعالجة من القضايا الدولية بإسقاطها على حالتي غزة وأكرانيا التي تناولتها هذه الدراسة.

مبررات اختيار الموضوع :

مبررات ذاتية :

-الميول الشخصي للموضوع.

-الارتباط المباشر بين الموضوع والتخصص.

- مواكبة البحث العلمي بمواضيعه الحديثة.

- المشاركة في دراسة المواضيع السياسية القائمة على الساحة الدولية.

مبررات موضوعية :

- تناول موضوع يشكل أهمية كبيرة في النظام الدولي.

- تسليط الضوء على مدى ازدواجية معايير القانون الدولي.

-موضوع الحالتين المدروستين حديث الساعة في السياسة الدولية.

-إثراء الدراسات العلمية الجامعية .

طرح الإشكالية:

إن الهدف من وجود القانون الدولي هو نشر السلم والامن الدوليين والحفاظ على توازن الساحة الدولية في ظل تعامل عادل ومنصف في معالجة صراعات و نزاعات المجتمع الدولي .

ومن هنا نحن أمام الإشكالية التالية:

هل يطبق القانون الدولي بنفس المعايير في الصراعات والنزاعات الدولية وبالتحديد حالة غزة و أكرانيا ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية :

كيف استجاب المجتمع الدولي لكل من حالتي غزة أكرانيا ؟

ما مدى تطبيق القانون الدولي في كل من حالتي غزة أكرانيا ؟

فرضيات البحث :

- تفترض الدراسة وجود ازدواجية في معايير القانون الدولي في تناول كل من حالتي غزة و أكرانيا.

تحديد الدراسة :

حدود زمنية :تعالج الدراسة الحالتين من جذور القضيتين إلى يومنا هذا فبالنسبة لأكرانيا من الفترة التي سبقت الاتحاد السوفياتي أما غزة فمنذ ما قبل الانتداب البريطاني.

حدود مكانية :وتتمثل في كل من أكرانيا و غزة–فلسطين .

الاطار التطبيقي:

تتطرق الدراسة في اطارها التطبيقي لحالتين من الصراع كان لهما وقع كبير في السياسة الدولية في الوقت الحاضر تم من خلالهما معالجة ازدواجية معايير القانون الدولي بإسقاطها على كل من حالة أكرانيا وغزة.

الإطار النظري :

يظهر الإطار النظري في اعتماد الدراسة على نظريتين هما:

–النظرية المثالية: من خلال الهدف الذي يقوم من أجله تأسيس القانون الدولي وهو السلم والأمن الدوليين .و دعوات العالم تطبيق العدالة و المساواة والقيم الإنسانية السامية في هذا القانون.

–النظرية الواقعية: وهي نظرية تقوم على مبدأ القوة والمصلحة وهذا ما يظهر في الدراسة من خلال ازدواجية معايير القانون الدولي التي تهيمن عليها الكيانات الكبرى.

مناهج الدراسة :

–المنهج التاريخي :اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في تناول أهم المحطات التاريخية في دراسة الحالتين من حيث الرجوع لجذور القضيتين .

– منهج دراسة حالة : حيث يقوم البحث على دراسة حالتين محددتين ومختلفتين وهما أكرانيا وغزة.

–الاقتراب القانوني :من أجل تحليل مدى تطبيق القانون الدولي في كل من حالتي أكرانيا وغزة.

صعوبات الدراسة:

تجسدت الصعوبات التي اعترضتني في إطار بحثي هذا في:

- 1 ضيق الوقت مقارنة بحجم المسؤولية البحثية المكلفة بها.
- 2 تشعب الموضوع .
- 3 موضوع البحث لا يزال قائم مع استمرار أحداثه.
-4 قلة وجود درا سات سابقة تناولت الموضوع بشكل مباشر بل مجرد جزئيات.

الإعلان عن الخطة :

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية، قسمت الدراسة إلى فصلين جاءا كالاتي:

الفصل الأول :تطرق إلى الصراع الروسي الأكراني والإسرائيلي الفلسطيني وتفاعل المجتمع الدولي. جاء فيه مبحثين، المبحث الأول السياق التاريخي للصراع الروسي الأكراني و الفلسطيني الإسرائيلي ، المبحث الثاني تفاعل المجتمع الدولي مع الغزو الروسي الأكراني والحرب الإسرائيلية على غزة.

الفصل الثاني: تطرق إلى تحليل ازدواجية القانون الدولي في حالتي غزة و أكرانيا .جاء فيه مبحثين المبحث الأول مظاهر انتهاك القانون الدولي في غزة و أكرانيا .المبحث الثاني ازدواجية تطبيق القانون الدولي في حالتي غزة و أكرانيا و تداعياتها.

الفصل الأول

الصراع الروسي الأكراني والإسرائيلي الفلسطيني وتفاعل المجتمع الدولي

تشهد الساحة الدولية احدى أهم قضايا النزاعات التي حركت المجتمع الدولي بشكل غير مسبوق. فغزو أكرانيا من طرف الاتحاد الروسي في 24 أفريل 2024 ،والحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في07 أكتوبر 2023 ، يعود لتاريخ طويل من الصراع الذي امتد إلى عقود .فالقضية الفلسطينية إحدى أعقد وأطول النزاعات في العصر الحديث حيث تتداخل فيها الجوانب التاريخية والسياسية والقانونية والإنسانية .أما العلاقة بين روسيا وأكرانيا فجمعهما تاريخ مشترك كبير وصراع على كثير من المناطق. وما افرزه تفجر كلا الصراعين فتباين بين إدانة، ومساندة المجتمع الدولي، و الجهود المستمرة للوصول إلى وقف الحرب المتواصلة إلى اليوم. ولفهم كيف تطور الصراع إلى الحرب الحالية، قسم هاذ الفصل إلى مبحثين أو لهما السياق التاريخي للصراع الروسي الأكراني والفلسطيني الإسرائيلي والثاني استجابة و تفاعل المجتمع الدولي مع الغزو الروسي الأكراني والحرب الإسرائيلية على غزة

المبحث الأول

السياق التاريخي للصراع الروسي الأكراني والفلسطيني الإسرائيلي

إن نشوب الحروب ليست وليدة الصدفة، بل نتاج توالي صراعات وتطورها وصولا للحرب. وما الغزو الروسي الأكراني والحرب الإسرائيلية على غزة إلى امتداد للعديد من محطات التوتر والخلاف والنزاع التي شهدها الصراعان. وكي نفهم كيف تطور هذا الصراع يجب العودة إلى جذوره والارتباط التاريخي الذي جمعهما في الماضي وصولا إلى الوضع الحالي. وبناءً عليه قسم المبحث إلى مطلبين أو لهما تطور الصراع بين روسيا وأكرانيا وأسبابه. والثاني النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وأهم الاحداث.

المطلب الأول

تطور الصراع بين روسيا وأكرانيا وأسبابه

من أجل فهم أي قضية دولية سواء نزاعات أو حروب يجب العودة إلى جذور القضية ونشأة وبداية الصراع وأسبابه. وقضيتنا اليوم لها جذور عميقة تاريخية وأسباب عديدة غذت الصراع. نتطرق إليها في فرعين أولهما الخلفية التاريخية للبلدين ونشأة الصراع، والثاني الأسباب السياسية والجيوسياسية للصراع.

الفرع الأول

الخلفية التاريخية للبلدين ونشأة الصراع

إن تسمية البلدان بما هو معروف اليوم جاء بعد العديد من مراحل التقسيم والانفصال التاريخي للدول، الذي عقبه الكثير من تبعات هذا التقسيم من النزاع على المناطق الحدودية والذي ولد صراعات دولية حادة، فروسيا وأكرانيا أيضا مرت بتاريخ مشترك تبعه الانفصال.

أولا: تاريخ البلدين :تعود العلاقة التاريخية الروسية الأكرانية إلى ماض بعيد" إذ يرجع إلى أكثر من ألف عام حيث تأسيس الدولة السلافية الأولى ''كييف روس''، في أجزاء مما يعرف اليوم بـ ''روسيا، وأكرانيا ، وبيلاروسيا''، منذ أو اخر القرن التاسع وحتى منتصف القرن الثالث عشر. ثم أصبحت

أراضي أكرانيا المعاصرة جزءً من الإمبراطورية الروسية في أو اخر القرن الثامن عشر، بعد فترات تحت حكم المغول أو التتار والبولنديين والليتوانيين"[1]، استمر ذلك إلى ما بعد الثورة الشيوعية الروسية حيث أعلنت أكرانيا استقلالها في عام 1918، ولكن في عام 1921 احتل الجيش الأحمر معظمها وأصبحت أكرانيا جمهورية داخل الاتحاد السوفيتي.

بسبب التغير الذي أحدثته الشيوعية بدأ يظهر الإحساس بالهوية الوطنية الأكرانية كان ذلك في " ثلاثينيات القرن الماضي عندما أدت السياسات السوفيتية التي عاقبت المزارعين في الجمهورية الذين قاوموا قرارات التنظيم الجماعي للمجال الزراعي (التي اتخذها جوزيف ستالين عام 1929 بالتحول إلى الزراعة المشتركة)، إلى مجاعة من صنع الإنسان تُعرف باسم هولودومور، والتي قتلت ما يقدر بنحو ٧ ملايين شخص هناك. وقد استعادت أكرانيا استقلالها في عام 1991 مع انهيار الاتحاد السوفيتي"[2].

يمثل الروس أكبر أقلية عرقية في أكرانيا"حيث يشكلون 17٪ من السكان في آخر تعداد سكاني يرصد العرقيات، في عام 2001"[3] .وتتواجد أعلى نسبة منهم في جزيرة القرم و أجزاء من الشرق أما عن اللغة الروسية فجل الأكرانيين يفهمونها ويستطيعون التكلم بها بحكم الانتماء السابق.

إن هذا الماضي المشترك للشعوب والدولة هو ما خلق استبعاد الانفصال التام لأكرانيا من الناحية الروسية والتمسك بفكرة الشعب الواحد، الأمر الذي انجر عنه تبعات توالت إلى أن وصلت للغزو الأخير.

ثانيا: الانفصال ونشأة الصراع

إن طبيعة الصعوبات التي عاشها الشعب الأكراني في ظل الحكم السوفياتي جعل الانفصال هل الخيار الوحيد للخروج من الأزمة التي عان منها الشعب الأكراني كما سبق ذكره.

[1]–الرجوع لموقع مركز الحضارة للدراسة والبحوث،مقال الكتروني،بعنوان "الحرب الروسية الأوكرانية أسباب وتداعيات"،تاريخ النشر 2022/07/17،تم الاطلاع عليه يوم:2025/03/08 ،على الساعة 13:45على الوصلة: https://cutt.cx/1ru 17

[2] –نفس الموقع السابق.

[3] –نفس الموقع السابق

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991 تحولت معظم الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي أو تلك التي كانت تنتمي إلى الكتلة الشرقية خلال الحرب الباردة إلى المعسكر الغربي، سواء بالانضمام إلى حلف "الناتو"، أو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكان عام 2004 لحظة فارقة في تاريخ الاتحاد،حيث انضمت إليه عشر دول دفعة واحدة، كان معظمها من دول الكتلة الشرقية، وخلال الفترة من 1999 إلى 2020 انضمت 14 دولة من الجمهوريات السوفيتية ودول أو روبا الشرقية إلى حلف الناتو[4].

أصبحت أكرانيا دولة مستقلة، أعلنت استقلالها في 24 أو ت 1991، وأكدت ذلك من خلال استفتاء في 1 ديسمبر 1991، حيث صوت الأغلبية الساحقة والمقدرة ب 90.32% من المواطنين لصالح الاستقلال. كانت هذه الخطوة نتيجة للأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدها الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك محاولة الانقلاب الفاشلة من نفس السنة 1991.

شكل هذا الانفصال نقطة تحول تاريخية لأكرانيا، واجهت فيها تحديات كبيرة في البداية. فقد واجهت البلاد تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة خلال فترة الانتقال، مع صراعات داخلية حول الهوية الوطنية والعلاقات الدولية خاصة مع روسيا. أيضا الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد السوقي كان صعبًا، مما أدى إلى انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60% بين 1991 و1999، وفقًا للبنك الدولي. كما ارتفعت البطالة وزادت التضخمات، مما أثر على مستوى المعيشة.

أما على المستوى السياسي، شهدت أكرانيا صراعات داخلية حول الهوية الوطنية خاصة المناطق الشرقية، مثل دونيتسك و لوغانسك التي كانت أكثر ارتباطًا بالثقافة واللغة الروسية، بينما كانت المناطق الغربية تدعم الهوية الأكرانية وذات ميول للجانب الأوروبي. هذه الانقسامات أثرت على الاستقرار السياسي، مع تغيرات متكررة في الرئاسة والحكومات.

تلقت أكرانيا دعمًا اقتصاديًا وسياسيًا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بما في ذلك قروض من صندوق النقد الدولي ومساعدات للإصلاحات. ومع ذلك، واجهت تحديات داخلية كبيرة، مثل

[4]–الرجوع لموقع مركز الجزيرة للدراسات ، مقال الكتروني،بعنوان "الحرب الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"،تاريخ نشر 2022/05/03، تم الاطلاع عليه يوم:2025/03/02، على الساعة 14:45على الوصلة:https://cutt.cx/NGiiw

الفساد المنتشر، الذي أثر على جودة الحكم والاقتصاد. كما شهدت أكرانيا ثورات مثل الثورة البرتقالية في 2004 وثورة مايدان في 2014، مما عكس الرغبة في التغيير الديمقراطي الذي

لم ترغب فيه روسيا فمثلا " أثناء الانتخابات الرئاسية في أكرانيا عام 2004، دعمت روسيا بشكل كبير المرشح المقرب منها، فيكتور يانوكوفيتش، إلا أن الثورة البرتقالية حالت دون فوزه، وفاز بدلاً منه السياسي القريب من الغرب، فيكتور يوشتشينكو، وخلال فترته الرئاسية قطعت روسيا إمدادات الغاز عن البلاد مرتين، في عامي 2006 و2009، كما قُطعت أيضاً إمدادات الغاز إلى أو روبا المارة عبر أكرانيا "[5].

منذ استقال أكرانيا كدولة ظهر الصراع الذي يعكس إصرار روسيا على عدم ترك أكرانيا انتهاج الفكر الغربي ،مع سعي أكرانيا التحرر من تبعات الفكر السوفياتي والرغبة في الانضمام للكتلة الغربية.

الفرع الثاني

الأسباب السياسية والجيوسياسية للصراع

بالإضافة للجذور التاريخية التي جمعت البلدان وظهور الصراع مع استقلال أكرانيا ساهمت العديد من الأسباب السياسة والجيوسياسية في استمرا الصراع وتفاقمه، ومن اهم هذه الأسباب ما سيندرج في ثلاثة فروع لهذا المطلب أو لها توسع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، والثاني ضم شبه جزيرة القرم، والثالث اتفاقيات مينسك وفشلها.

أو لا: توسع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي

كان لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي دور كبير جدا في تأجيج الصراع بين أكرانيا و روسا وذلك باستقطاب العديد من الدول خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

1–**توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو)**: يمثل الناتو نظاما للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل رداً على أي هجوم من قبل أطراف خارجية .توسع تدريجيًا منذ تأسيسه في 4 أفريل 1949، حيث بدأ بـ12 دولة مؤسسة ويضم ا لآن (2025) 32 دولة.

[5] - الرجوع لموقع مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية،مقال الكتروني،بعنوان" الحرب الروسية الأوكرانية: التكييف القانوني الدولي"، تاريخ نشر 2023/10/30، تم الاطلاع عليه يوم:2025/03/03،على الساعة 15:55على الوصلة:https://cutt.cx/GhV

يعتمد التوسع على سياسة الباب المفتوح المكرسة في المادة 10 من معاهدة الناتو، التي تتيح لأي دولة أو روبية تلبي معايير العضوية الانضمام بعد موافقة جميع الأعضاء بالإجماع. مر التوسع بمراحل بارزة هي:

أ المرحلة الأولى تم تأسس الناتو بـ12 دولة وهي الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، الدنمارك، النرويج، آيسلندا، إيطاليا، والبرتغال. الهدف كان ردع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة.

ب المرحلة الثانية تمت خلال الحرب الباردة ففي عام 1952انضمت اليونان وتركيا، مما عزز وجود الناتو في جنوب شرق أو روبا ،و في 1955 انضمام ألمانيا الغربية بعد نهاية احتلالها، مما دفع الاتحاد السوفيتي لتأسيس حلف وارسو كرد فعل.و في 1982 انضمت إسبانيا.

ج المرحلة الثالثة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وعلى اثر خروج عدد من دول حلف وارسو و من الهيمنة السوفيتية انضمت إلى حلف الناتو، ففي عام 1999، انضمت دول مجموعة فيشغراد (المجر، بولندا، التشيك) إلى الناتو. وفي عام 2004، انضمت إلى الحلف دول مجموعة فيلنيوس (بلغاريا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا). وفي عام 2009، وافق حلف الناتو على انضمام ألبانيا وكرواتيا، وبلغ عدد أعضائه 30 عضوًا، مع انضمام الجبل الأسود، عام 2017، ومقدونيا الشمالية، عام 2020. كما أدرجت ثلاث دول، هي: البوسنة والهرسك وجورجيا وأكرانيا تحت فئة الدول الطامحة للانضمام للحلف.[6]

إن هذا التوسع للحلف يعد من وجهة نظر روسيا تهديدًا لأمنها القومي وخطر يستدعي المواجهة، خاصة مع اقتراب الناتو من حدودها في جورجيا وأكرانيا، بعدما أعلن الناتو في قمة بوخارست **2008** أن أكرانيا وجورجيا ستُصبحان أعضاء في المستقبل، لكن دون جدول زمني محدد، وكذا

---

[6]- *الرجوع لموقع* مركز الجزيرة للدراسات، *مقال الكتروني*،*بعنوان* "الحرب الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"، *تاريخ نشر* 03/05/ 2022، *تم الاطلاع* عليه يوم: 2025/03/02 *على الوصلة:* https://cutt.cx/NGiiw

أُدرج هدف الانضمام إلى الناتو في الدستور الأكراني تحت قيادة الرئيس فولوديمير زيلينسكي .جعلت هذا الاحداث النزاع يفرز تطورات بين البلدين أو لها ضم جزيرة القرم 2014 واخرها غزو .2022

2–توسع الاتحاد الأوربي: أثر توسع الاتحاد الأوروبي على روسيا في أبعاد متعددة سواء من الناحية السياسية، الاقتصادية، أو الجيوسياسية، فكان ضم دول شرق أو روبا والاقتراب من حدود روسيا الغربية الأثر الأكبر. بدأ التوسع الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه وتسارع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فأثار مخاوف روسيا وأعاد تشكيل العلاقات بين الطرفين ومن أهم التأثيرات .

أ–التأثيرات السياسية والجيوسياسية:

1 تقليص منطقة النفوذ الروسي :بعد انضمام 10 دول في 2004 للاتحاد الأوروبي خاصة دول مثل بولندا والدول البلطيقية (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا)، قلص هذا من النفوذ التقليدي لروسيا في أو روبا الشرقية، التي كانت جزءًا من الكتلة السوفيتية سابقًا. و أثار قلق موسكو من تقدم التوسع الأوربي نحو حدودها. يمثل انضمام دول مثل أكرانيا (كمرشحة في 2022) وجورجيا للاتحاد توتر كبيرا ، حيث ترى روسيا هذه المناطق كجزء من مجالها الحيوي، مما دفعها للتدخل عسكريًا مثل ضم القرم 2014 والغزو 2022.[7]

2 تعزيز العقوبات :إن فرض الاتحاد الأوربي عقوبات اقتصادية عقب تدخلات روسيا العسكرية، منذ 2014 بعد ضم القرم في أكرانيا و حتى 2022 بالغزو الأخير، يزيد من توتر العلاقات الأوروبية الروسية ويجعل انضمام أكرانيا للاتحاد المصدر الأكثر تهديدا لروسيا.

3 التنافس مع الناتو :غالبًا ما يرتبط توسع الاتحاد بتوسع الناتو، حيث تنضم العديد من دول الاتحاد إلى الحلف العسكري. روسيا تعتبر ذلك تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، كما في حالة فنلندا والسويد (2023–2024)، مما زاد من التوترات العسكرية على حدودها.

[7]-الرجوع لموقع *مركز الجزيرة للدراسات*، مقال الكتروني،بعنوان *"الحرب الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"*، تاريخ نشر *2022/05/03*، تم الاطلاع عليه يوم: *2025/03/02* على الوصلة:*https://cutt.cx/NGiiw*

ب التأثيرات الاقتصادية:

1 تراجع التجارة مع الاتحاد :قبل 2014، كان الاتحاد الشريك التجاري الأول لروسيا، حيث استوعب 50% من صادراتها (خاصة الطاقة). لكن العقوبات وتحول الاتحاد لمصادر طاقة بديلة (مثل الغاز الأمريكي المسال) قلصت هذه العلاقة. بحلول 2024، انخفضت حصة روسيا في واردات الغاز الأوروبي بشكل ملحوظ[8].

توقف إمدادات الغاز عبر أكرانيا في يناير 2025 دفع روسيا للبحث عن أسواق بديلة مثل الصين والهند

2 التكيف الاقتصادي :أجبرت العقوبات روسيا على تطوير اقتصادها الداخلي وتنويع شراكاتها. على سبيل المثال، زادت صادراتها لآسيا، لكنها لم تعوض تمامًا خسارة السوق الأوروبية بسبب الفارق في البنية التحتية والتكاليف.

ج–التأثيرات الاجتماعية والثقافية

1 تغيير التوجهات :توسع الاتحاد عزز التوجه الغربي في دول شرق اروبا (مثل أكرانيا)، مما قلل من التأثير الثقافي الروسي. هذا أدى إلى تعميق الانقسام بين روسيا والدول التي اختارت المسار الأوروبي.

كان لهذه التأثيرات ردود فعل روسية تمثلت في :

2 سياسة المواجهة :ردت روسيا بتدابير مضادة، مثل حظر الصادرات الزراعية الأوروبية (2014) وتعزيز وجودها العسكري في المناطق الحدودية.

3 البحث عن حلفاء :حولت روسيا تركيزها نحو الصين ودول أخرى لموازنة تأثير الاتحاد، مما يعكس تحولًا جيوسياسيًا بعيد المدى.

[8]- الرجوع لموقع *مركز الجزيرة للدراسات*، مقال الكتروني،بعنوان *"الحرب الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"*، تاريخ نشر *2022/05/03*، تم الاطلاع عليه يوم: *2025/03/02* على الوصلة:*https://cutt.cx/NGiiw*

ثانيا: ضم شبه جزيرة القرم وفشل اتفاقيات مينسك

يعتبر ضم شبه جزيرة القرم التي كانت جزءًا من أراضي أكرانيا من قبل روسيا في عام 2014 واحدًا من الأحداث البارزة في العلاقات الروسية الأكرانية والغربية معا ، حيث أثار جدلاً واسعًا وتوترات سياسية بين روسيا والغرب الداعم لأكرانيا. حيث أن شبه جزيرة القرم ونظرا لموقها الاستراتيجي الهام بحكم اطلالها على المياه الدفيئة للبحر الأسود ،والتي حاربت من أجلها روسيا منذ زمن بعيد يعود لسنة 1783،حينما استولت عليها من الإمبراطورية العثمانية وتلتها حرب القرم أو ما يطلق علية الحرب العالمية الصفر سنة1853 والتي تنازعت عليها الدول الكبرى آنذاك ،استمرت الكثير من النزاعات عليها إلى الحربين العالمتين و حتى أصبحت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991، جزءًا من أكرانيا المستقلة كجمهورية ذات حكم ذاتي، لكنها احتفظت بأغلبية سكانية روسية .[9]

ظهرت أزمة القرم في أو اخر 2013 عندما رفض الرئيس الأكراني فيكتور يانوكوفيتش (الموالي لروسيا) توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأو روبي، مما أدى إلى احتجاجات واسعة في كييف ما سمي بثورة الميدان الأوروبي التي اسفرت في 22 فبراير 2014، عن الاحاطة بيانوكوفيتش، وفرّ خارج البلاد، وتولت حكومة مؤقتة موالية للغرب السلطة. أثارت هذه التغييرات قلق السكان ذوي الأصول الروسية في القرم، الذين رأوا في الحكومة الجديدة تهديدًا لمصالحهم الثقافية والسياسية. وعلى إثر ذلك ظهرت في القرم في27 فيفري 2014 قوات مسلحة بزي عسكري دون شارات تعريفية أُطلق عليهم لاحقًا "الرجال الخضر الصغار" ، وسيطرت على مواقع استراتيجية مثل برلمان القرم في سيمفروبول والمطارات. وميناء سفاستبول و نتج عن هذا حل البرلمان و إعلان المدينة مستقلة أدى إلى إجراء استفتاء بتاريخ 16 مارس 2014 أفضى إلى التصويت لصالح الانفصال عن أكرانيا وتم يوم18 مارس 2014 توقيع روسيا معاهدة قبولها ضم المنطقة رسميا إلى الاتحاد الروسي ككيانين اتحاديين: جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول الفيدرالية.

9- الرجوع لموقع يوتيوب،الفديو،بعنوان" لماذا تحارب روسيا العالم كله من أجل قطعة أرض صغيرة في أوكرانيا ؟ | شبه جزيرة القرم | روسيا وأوكرانيا "،تاريخ نشر 2022/03/25،تم الاطلاع عليه يوم:2025/03/29 ،على الساعة 21:45على الوصلة:
https://www.youtube.com/watch?v=PrwY4WyMUjM

كانت روسيا الوحيدة المعترفة بهذا الاستفتاء عكس أكرانيا والدول الغربية التي اعتبرت الضم انتهاكًا للقانون الدولي، بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، مذكرة بودابست 1994 (التي ضمنت سلامة أراضي أكرانيا مقابل نزع أسلحتها النووية)، ومعاهدة الصداقة الروسية-الأكراني ة 1997. أعلن البرلمان الأكراني في 15 أفريل 2014 أن القرم "محتلة مؤقتًا." واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 مارس 2014 القرار 262/68 بأغلبية 100 صوت مقابل 11، مؤكدةً سلامة أراضي أكرانيا ورفض الاستفتاء، وداعية الدول لعدم الاعتراف بالضم.[10]

ضم القرم كان عملية سريعة ومنظمة، بدأت بتدخل عسكري غير معلن، تلاها استفتاء مثير للجدل، وانتهت باندماج قانوني في روسيا. رغم قبول السكان الروس في القرم له، فإن المجتمع الدولي يرى الضم غير شرعي، مما جعله أهم نقطة انطلاق للصراع الروسي الأكراني المستمر.

هدفت اتفاقيات مينسك الأولى والثانية إلى إنهاء النزاع المسلح في منطقة دونباس شرق أكرانيا بين القوات الأكرانية والانفصاليين المدعومين من روسيا. وقعت هذه الاتفاقيات في العاصمة البيلاروسية مينسك تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أو روبا (OSCE) وبوساطة قادة فرنسا وألمانيا ضمن ما يُعرف بـ"صيغة نورماندي".

-اتفاقية مينسك الأولى (بروتوكول مينسك) :بعد ما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم عام 2014 اندلعت احتجاجات في شرق أكرانيا ، بدأ بها النزاع في دونباس حيث أعلن الانفصاليون في دونيتسك ولوغانسك قيام "جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين" ،أدى إلى مواجهة مسلحة الحقت هزيمة بالقوات الأكرانية في معركة إيلوفايسك شهر أو ت 2014، ما اضطر أكرانيا للتفاوض تحت ضغط عسكري. من خلال مجموعة الاتصال الثلاثية (أكرانيا ، روسيا، منظمة الأمن والتعاون في أو روبا) بمشاركة ممثلين غير رسميين من الجمهوريتين الانفصاليتين. تم التوصل فيها إلى الاتفاقية بتاريخ 05

[10]- الرجوع لموقع britannica ،مقال الكتروني،بعنوان« The crisis in crimea eastern ukraine »، تاريخ نشر2025/04/11 ،تم الاطلاع عليه يوم :2025/04/15 ،على الساعة 19:08على الوصلة:
https://www.britannica.com/place/Ukraine/The-Russian-invasion-of-Ukraine

سبتمبر 2014 ونصت على 12 بندا أهمها: وقف إطلاق النار الفوري بما في ذلك الانسحاب للأسلحة الثقيلة وتبادل الأسرى.[11]

لم تثمر الاتفاقية و لم يتم الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار. تواصل القتال في مناطق كثيرة مثل مطار دونيتسك، مما أدى إلى انهيار الاتفاق ورغم أن الاتفاقية خففت من حدة القتال بشكل مؤقتً، لكن عدم سحب الأسلحة ومراقبة الحدود أدى إلى استمرار التوترات.زيادة على اعتبار الأكراني ين أن الاتفاقية أُبرمت تحت ضغط روسي الامر الذي جعلها فاقدة للشرعية بالنسبة لها.

-اتفاقية مينسك الثانية: إن تواصل القتال و تصاعد المعارك في دونباس، خاصة في ديبالتسيف ومطار دونيتسك الذي يعني فشل مينسك 1 أدى إلى عقد قمة ثانية أيضا في مينسك بمشاركة رباعية نورماندي(أكرانيا ، روسيا، فرنسا، ألمانيا) وُقّعت الاتفاقية من قبل مجموعة الاتصال الثلاثية وممثلي جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، وأُطلق عليها اسم "مجموعة الإجراءات الخاصة بتنفيذ اتفاقيات مينسك." في 12 فبراير 2015، من أجل تجديد طار للحل.تضمنت الاتفاقية 13 بندًا، كما ورد في قرار مجلس الامن رقم 2202(2015) وهي :

1 -وقف إطلاق النار الفوري والشامل في دونيتسك ولوغانسك اعتبارًا من 15 فبراير 2015 الساعة 00:00 بتوقيت كييف.

2 -سحب الأسلحة الثقيلة من خط التماس لمسافة متساوية لإنشاء منطقة عازلة بعرض 50-140 كم حسب نوع السلاح.

3- مراقبة وتأكيد وقف إطلاق النار بواسطة منظمة الأمن والتعاون في أو روبا.

4 -إجراء حوار وطني في أكرانيا بخصوص الانتخابات بشأن النظام المقبل في المنطقتين.

5 -ضمان العفو عبر قانون يحظر ملاحقة الأشخاص المتورطين في أحداث دونباس.

6- الإفراج عن جميع الرهائن والمعتقلين بناءً على مبدأ "الجميع مقابل الجميع".

7- توفير وصول آمن للمساعدات الإنسانية بناءً على آلية دولية.

8 -إصلاح العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين أكرانيا ومناطق دونباس.

---

[11]-الرجوع لموقع المصري اليوم،مقال الكتروني،بعنوان "بعد تبادل «موسكو» و«كييف» الاتهامات حول انتهاكه.. ما هو اتفاق «مينسك»؟" ، تاريخ نشر 2022/02/18 ،تم الاطلاع عليه يوم :2024/04/16 ،على الساعة 17:53على الوصلة: https://cutt.cx/QFeN

9 –استعادة سيطرة أكرانيا على حدودها في المناطق الانفصالية بعد إجراء انتخابات محلية وتعديلات دستورية.

10– سحب جميع التشكيلات المسلحة الأجنبية والمعدات العسكرية والمرتزقة من أكرانيا تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أو روبا.

11–إصلاح دستوري في أكرانيا بحلول نهاية 2015 يتضمن اللامركزية ووضعًا خاصًا لدونباس.

12– إجراء انتخابات محلية في دونباس وفق معايير منظمة الأمن والتعاون في أو روبا.

13– تكثيف عمل مجموعة الاتصال الثلاثية عبر إنشاء مجموعات عمل لتنفيذ الاتفاقية.[12]

رغم دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 15 فبراير 2015، لكنه لم يكن شاملاً. كما سُجلت انتهاكات متكررة، خاصة في ديبالتسيف، حيث استمر القتال بعد توقيع الاتفاقية. أيضا لم تُنفذ بنود رئيسية مثل سحب الأسلحة الثقيلة، استعادة السيطرة على الحدود، أو إجراء الإصلاحات الدستورية بشكل كامل.

المطلب الثاني

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأهم الأحداث

يندرج الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ضمن سياق تاريخي سياسي قديم ملئ بالتغيرات الجيوسياسية، والتدخلات الخارجية، جعلت فلطسين تمر بعدة مراحل تاريخية مهمة وصلت إلى الإحتلال الإسرائيلي الذي لازالت تقاومه الي يومنا هذا . ومنه قسم المبحث إلى مطلبين، الأول الخلفية التاريخية لدولة فلسطين والثاني الاحتلال و المقاومة الفلسطينية.

[12]– قرار مجلس الامن رقم 2202(2015)الصادر بتاريخ2015/02/17،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/S/RES/2202(2015)

الفرع الأول

الخلفية التاريخية لدولة فلسطين

تعتبر فلسطين واحدة من أقدم المناطق المأهولة في العالم، ذات إرث تاريخي وحضاري يمتد لأكثر من خمسة آلاف عام. قبل ان تصبح تحت طائلة الاستعمار البريطاني بعد التحولات العالمية عقب الحرب العالمية الأولى.

أولا:جذور الدولة الفلسطينية

خلال العصور الوسطى، خضعت فلسطين لحكم الصليبيين لفترة وجيزة، قبل أن تستعيدها الدولة الأيوبية بقيادة صلاح الدين الأيوبي 1187. في القرن السادس عشر، ضُمت فلسطين إلى الإمبراطورية العثمانية، التي حكمتها لأكثر من أربعة قرون، وشهدت خلالها تنوعًا ديموغرافيًا وثقافيًا بين العرب المسلمين والمسيحيين ويهود البلاد.

شهدت فلسطين تحوُّلات عميقة شكَّلت بذور الهوية الوطنية الفلسطينية حيث اكتسبت طابعها الإسلامي، منذ الفتح العمري، ودخل أهلها في دين الله أفواجاً، وتعربوا وتعربت لغتهم بامتزاجهم مع القبائل العربية القادمة من الجزيرة العربية تحت لواء الحضارة الإسلامية. ولم تكن فترة الحروب الصليبية لتؤثر كثيراً على هوية الأرض والسكان، إذ صمد الفلسطينيون في أرضهم، بينما كان الصليبيون في أحيان كثيرة في وضع دفاعي منهك[13].

بعد ضم فلسطين للدولة العثمانية عام 1516، أُدرجت ضمن ولاية الشام وقُسِّمت إلى سنجقات ألوية مثل نابلس والقدس وغزة مع حكم مركزي ضعيف سمح ببروز زعامات محلية كعائلة الحسيني وعبد الهادي. في 1831، احتل إبراهيم باشا المصري فلسطين، وأدت سياساته القاسية إلى ثورة 1834 التي كشفت عن تماسك شعبي مبكر ضد الهيمنة الخارجية رغم قمعها.

عاد الحكم العثماني المباشر عام 1840، وتزامن مع إصلاحات التنظيمات التي غيَّرت البنية الاقتصادية، خاصة بعد قانون الأراضي1858 الذي أجبر الفلاحين على تسجيل أراضيهم باسم كبار الملاك، مما سهّل لاحقاً بيعها لليهود والمستثمرين الأجانب. بحلول 1872، حصل سنجق القدس على وضع

[13]– محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،بيروت،طبعة مزيدةو منقحة،2012،ص24.

إداري خاص مرتبط مباشرة بإسطنبول، مما عزز مكانته الدينية والسياسية، لكنه جذب أيضاً التدخل الأوروبي عبر إنشاء مؤسسات تبشيرية ومدارس مثل الكلية الإنجيلية بالقدس1886.

وقد حاول ثيودور هرتزل عبثا إقناع الدولة العثمانية ببيعه فلسطين وإعطاء اليهود حكماً ذاتياً فيها تحت السيادة العثمانية، وفتح أبواب الهجرة اليهودية إليها مقابل عروض مغرية ، كانت الدولة العثمانية في أمس الحاجة إليها ، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909 وقف سداً منيعاً ضد رغبات اليهود، ورد على من نقل اقتراح هرتزل إليه قائلاً :

"أنصحه ألا يسير أبداً في هذا الأمر. لا أقدر أن أبيع ولو قدما واحدا من البلاد لأنها ليست لي بل لشعبي. ولقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم، وقد غذوها فيما بعد بدمائهم، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا ... ليحتفظ اليهود ببلايينهم، فإذا قسمت الإمبراطورية، فقد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل، إنما لن تقسم إلا على جثثنا، ولن أقبل بتشريحنا لأي غرض كان".[14]

خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918، تحالف العثمانيون مع ألمانيا، ودخلت فلسطين ساحة صراع دولي، حيث احتلتها بريطانيا في **1917**بعد معارك مثل غزة وبئر السبع، مُنهيةً الحكم العثماني في تلك الفترة.هكذا، مثَّل العهد العثماني مرحلة تأسيسية للهوية الفلسطينية عبر تفاعُل مقأو مة الهيمنة الخارجية العثمانية والمصرية والأوروبية، وصراعات ملكية الأرض، وتنامي الوعي الثقافي السياسي، والتي تحوَّلت لاحقًا تحت الانتداب البريطاني إلى حركة وطنية منظمة تطالب بالاستقلال.

ثانيا :الانتداب البريطاني

شكلت القضية الفلسطينية في الفترة من1917-1948 جوهر الصراع العربي الإسرائيلي ، وذلك بسبب صدور وعد بلفور الذي نادى بإنشاء وطن لليهود في فلسطين، وتعأو نت بريطانيا مع العديد من الدول الكبرى الأو ربية من أجل تنفيذ المشروع الاستيطاني بانتهاج سياسات إدارية وعسكرية.

[14]-محسن محمد صالح، المرجع السابق،ص33.

قاد الجنرال البريطاني إدموند اللنبي الحملة حيث احتل بئر السبع فكانت أو ل مدينة فلسطينية تحتلها القوات البريطانية لأن المدينة هي البوابة الجنوبية لفلسطين والبوابة الشرقية لمصر لذلك كانت محط أنظار الجيوش فتم احتلالها في 31أكتوبر 1917، ثم احتلوا غزة فدخلت القوات البريطانية إلى منطقة يافا فتم احتلالها يوم 16 نوفمبر 1917.[15]

كما تابع اللنبي للإستلاء على منطقة القدس ، إثر انسحاب القوات العثمانية، حيث دخلها مشياً من باب الخليل في 11 ديسمبر 1917، وأصدر بياناً ينص على فرض الأحكام العسكرية وإدارة عسكرية مؤقتة. اعتمدت خطة اللنبي على تثبيت الجبهة الغربية وشن هجوم حاسم في فلسطين عبر اجتياز نهر الأردن واحتلال واديه، ثم التقدم نحو عمان لعزل القوات التركية في المدينة المنورة. بدأت العمليات العسكرية في 19 فبراير 1918، وتوجت باحتلال أريحا، وهكذا استمرت القوات البريطانية زحفا إلى كامل المناطق الفلسطينية والسيطرة عليها والقضاء على الجيش التركي فتم كسر الجيش السابع يوم20 سبتمبر1918، وأكد مؤتمر سان ريمو 1920 تفويضها لإدارة فلسطين.[16]

بدأ الانتداب البريطاني على فلسطين رسميًا في 24 جويلية 1922 بعد إقراره من قبل عصبة الأمم، بناءً على المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم ، وذلك عقب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وتقسيم أراضيها بموجب اتفاقية سايكس-بيكو 1916. سبق كل ذلك إعلان بلفور في 02 نوفمبر 1917، الذي وعد بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، مما أثار توترًا مبكرًا بين السكان العرب واليهود[17].

نص صك الانتداب الذي أعلن عليه من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 06 جويلية 1921 وصودق عليه في تاريخ 24 جويلية 1922 ووضع موضع التنفيذ في 29 سبتمبر 1922 على التزام بريطانيا بتسهيل الهجرة اليهودية وحماية حقوق الطوائف غير اليهودية أي الفلسطينيين، حيث اعتبر اليهود أنهم حصلوا على اعتراف عالمي بإقامة وطن قومي في فلسطين.[18] لكن السياسات البريطانية

---

[15]–كامل محمود الخلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922. 1939م، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الاولى، 1982م، ص62.

[16]–نفس المرجع السابق،ص64.

[17]–مارتن غريفيش واخرون ، المفاهيم الأساسية في العالقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الاولى،2002، ص 305-306.

[18]- صك الانتداب على فلسطين الذي أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 1921/07/06وصودق عليه في 1922/07/24ووضع موضع التنفيذ1923/09/29،على الوصلة:
http://www.palestineinarabic.com/Docs/inter_arab_res/Palestine_British_Mandate_1922_A.pdf

تعرضت لانتقادات بسبب تحيزها لصالح المشروع الصهيوني، مثل قانون الأراضي 1921 الذي سمح بانتقال ملكية الأراضي إلى المستوطنين اليهود.

على اثر ذلك تصاعدت الاحتجاجات العربية ضد الهجرة اليهودية المكثفة، منها ثورة البراق 1929 التي أسفرت عن مقتل 133يهوديا وجرح 339،واستشهد 116عربيا نتيجة الصدامات التي استمرت لمدة أسبوع.[19] والثورة العربية الكبرى 1936–1939 التي كان أهم أسبابه ا ازدياد أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بشكل كبير في الفترة الواقعة ما بين سنتي 1931 إلى 1935 .هذا إلى جانب انتقال الأراضي العربية لليهود التي أدت إلى غضب الشعب الفلسطيني على الإنجليز ،هذا إلى جانب عوامل أخرى زادت حماس الشعب خاصة استشهاد الشيخ عز الدين القسام الذي كان الشرارة التي ألهبت فتيل الثورة الفلسطينية عام 1936، فقرر اليهود الانتقام لهذه الثورة فهاجموا حي المنشية في يافا في يومين متتالين 17–18 أفريل وقتلوا سبعة من العرب وجرحوا آخرين وأخذت هذه الأحداث تتلاحق وتتصاعد حتى تحولت إلى ثورة شعبية مسلحة.[20]

كما زاد الضغط الإنجليزي اليهودي على طبقة الفلاحين العرب ،حيث لم تبد الحكومة البريطانية أي مساعدة للفلاحين وأرغمتهم على دفع الضرائب ،وحاولت الحكومة إفقار الفلاح العربي الفلسطيني .هذا ما أدى إلى ازدياد احتجاجات ومظاهرات في كامل المدن الفلسطينية.[21]

في محاولة لتهدئة الأوضاع، أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض في 17 ماي 1939م والذي تضمن ثلاثة مواضيع رئيسية : تعالج الحكم الذاتي والهجرة اليهودية وانتقال الأراضي لليهود، حيث أو ضح هذا الكتاب بتشكيل حكومة فلسطينية مستقلة خلال 10 سنوات بشرط أن توافق عليها العرب واليهود وأن يشكل مجلس تشريعي ،ويسمح بدخول 75 ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين

[17]–ماهر الشريف،90عاما على هبة البراق،مدونة مؤسسة الدراسات الفلسطينية،فلسطين،فلسطين الميدان،سبتمبر2019.

[20]– عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث،المؤسسة العربية للدراسات والناشر،بيروت،الطبعة العاشرة، مجلد07، 1990،ص 389 390.

[21] –كامل محمود الخلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922 1939م، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ، بيروت، الطبعة الأولى،1982،ص 397.

خلال 5 سنوات .وعالج كذلك مشكلة الأراضي بإصدار تشريعات تنظم بيع الأراضي العربية لليهود .فحاولت تهدئة الوضع في فلسطين وإخماد الثورة الفلسطينية الكبرى ومعالجة القضية الفلسطينية .[22]

بحلول عام 1947، أعلنت بريطانيا عجزها عن حل النزاع وسلمت القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي بدورها أقرت قرار التقسيم رقم 181 في 29 نوفمبر 1947، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية، حيث أعطى لليهود الذين لم يكونوا يملكون من أرض فلسطين سوى 6.7% الحق في دولة مساحتها 54 % من فلسطين، كما أعطت للعرب الذين كانوا يملكون يومئذ 93.3% من أرض فلسطين دولة مساحتها 45% فقط ، واستثنى القرار 1% للأماكن المقدسة في القدس.[23]

الفرع الثاني

الاحتلال والمقاومة الفلسطينية

يُعتبر هذا الاحتلال أحد أطول الاحتلالات في العصر الحديث ،الذي قوبل بمقاومة فلسطينية لم تهدأ ابدا واتخذت عدة اشكال قاومت وجود الاحتلال وتوسعه الاستيطاني.

أولا: الاحتلال والتوسع الاستيطاني:

بدأ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين مع نكبة 1948 ،حيث رفض الفلسطينيون والعرب قرار التقسيم ، بينما قبله اليهود. في 14 ماي 1948، أعلنت بريطانيا انسحابها وإنهاء الانتداب على فلسطين في منتصف ليلة 15 ماي وفي النهار اجتمع المجلس الوطني اليهودي في متحف تل أبيب وأعلن عن قيام دولة يهودية تحت اسم إسرائيل و يصبح حاييم وايزمن أو ل رئيس لها وديفيد بن غوريون أو ل رئيس وزراء، وتصبح تل أبيب عاصمة لها.[24]، وما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي

[22]– عدوان أكرم محمد،"المشاريع والأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي"، **سلسلة الدراسات الإنسانية**، مجلة الجامعة الإسلامية،غزة،مجلة الامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 12، العدد الثاني،جوان 2004، ص280-282.

[23]–عيسى صوفان القرومي، فلسطين وأكذوبة بيع الأرض، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، لبنان ،الطبعة الثانية، 2013، ص56.

[24]–شويخات أحمد مهدي محمد، الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز، السعودية ،2004.

أن اعترفتا على الفور بإسرائيل مما أشعل حرب 1948 وتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم في النكبة.[25]

لكنه اتخذ شكلاً مؤسساتيًا بعد حرب 1967 النكسة، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وسيناء. وعلى الرغم من انسحاب إسرائيل من غزة عام 2005، ظلت تتحكم في معابرها ومجالها الجوي والبحر، مما جعلها تحت حصار شامل. يُعتبر هذا الاحتلال أحد أطول الاحتلالات في العصر الحديث، نظرا لتوسعه الاستيطاني الذي لم يتوقف.

تمتد جذور الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين منذ نشأة الحركة الصهيونية لمحي صهيون 1881-1904،وإقامة المنظمة الصهيونية العالمية بزعامة هرتسل سنة 1897 ، قد شكلا حجر الأساس للمشروع الصهيوني.[26]

وكان الأساس الأيديولوجي الذي اعتمدته الحركة الصهيونية، منذ بدء نشاطها أو اخر القرن التاسع عشر، مقولة إن المشروع الصهيوني هو عودة شعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب.[27]

حيث تُسيطر إسرائيل على هذه المناطق عبر سياسات استيطانية توسعية وصفتها منظمات حقوقية دولية كهيومن رايتس ووتش وأمنستي إنترناشونال بأنها تُشكل نظام فصل عنصري. ففي الضفة الغربية، أقامت إسرائيل أكثر من 280 مستوطنة غير قانونية يسكنها نحو 700 ألف مستوطن.[28]، مما أدى إلى الاستيلاء على 838 هكتارًا من أراضي الضفة الغربية حول مدينة القدس، حيث كانت خطة لتوطين عدد كبير من اليهود فيها من خلال إنشاء بؤر استيطانية لعزل القدس الشرقية عن المدن الفلسطينية الأخرى.[29]

وقام الاحتلال الإسرائيلي بفرض نظام صارم من الحصص في البناء لأبناء الشعب الفلسطيني في القدس على مدى سنوات، بهدف الإبقاء على نسبة مئوية للفلسطينيين من سكان القدس عند

---

[25]-إيهاب كمال ،60عاما من الصراع العربي الإسرائيلي، هيئة النيل العربية، مصر،الطبعة الاولى،2008،ص9.

[26]عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثمان، مؤسسة الدارسات الفلسطيني،بيروت، الطبعة الاولى،1999 ،ص2.

[27]- فضل النقيب، الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي،مؤسسة الدارسات الفلسطينية،بيروت،الطبعة الأولى، 1997.

[28]- خميس رمحي بدوي،" محاضرات في المستوطنات في قطاع غزه"(بحث غير منشور)،موضوع خاص في الجغرافيا،دار المقتبسة، بيروت،2009،ص15

[29]- الجعبة نظمي،"الاستيطان الإسرائيلي منطقة القدس"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،جامعة بيرزيت،المجلد14،العدد خمسة وخمسون ،صيف2003 ، ص119، ص111 .

% 26، وقد تبنت الحكومة الإسرائيلية هذا الموقف منذ 1973 ، حيث وصلت نسبة البناء عند الإسرائيلي ين % 90 من نسبة البناء العام في الجزء الشرقي من المدينة المقدسة[30].

وكان هذا الاستيطان مدعوما بجدار الفصل العنصري الذي عزل الفلسطينيين في كانتونات منفصلة. الذي قضت محكمة العدل الدولية عام 2004 بعدم شرعيته.حيث بُني جدار الفصل العنصري الإسرائيلي عام 2002 تحت ذريعة الأمن، لكنه تحول إلى أداة لضم الأراضي الفلسطينية وعزل التجمعات السكانية، حيث يمتد 85% من مساره داخل الضفة الغربية المحتلة، بعيدًا عن الخط الأخضر، ليعزل أكثر من 11%من مساحة الضفة ويصادر نحو 10%من أراضيها الخصبة، يبلغ طول الجدار 712كم بما في ذلك الجزء المكتمل والمخطط له، ويُحيط بمدن وقرى فلسطينية مثل قلقيلية والخليل والقدس، محولًا إياها إلى معازل محاصرة.[31]

وقد بدأت إسرائيل منذ بداية مجزرة 27 ديسمبر 2008، على هدم المباني والمؤسسات والمساجد ومنازل السكان المدنيين على نطاق واسع، فقد قامت بإزالة الكثير من المساكن مستخدمة في ذلك الطائرات والمتفجرات وكل آلات الهدم والجرف .وعادة لا تلتزم قوات الاحتلال باتخاذ أي إجراء تحذيري قبل تدمير المساكن، ويؤكد ذلك عدد الممتلكات التي تم قصفها عمداً، حيث وصل عدد المباني التي دمرت أكثر من 22ألف مبنى تدميراً كلياً أو جزئياً.[32]

أما في قطاع غزة، فقد فرضت إسرائيل حصارًا شاملاً منذ 2007، يمنع دخول المواد الأساسية كالوقود ومواد البناء، مما أدى إلى تدهور إنساني كارثي حيث أن 80% من السكان يعتمدون على المساعدات .كما تستولي إسرائيل على 87% من موارد المياه بالضفة لصالح المستوطنين، بينما يعيش الفلسطينيون تحت قيود حركة مشددة عبر حواجز عسكرية، وتعتبر أيضا جرائم حرب، وبالأخذ بعين الاعتبار الدلائل المنتشرة على نطاق واسع في قطاع غزة، والتي تؤكد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي، من خلال الممارسات الإسرائيلية أثناء فترة التوسع والاستيطان من: القتل العمد،الإبادة،ابعاد السكان أو النقل القسري للسكان،السجن أو الحرمان الشديد من الحرية البدنية بما يخالف المبادئ الأساسية للقانون الدولي،التعذيب،الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الدعارة الإجبارية أو الحمل الإجباري أو التعقيم الإجباري أو أي شكل من أشكال العنف الجنسي بنفس الخطورة، اضطهاد أية

[30]– أرنسون جيفري،مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،الطبعة الاولى،1996،ص 28-29.

[31]– رياض علي العيلة،"خطة الانفصال الشارونية"، السياسة الدولية،جامعة بيرزيت،بيروت،المجلد41، العدد162 ، اكتوبر 2005 ،ص 102.

[32]–حسنين ابراهيم صالح عبيد، الجريمة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1999، ص246.

جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان الأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو ثقافية أو دينية، أو متعلقة بنوع الجنس أو لأسباب أخرى من المسلم عالميا بأن القانون الدولي لا يجيزها،الاختفاء القسري للأفراد،جريمة الفصل العنصري،أفعال لا إنسانية أخرى من نفس الشكل والتي تسبب عمدا المعاناة الشديدة أو الإصابة البالغة للبدن أو للصحة البدنية أو العقلية،استخدام الأسلحة المحرمة دوليا،استخدام الأسلحة الكهرومغناطيسية ،استخدام قنابل الحرارة والضغط الفراغية والقنابل الوقودية الهوائية،استخدام الفسفور الأبيض،استخدام القنابل الصغيرة والمتفجرات المحشوة بالمعادن (الدايم) DIME .

الاحتلال الإسرائيلي ليس مجرد سيطرة عسكرية، بل نظام معقد من القوانين التمييزية والسياسات الاقتصادية الخانقة، مدعومًا بغياب الإرادة الدولية لإنهائه حيث تتلقى 3.8 مليار دولار سنويًا كمساعدات عسكرية. يُشكل الحصار على غزة نموذجًا صارخًا للعقاب الجماعي، بينما تُجسد القدس رمزية الصراع الديني والهوياتي. دون ضغط دولي حقيقي، سيظل الفلسطينيون رهينة صراعٍ يُنتهك فيه القانون والأعراف معًا[33].

ثانيا: المقاومة الفلسطينية

شكلت المقاومة في فلسطين المحتلة الرد الطبيعي على ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي ، الذي احتل الأراضي، وقتل أصحابها، وأحرق بيوتهم، وعاث فساداً في حقولهم.

ولم تكن هذه المقاومة وليدة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة إثر احتلال عام 1967، بل تعود جذورها التاريخية إلى نهايات القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، منذ تآمرت قوى الاستعمار العالمي على أرض فلسطين وشعبها، وتبلور تآمرها بوضوح في إعلان بريطانيا تعهدها التاريخي لليهود ممثلاً بوعد بلفور عام 1917، وقدمت بموجبه أرض فلسطين هدية ثمينة للمشروع الصهيوني، فكانت المقاومة التي لم تتوقف منذ ذلك الحين.

وتشير الوقائع التاريخية إلى تراكم التجربة التاريخية للمقاومين الفلسطينيين، مما مكنهم من خوض صراع مرير مع أعتى قوة عسكرية محتلة في منطقة الشرق الأوسط، واجهوا خلاله الصعاب الشداد، وكانت مقاومتهم أقرب إلى أن تكون مهمة انتحارية، ولكن كان لابد منها، لأنها نشأت في ظل ظروف صعبة للغاية.

[33]- حسنين ابراهيم صالح عبيد، الجريمة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1999، ص240.

كشفت حرب عام 1967 عن زيادة القناعة الفلسطينية بضرورة تبني خيار المقاومة، والاهتمام بالعمل الفدائي، مما زاد من مكانة المنظمات الفدائية، وتعززت ضرورة تبني حرب التحرير الشعبية طريقًا لمواجهة الخطر الإسرائيلي ، والاعتماد على الذات عسكرياً وسياسياً.

وبدأ ظهور المقاومة المدنية للاحتلال من خلال رفض إجراءاته القانونية والاقتصادية والسياسية، وعدم التعاون مع سلطاته، والاستجابة لمطالبها، إضافةً للتأييد الجماهيري للعمل الفدائي ومساعدته.

ورأت التنظيمات المسلحة أن المقاومة المدنية لا تكفي، ولا تتناسب مع نتائج الحرب، وأنه لابد من العمل الفدائي لتجاوز اليأس الذي يسعى الاحتلال لفرضه على الفلسطينيين، وبالتالي، جاءت المقاومة إثباتًا لوجود الفلسطينيين، وعدم إمكانية شطبهم أو تجاهلهم، وزعزعةً لمعنويات قادة الاحتلال، وتغيير قناعاتهم، وتكبيد قواتهم خسائر بشرية ومادية.[34]

تميزت المقاومة داخل الوطن المحتل بحالة من المد والجزر وفقاً لظروف واعتبارات عديدة، تفاوتت بين مرحلة وأخرى، وشهدت هبات جماهيرية وانتفاضات شعبية واسعة متفاوتة الحجم والقوة، من أهمها:

-أحداث عام 1967 وقعت بعد مرور أشهر على هزيمة جوان، وخضوع بقية الأراضي الفلسطينية للاحتلال، وتحركت بشكل عفوي، ورفعت الروح المعنوية للفلسطينيين.

-احتجاجات 1976 بعد منح الاحتلال الحق لليهود بالصلاة في الحرم القدسي، مما أدى إلى إشعال موجة من الاحتجاجات، وتفجر المشاعر الدينية، وتعدي المستوطنين على أئمة الحرم الإبراهيمي في الخليل، وتمزيق القرآن الكريم ودوسه بالأقدام، وسادت هتافات :بالروح بالدم نفديك يا أقصى، الأقصى لنا، للأقصى شعب يحميه، الله أكبر.

-مظاهرات 1979 تعبيراً عن رفض اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، التي لم تحقق الحد الأدنى من حقوق الفلسطينيين، بل كرست ادعاءات الاحتلال، متبنية بالكامل خطة مناحيم بيغن للحكم الذاتي، القائمة على أساس التفرقة بين السكان والأرض، واعتبار غزة والضفة أرضاً محررة، وجزءاً لا يتجزأ منها، فقد عمت الأراضي المحتلة مظاهر غاضبة تخللتها مواجهات ميدانية مع قوات الاحتلال.[35]

-ثورة 1982 الأكثر شمولاً وامتداداً منذ بداية الاحتلال، وبدأت أو لى حلقاتها باعتداء نفذه جندي إسرائيلي على المسجد الأقصى صبيحة يوم 11 أفريل، بعد أن قتل حارس الحرم، وأطلق النار على المصلين

[34]-الجيوسي عبد الفتاح، فلسطين المحتلة 1985-1987 الصمود والتحدي، دار الكرمل للنشر، عمان،الطبعة الاولى،1988،ص78.

[35]-الأزعر محمد خالد، المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،الطبعة الاولى ،1991، ص124.

بشكل عشوائي، فاندفعت الجماهير للدفاع عن حرمة المسجد من كل مكان، وعمت التظاهرات والإضرابات التجارية الأراضي المحتلة أسبوعاً متواصلاً، واعتصم طلاب الجامعة الإسلامية بغزة، وخرجت المسيرات الغاضبة، وتميزت المظاهرات برفع الرايات الخضراء المزينة بشعار التوحيد، مما دفع البعض لتسميتها بثورة المساجد، وبلغ عدد شهدائها 12 شهيداً، وعشرات الجرحى، ومئات المعتقلين.[36]

-مرحلة الطعن بالسكاكين برزت منذ أو اسط سنة 1985 ظاهرة جديدة، ونفذها فلسطينيون ضد المستوطنين الإسرائيلي ين، ما دفع بشموئيل غورين منسق الأنشطة العسكرية في الأراضي المحتلة لينصحهم أن يحملوا أسلحة حين يمرون في المناطق العربية.

-أحداث 1986 اشتعلت بعد أسبوعين من التوتر الذي أعقب مقتل مستوطن في القدس المحتلة يوم 15 أكتوبر طعناً بالسكين؛ فكان استشهاد طالبين ينتميان للكتلة الإسلامية بجامعة بيرزيت يوم 04 ديسمبر، وجاء إيذاناً بتصاعد انتفاضة الحجارة، فأُعلن الإضراب والحداد في الضفة والقطاع ثلاثة أيام، وبلغت حصيلة الشهداء21 فلسطينيا.[37]

وهكذا جاءت أهمية تلك الانتفاضات الشعبية من طبيعتها الخاصة برفض الاحتلال ومقاومته، واتسامها باتساع النطاق المكاني والامتداد الزمني، وشمولها كافة أنماط المقاومة المدنية، كرفض الأوامر، ورفع المطالب، والاعتراض على إجراءات مصادرة الأراضي وأو امر الإبعاد، ورفع الأعلام والإضراب والتظاهر، وقليل من المقاومة العسكرية.

يمكن الحديث عن أهم أشكال وأساليب المقاومة الشعبية على النحو التالي:

الشكل الأول -الالتحام الشعبي وحرب الشوارع :

على ضوء الوقائع اليومية للمقاومة، وارتباطاً بملامحها الجديدة، وما حملته من تغيرات جذرية في أدوات الكفاح اليومي المشتقة من معاناة وآلام جماهيرها، ومن خلال المقاربة بين المفاهيم النظرية المجردة ومعطيات الحياة المختلفة، جاءت النتيجة الأقرب للواقع تتمحور في نقطة ارتكاز واحدة، تحت عنوان الالتحام الشعبي وحرب الشوارع.

-تنوعها في بناء الأجهزة الإدارية والتنظيمية، وارتباطها مباشرة بالهدف السياسي، فضلاً عن دور القيادة السياسية في توجيه الجماهير، نحو بناء الأجهزة والأطر واللجان.

---

[36]-السيد مصطفى كامل، البدائل المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية في الوقت الحاضر، دار المستقبل العربي، القاهرة،1983،ص5 .

[37]-عبد الرحمن أسعد و نواف الزرو ، الانتفاضة مقدمات وقائع آفاق، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الاولى ،1989، ص44.

-اختلافها عن حرب الشوارع الكلاسيكية في عدم الاستخدام الشامل للأسلحة النارية.

-حجم مشاركة الجماهير الشعبية، التي غدت مشاركتها رئيسة في المقاومة. وعملياً أنتجت المقاومة الشعبية حرب شوارع من طراز جديد، تقاتل فيها الجماهير العريضة بأبسط الأسلحة ضد جيش مدجج بالسلاح، وغدتت المقاومة لا تنحصر في ميدان واحد من ميادين الحياة، و منتشرة على امتداد الضفة والقطاع، ووصلت إلى كل مؤسسة ومصنع ومدرسة وجامعة ومؤسسة تعاونية.[38]

الشكل الثاني -التظاهرات الشعبية:

شهدت المراحل الأولى من الستينات والسبعينات نمطاً معيناً من المقاومة الشعبية، تمثل بالمظاهرات الجماعية، والمهرجانات الحاشدة، وسارت أكبر المسيرات في تشييع الشهداء، وكثيراً ما ترافقت معها الهتافات المدوية ورفع الأعلام، لتعبر الإرادة الشعبية عن نفسها بأبسط الوسائل، وتنوعت أسباب التظاهرات من القضايا الوطنية العامة.[39]

واتخذ الاحتلال إجراءات متنوعة لقمع التظاهرات، من الضرب الجسدي المبرح، إلى إطلاق الرصاص بأنواعه المطاطي والبلاستيكي والحي، وقنابل الغاز المسيلة للدموع، إلى اعتقال العشرات، وكثيراً ما تحولت التظاهرات إلى اشتباكات مع الجنود والمستوطنين.[40]

الشكل الثالث -الإضرابات التجارية والعصيان المدني: :

برزت الإضرابات كأهم مظاهر المقاومة الشعبية، حداداً على الشهداء كرد فعل عفوي في منطقة الشهيد والمناطق المجاورة، وحددت البيانات تاريخ الإضراب ومناسبته وسببه. ومنذ أو اخر الستينات وأو ائل السبعينات، ارتفع الإضراب، ليصبح سلاح التحدي الأول، وبات من هموم سلطات الاحتلال فتح المحلات التجارية بالقوة، حيث مورس الإضراب على عدة أصعدة:

1-الإضراب الشامل وهو الأبرز، ويستمر ليوم أو لأيام متتاليات.

2-الإضراب الجزئي الذي يبدأ بعد منتصف النهار حيث تغلق الأسواق، ويسمح بفتح المحلات التجارية لأوقات محددة، غالباً ما تكون ثلاث أو أربع ساعات يومياً.

---

[38]- عدنان أبو عمار،"تطور المقاومة الفلسطينية الشعبية والمسلحة بين عامي 1967-1987"،**سلسلة الدراسات الإنسانية**، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة ،المجلد19،العدد الاول،يناير2011، ص 1024.

[39]- تماري سليم،" مخاطر الرتابة العصيان المحدود والمجتمع المدني"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،مجلد01، العدد الثالث،صيف1990، ص19.

[40]-نفس المرجع السابق، ص15.

3-فيما يعم الإضراب منطقة ما، تفتح المحلات بمنطقة أخرى لتسهيل حياة السكان، حيث نظمت المقاومة ساعات الدوام والإغلاق في القرى بما يتناسب مع خصوصياتها.

4-هناك إضراب المواصلات وإضرابات العمال والإضراب التعليمي[41].

كانت انتفاضة الأولى 1987-1993 مرحلة بارزة جمعت في المقاومة كل أساليب وأشكال المقاومة السابقة تواصلت لسنوات.برزت فيها حركت حماس التي أعلنت عن نفسها في ديسمبر 1987 كحركة المقاومة الإسلامية وأصدرت بيانا يدعو الشعب الفلسطيني إلى مواجهة شاملة للمحتل، وكان ذلك بيانها الأول للشعب الفلسطيني. ولا تعترف باي حل مع اسرائيل غير الكفاح المسلح. الذي واصلت العمل علية رغم اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بالدولة إسرائيل في اتفاقية أو سلو 1993 التي كانت بداية تأسيسها قائمة على تحرير فلسطين.واصلت حركة حماس نضالها المسلح وبرزت اعمالها في الانتفاضة الثانية سنة 2000 متابعة مقاومتها الشرسة للاحتلال .أكدت ثباتها على هدفها الأساسي و الوحيد في بيانها سنة 2017 وهو تحرير فلسطين كاملة.وهاهي تعيد إصرارها على المقاومة وبتجديد اساليبها كل مرة بهجومها على الاحتلال الإسرائيلي في السابع اكتوبر2023مؤكدة تواصل المقاومة الفلسطينية و تمسكها بتحرير الوطن.

المبحث الثاني

تفاعل المجتمع الدولي مع الغزو الروسي الأكراني والحرب الإسرائيلية على غزة

إن الغزو الروسي لأكرانيا ،الذي بدأ في24 فبراير 2022 ،جعل المجتمع الدولي يتفاعل بقوة مع الحدث باستجابة سريعة وواسعة هزت العالم ،على عكس ما حدث بعد 07 أكتوبر2023 والحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة ،التي لم تلقى نفس المستوى لا من التفاعل ولا ردود فعل كما حدث مع أكرانيا .ولتوضيح ذلك قسم المبحث إلى مطلبين الأول الاستجابة الدولية للغزو الروسي الأكراني والثاني ردود فعل المجتمع الدولي على الحرب الإسرائيلية على غزة.

[41]-الأشهب، نعيم، العصيان الوطني الشامل بين الطموح والإمكانيات، صوت الوطن، العدد3 ، تشرين ثاني،1989، ص4.

المطلب الأول

الاستجابة الدولية للغزو الروسي الأكراني

جاءت ردود فعل المجتمع الدولي للغزو فورية ومتسارع اختلفت اتجاه الدولتين .فبينما دُعمت أكرانيا من المجتمع الدولي سياسيا وماديا وعسكريا وانسانيا ،كان هناك ادانة وتنديدات وعقوبات على الطرف الروسي .و سيُفصل ذلك في فرعين أو لهما دعم المجتمع الدولي لأكرانيا على جميع الأصعدة و الثاني العقوبات الاقتصادية و الادانات السياسية لروسيا.

الفرع الأول

دعم المجتمع الدولي لأكرانيا على جميع الأصعدة

حظيت أكرانيا بعد الغزو الروسي بدعم دولي كبير سياسيا وماديا شمل مساعدات مالية عسكرية وإنسانية. عمل هذا الدعم على تعزيز القدرات الدفاعية، دعم الاقتصاد، ومساعدة المدنيين المتضررين خاصة من أو روبا والولايات المتحدة الامريكية.

أو لا: الدعم المادي: جاء هذا الدعم في عدة صور ونذكر من أهمها :

أ–المساعدات المادية :منذ بدء الغزو الروسي على أكرانيا هب الغرب لمساندة أكرانيا بجملة مساعدات امتدت على مدار السنوات الثلاث والتي شكلت ركيزة أساسية استطاعت بها أكرانيا الصمود لحد اليوم . و نجدها في الإحصاء الإجمالي والتفصيلي لتتبع دعم أكرانيا من 24 جانفي 2022 إلى غاية 28 فيفري 2025 الوارد في موقع معهد كيل للاقتصاد العالمي.

وتتبعا للبيانات الواردة في الموقع . نجد أن الحصة الكبرى من المساعدات كانت من طرف أو ربا و الولايات المتحدة الامريكية والتي بلغت حوالي 253 مليار يورو حتى فبراير 2025 بقيمة 137.9 مليار يورو لأروبا و قيمة 114.6 مليار يورو للولايات المتحدة الامريكية ويشمل ذلك المساعدات العسكرية، المالية، والإنسانية وقد ساهمت فيه 41 دولة مثل أستراليا المملكة المتحدة،كندا، كدول مانحة

رئيسة. وجاء المساعدات المالية في صور مختلف تعددت بين إصلاح البنية التحتية الطاقية والزراعية، والخدمات الصحية والتعليمية أو قروض ومنح أو لتدريب القوات الأكرانية.[42]

ب–المساعدات العسكرية : من نفس موقع معهد كيل للاقتصاد العالمي نجد أن بعض البلدان خصصت الحصة الكبيرة من المساعدات للجانب العسكري الذي صمدت بفضله أكرانيا في المواجهة و كما توضحه الوثيقة الموالية فان أمريكا صاحبة اكبر مساهمة تقدر 64.5 %من اجمالي دعمها أي مايعادل 65 مليار أورو تليها دول أو ربا ثم كندا. وقد جاء أيضا في الموقع تفصيل المساعدات العسكرية من الدبابات المخصصة ومركبات المشاة القتالية المخصصة وغيرها من العتاد العسكري حسب البلد المانح ما يجعلنا نلاحظ الكم الهائل للدعم العسكري ونوعيته وتنوعه .

وحسب ما ذكره موقع البرلمان الأكراني فان الدعم العسكري كان بأسلحة ثقيلة أسلحة فتاكة وغير فتاكة على حد سواء، بما في ذلك الدبابات وأنظمة الدفاع الجوي وصواريخ الضربات الدقيقة بعيدة المدى التي وافقت أمريكا على استعمالها في حالة الضرورة. ورغم ان أكرانيا لم تنظم إلى حلف الناتو إلى انه مساندته كانت قوية كما التزمت المملكة المتحدة ايضا بتدريب طياري الطائرات النفاثة الأكرانية السريعة.[43]

وقد فصل موقع مجلس العلاقات الخارجية الدعم العسكري الذي احتوى كل أنواع الأسلحة البرية والبحرية والجوية والصواريخ و والدعم البشري وحتى دعم الاتصالات بالأقمار الصناعية، وذكرها بالأرقام من حيث عدد العتاد وكميات الذخيرة و أنواع الأسلحة المختلفة .[44]

---

[42]– الرجوع لموقع Kiel Institute for the World Economy،مقال الكتروني،بعنوان"Ukraine Support Tracker "،تاريخ نشر 2025/04/15،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/18 ،على الساعة 08:50على الوصلة:https://cutt.cx/oJk9p

[43]- الرجوع لموقع UK Parlement،مقال الكتروني،بعنوان" Military assistance to Ukraine (February 2022 to January 2025) "،تاريخ نشر 2025/01/14،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/18 ،على الساعة 21:31على الوصلة:https://cutt.cx/CjiSB

[44]- الرجوع لموقعcouncil on foreign relations،مقال الكتروني،بعنوان" Here's How Much Aid the United States "،تاريخ نشر 2025/03/11،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/18 ،على الساعة 22:15 على الوصلة:-https://www.cfr.org/article/how-much-us-aid-going-ukraine

ج–المساعدات الإنسانية: وجدت أكرانيا دعما إنسانيا كبير من دول أو روبا خاصة الاتحاد الأوربي، كما وصفته المفوضية الأوروبية بانها أكبر عملية حماية مدنية في الاتحاد الأوروبي حتى الآن، لتقديم المساعدة الطارئة للأكرانيين .وما نشرته في موقعها الرسمي كان شاملا لكل ما دعمت به أكرانيا إنسانيا. فبتنسيق من المفوضية الأوروبية لهذه العملية الأكبر على الإطلاق قدمت جميع دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة إلى جانب 6 دول مشاركة (النرويج وتركيا ومقدونيا الشمالية وأيسلندا وصربيا ومولدوفا) مساعدات عينية تتراوح من الإمدادات الطبية ومواد المأو ى إلى المركبات ومعدات الطاقة. كما أنشأ الاتحاد الأوروبي مراكز لوجستية في بولندا ورومانيا وسلوفاكيا لتوجيه العناصر إلى أكرانيا بشكل أكثر كفاءة .ومع بداية 2025 كان قد تم تسليم أكثر من 153,000 طن من مساعدات الدعم الإنساني لأكرانيا .و نظرا للحاجة الهائلة لمعدات الطوارئ في أكرانيا ، نشر الاتحاد الأوروبي المساعدة من مخزوناته من الاحتياطي الاستراتيجي لقدرات الاستجابة للكوارث والمخزونات الأوروبية من مولدات الطاقة ،المعدات الطبية وحدات الإيواء المؤقتة محطات معالجة المياه ردا على اختراق سد نوفا كاخوفكا و معدات متخصصة لمخاطر الصحة العامة مثل التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وتمت عمليات الأجلاء الطبي للمرضى الأكرانيين الذين هم في حاجة ماسة إلى العلاج، ونقلهم إلى المستشفيات في جميع أنحاء أو روبا لتلقي الرعاية المتخصصة. حيث افتتح في سبتمبر 2022 مركزا في ريسسوف ، بولندا ، لتسهيل عمليات الأجلاء الطبي هذه لعلاج المرضى القادمين من أكرانيا قبل نقلهم جوا إلى مستشفى في بلد أو روبي آخر.تم نقل 4,000 مريض إلى 22 بلدا لتلقي العلاج. منذ الغزو الروسي في فبراير 2022 ، خصصت المفوضية الأوروبية أكثر من مليار يورو لبرامج المساعدات الإنسانية في أكرانيا . وهذا يشمل: 485مليون يورو في عام 2022، 300مليون يورو في عام 2023 ، 165مليون يورو في عام 2024 ، 140مليون يورو في عام 2025.[45]

جاءت مساعدات التمويل الإنساني للاتحاد الأوروبي داخل أكرانيا من خلال المساعدة النقدية للمساعدة في تغطية الاحتياجات الأساسية ، الحماية ، الرعاية الصحية ، بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي ، المأوى الطارئ والشتوي الغذاء ،المياه ،الأدوات المنزلية الأساسية ، التعليم

[45]– الرجوع لموقع European commission،مقال الكتروني،بعنوان" European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations"تاريخ نشر 2025/01/13،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/19 ،على الساعة 13:00على الوصلة: https://cutt.cx/H2tmZ

في حالات الطوارئ ،كما يولي الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصا لدعم الأسر الأكثر ضعفا. انضمت أكرانيا إلى آلية الحماية المدنية والمساعدات الإنسانية الأوروبية للاتحاد الأوروبي كدولة مشاركة في أبريل 2023.وتهدف الآلية، التي أنشئت في عام 2001، إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و10 دول مشاركة في مجال الحماية المدنية لتحسين الوقاية والتأهب والاستجابة للكوارث.[46]

ثانيا: الدعم السياسي: أما سياسا شهدت الساحة الدولية تحركات مكثفة فكان موقف المساندة واضحا من خلال مواقف الفواعل الدولية الأكثر تأثيرا . فأمريكا وعلى حسب وصف الرئيس بايدن في تصريحاته في 24 فبراير في البيت الأبيض أن القصف الروسي وغزو أكرانيا بأنه هجوم وحشي على شعب أكرانيا وبدون مبرر وبدون ضرورة.كما كرر الرئيس بايدن التأكيد على أن الولايات المتحدة وحلفاءها وشركائها متحدون في دعمهم لسيادة أكرانيا وأدان انتهاك روسيا الصارخ للقانون الدولي.[47]

أما الاتحاد الأوروبي أدان بشدة الحرب العدوانية الوحشية التي تشنها روسيا ضد أكرانيا وأضاف أنه منذ فبراير 2022 ، يجتمع المجلس الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي بانتظام لمناقشة الوضع في أكرانيا. كما كرر المجلس الأوروبي إدانته الحازمة للحرب العدوانية الروسية ضد أكرانيا ، والتي تشكل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد دعمه المستمر لاستقلال أكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها. وشدد على حق أكرانيا في اختيار مصيرها بنفسها وأشاد بشعب أكرانيا لشجاعته في الدفاع عن بلده. كما أكد المجلس الأوروبي التزام الاتحاد الأوروبي الثابت بتقديم الدعم السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني والعسكري والدبلوماسي المستمر لأكرانيا وشعبها وبشكل مكثف حسب الحاجة .مضيفا انه يجب ألا تنتصر روسيا.[48]

---

[46]- الرجوع لموقع European commission،مقال الكتروني،بعنوان " European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations"،تاريخ نشر2025/01/13 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/19 ،على الساعة 14:57على الوصلة: https://cutt.cx/H2tmZ

[47]- الرجوع لموقع U.S Embassy & consulates in italy،مقال الكتروني،بعنوان " Biden condemns Putin's 'unprovoked and unjustified' invasion of Ukraine "،تاريخ نشر 2022/02/22 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/19،على الساعة 14:16على الوصلة:https://cutt.cx/zrz

[48]–الرجوع لموقع European council ،مقال الكتروني،بعنوان " EU response to Russia's war of aggression against Ukraine"،تاريخ نشر2025/02/05 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/19،على الساعة 20:19على الوصلة: https://cutt.cx/oLa

كما كان إعلان الاتحاد الأوروبي في جوان 2022 منح أكرانيا وضع "مرشح للانضمام" إلى الاتحاد الأوروبي خطوة رمزية ودبلوماسية كبيرة لدعم طموحات كييف الأوروبية.[49]

ثالثا : الدعم الإعلامي: إن الدور كبير الذي أصبح يلعبه الاعلام من توجيه الرأي العام خاصة مع سرعة انتشار الاخبار أثر بشكل مباشر حتى على أكبر القضايا الدولية . فالتغطية الإعلامية للغزو الروسي لأكرانيا كانت كبيرة وحادة منذ البداية تعدى تأثيرها التعاطف الدولي لحالة أكرانيا إلى التأثير حتى على قرارات المحكمة الجنائية الدولية كما وصفته الدراسة التي نُشرت في Journalism and Media.

ركزت وسائل الإعلام الغربية على توثيق الغزو الروسي بشكل مكثف ، مع التركيز على انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المحتملة. وقد ساهمت هذه التغطية الإعلامية في تعزيز الوعي بمزاعم جرائم الحرب الروسية، فقد أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان في 28 فبراير2022 أن مكتبه سيحقق في جرائم حرب محتملة في الصراع الدائر في أكرانيا وجاء هذا الإعلان بعد اليوم الخامس فقط من الغزو الروسي لأكرانيا .وأشار خان في بداية بيانه إلى قلقه المتزايد، معُرباً عن قلق قادة العالم ومواطنيه على حد سواء والذي كان مبرره لفتح التحقيق. هذه التغطية عززت فكرة ضرورة محاسبة القيادة الروسية بموجب القانون الدولي.الذي صدر لاحقا رغم أن روسيا لم تصادق على نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية . الدراسة حللت بشكل إحصائي دقيق لكل العبارات المستعملة في الحملة الاعلامية لاهم الصحف والمواقع و صلت لوجود علاقة وظيفية بين تطبيق المحكمة الجنائية الدولية للقانون الدولي وتغطية الصحافة الدولية،. واظهرت أن التغطية الإعلامية ساهمت في تعزيز الوعي العام باحتمالية ارتكاب روسيا جرائم حرب في أكرانيا سمته بتأثير الإتاحة accessibility

[49]- الرجوع لموقع European council ،مقال الكتروني " European Council conclusions on Ukraine, the membership applications of Ukraine, the Republic of Moldova and Georgia, Western Balkans and external relations, 23 June 2022"،تاريخ نشر 2022/06/23 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/19 ،على الساعة 21:50على الوصلة:https://cutt.cx/vCfY4

effect .وعززت التقارير فكرة ضرورة معاقبة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظامه بموجب القانون الدولي والذي سمته بتأثير التطبيق applicability .effect [50].

الفرع الثاني

العقوبات الاقتصادية و الإدانات السياسية لروسيا

قوبل الغزو الروسي بإدانة واسعة النطاق ومتعددة الأوجه من المجتمع الدولي، واتخذت ضد روسيا عدة اجراءات من مختلف الدول والهيئات،تنوعت بين إدانات سياسية وقانونية وعقوبات اقتصادية كثيرة و نلخص أهمها فيما يلي.

أولا: العقوبات الاقتصادية : فرض قادة الدول الغربية بريطانيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي مجموعة كبيرة من العقوبات على روسيا، تستهدف الإقتصاد الروسي بشكلٍ كبير، إلى جانب دول من بينها أستراليا وكندا واليابان، ما يربو على 16,500 عقوبة على روسيا.وكان الهدف الرئيسي من فرض تلك العقوبات هو تقويض الأموال الروسية.وبناءً على ذلك جُمّدت احتياطيات من العملات الأجنبية قيمتها 350 مليار دولار، أي نحو نصف إجمالي احتياطاتها. كما يقول الاتحاد الأوروبي إنه جمّد نحو 70 في المائة من أصول البنوك الروسية، فضلا عن استبعاد بعضها من خدمة تحويل الأموال السريع "سويفت".لجأت الدول الغربية إلى فرض ما يلي:

-حظر تصدير تكنولوجيا قد تستخدمها روسيا في صناعة الأسلحة.

-حظر استيراد الذهب والماس من روسيا.

-حظر الرحلات الجوية من روسيا.

-فرض عقوبات على عدد من رجال الأعمال الأثرياء المرتبطين بالكرملين، ومصادرة يخوتهم.

كما كانت صناعة النفط الروسية هدفا رئيسيا آخر للعقوبات، إذ حظرت الولايات المتحدة وبريطانيا النفط والغاز الطبيعي الروسي، وحظر الاتحاد الأوروبي واردات النفط الخام المنقولة بحرا.

[50] - Senthan Selvarajah, Lorenzo Fiorito, " Media, Public Opinion, and the ICC in the RussiaUkraine War",Journalism and Media, Centre for Media Human Rights and Peacebuilding ,London, The Gate Foundation,v4,n3,760,02/07/2022,p760.

وفرضت دول مجموعة السبع، التي تضم أكبر سبعة اقتصادات "متقدمة" في العالم، سعرا أقصى قدره 60 دولارا لبرميل النفط الخام الروسي، في محاولة لخفض أرباحها.[51]

ثانيا : الإدانات السياسية: فور العزو الروسي لأكرانيا توالت الادانات الدولية مباشرة للعديد من الدول و الكيانات سواءً الرؤساء الوزراء أو الناطقين باسم المنظمات عبر تصريحات وإجراءات مختلفة على رأسها:

أ التصريحات :ومن أهمها :

المملكة المتحدة عبر تصريح رئيس الوزراء بوريس جونسون حيث وعد الغرب بأن يرد "بشكل حاسم" في أعقاب "الهجوم غير المبرر" الذي شنته روسيا على أكرانيا . قال رئيس الوزراء البريطاني إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "اختار طريق إراقة الدماء والدمار" بعد إعلان الحرب فعليًا خلال خطاب متلفز في وقت مبكر من صباح الخميس.كما أضاف وزير الدفاع بن والاس وصف تصرفات روسيا بأنها "عدوان سافر على دولة ديمقراطية" وقال إن أحدا لم ينخدع "بأعلام الكرملين الكاذبة ورواياته الكاذبة" وأضاف "لقد انتهك الاتحاد الروسي اليوم السيادة الأكرانية بشكل أكبر"[52].

الولايات المتحدة الامريكية فقال الرئيس بايدن في بيان له إن تصرفات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ضد أكرانيا كانت "هجومًا غير مبرر وغير مبرر". وجاء في البيان: "لقد اختار الرئيس بوتين حربًا متعمدة ستؤدي إلى خسائر كارثية في الأرواح والمعاناة الإنسانية". قال إنه سيراقب الوضع عن كثب من البيت الأبيض وسيلتقي مع مجموعة السبع ويخاطب الشعب الأمريكي بشأن الإجراءات الإضافية التي ستتخذها الإدارة الأمريكية ضد روسيا.[53]

---

[51]– الرجوع لموقع BBC NEWS ،مقال الكتروني،بعنوان" ما هي العقوبات المفروضة على روسيا وهل أثرت على اقتصادها؟"،تاريخ نشر 25/02/2024 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/20،على الساعة 23:15على الوصلة:
https://www.bbc.com/arabic/articles/c3gd9wxjdj4o

[52]– الرجوع لموقع UFFPOST ،مقال الكتروني،بعنوان" Boris Johnson Condemns Russia's 'Unprovoked Attack' On Ukraine"،تاريخ نشر2022/02/24 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/23،على الساعة 20:03على الوصلة:
https://cutt.cx/9Q6O

[53] -الرجوع لموقع THE WALL STREET JOURNAL،مقال الكتروني،بعنوان" Biden Calls Putin's Ukraine Actions an 'Unprovoked and Unjustified' Attack"،تاريخ نشر 2022/02/24 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/23،على الساعة 21:05على الوصلة:CGTFzK7GobHRwkC103AB

ألمانيا و في البيان الحكومي الذي قدمه المستشار الاتحادي أولاف شولتس إتهم الرئيس الروسي بخوض "حرب عدوانية بدم بارد".قائلا "نحن نشهد تحولا تاريخيا"، مضيفا أن "العالم بعدها لن يكون كما كان قبلها". و أن الموضوع في جوهره هو مسألة "ما إذا كان من حق القوة أن تخرق القانون، وما إذا كنا سنسمح لبوتين بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، إلى زمن القوى الكبرى في القرن التاسع عشر، أو ما إذا كنا قادرون على جمع قوانا لنضع حدا لمحرضي الحروب من أمثال بوتين و في كلمة متلفزة موجهة إلى المواطنين، جعل فيها الرئيس الروسي المسؤول المباشر عن الحرب وأنه صاحب القرار وليس الشعب الروسي.[54]

أما الاتحاد الأوربي فكما ذكر في بيان صحفي لرئيس المجلس الأوروبي تشارلز ميشيل ورئيسة المفوضية الأوروبية قوله:

"إننا ندين بأشد العبارات الممكنة العدوان العسكري الروسي غير المسبوق على أكرانيا . فروسيا، بأعمالها العسكرية غير المبررة وغير المبررة، تنتهك القانون الدولي بشكل صارخ وتقوض الأمن والاستقرار الأوروبي والعالمي. إننا نأسف للخسائر في الأرواح والمعاناة الإنسانية. وندعو روسيا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وسحب جيشها من أكرانيا والاحترام الكامل لسلامة أراضي أكرانيا وسيادتها واستقلالها. هذا الاستخدام للقوة والإكراه لا مكان له في القرن الحادي والعشرين. يقف الاتحاد الأوروبي بحزم إلى جانب أكرانيا وشعبها في مواجهة هذه الأزمة التي لا مثيل لها"[55].

وقد دعا رئيس المجلس الأوروبي ميشيل إلى عقد اجتماع استثنائي للمجلس الأوروبي على وجه السرعة والذي نوقشت فيه لاحقا التدابير والعقوبات التي اتخذت ضد روسيا. استنكر وندد الغزو الروسي مجموعة كبيرة من الدول التي توالت تصريحاتها مباشرة عقب الغزو كما كان الحال في تصريحات الإدانة التي رأيناها والتي جاء بعد ساعات قليلة من الغزو

---

[54]-الرجوع لموقع deutschland،مقال الكتروني،بعنوان" كيف تقدم ألمانيا الدعم لأوكراني"،تاريخ نشر 2022/02/28 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/24 ،على الساعة 18:18على الوصلة:https://cutt.cx/pJkXR

[55]- الرجوع لموقع European commission،مقال الكتروني،بعنوان" Press Statement of President Charles Michel of the European Council and President Ursula von der Leyen of the European Commission on Russia's unprecedented and unprovoked military aggression of Ukraine"،تاريخ نشر 2022/02/22 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/25 ،على الساعة 10:00على الوصلة: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/statement_22_1321

،تلتها قائمة طويلة من الإدانات مثل فرنسا كندا النمسا بلجيكا فلندا استراليا كرواتيا ألبانيا .....كلها جاءت معبرة عن رفض تصرف روسيا عاكسة تفاعلا كبيرا للمجتمع الدولي مع القضية ولم يقتصر الأمر على التصريحات فقط بل تجاوز إلى ردود فعل أخرى نذكر منها:

ب طرد دبلوماسيي روسيا: جمع موقع الشروق للأخبار جميع البلدان التي تم فيها الطرد منذ بدء الغزو الروسي لأكرانيا ، حيث أقدمت دول معظمها غربية على طرد نحو 460 دبلوماسياً روسياً وعاملاً في سفارات وقناصل موسكو، ولم تقتصر عمليات الطرد الجماعي على العاملين في البعثات الدبلوماسية الروسية، وإنما طالت أيضاً رؤساء البعثات الدبلوماسية أنفسهم، كما طالت روسيين يعملون في إطار منظمات دولية، مثل الأمم المتحدة. كما سياتي ذكرها [56].

-الولايات المتحدة ومع الأيام الأولى للحرب، طردت 12 عضواً في البعثة الدبلوماسية الروسية لدى الأمم المتحدة، بتهمة "التجسس".

-ألمانيا أعلنت الوزيرة أنالينا بيربوك أنَّ بلادها قررت طرد "عدد كبير" من الدبلوماسيين الروس باعتبار انهم يشكلون "تهديداً لمن يبحثون عن حماية عندنا". وقدرت وكالة "فرانس برس"، أن عدد الدبلوماسين المطرودين يصل إلى 40.

-فرنسا أعلنت طرد 35 دبلوماسياً روسياً، مشيرة إلى أن أنشطتهم "تتعارض" مع المصالح الفرنسية، وموضحة أن الإجراء جزء من "نهج أوروبي." وطرد 06 دبلوماسيين اخرين ووصفتهم بـ"الجواسيس" الذين يعملون في أنشطة استخباراتية مشبوهة.

-بولندا أعلنت في نهاية مارس الماضي، طرد 45 دبلوماسياً روسيا دفعة واحدة، متهمة إياهم بـ"انتحال صفة الدبلوماسيين."

-إيطاليا وفي الخامس من أبريل، أعلنت طرد 30 دبلوماسياً روسياً لأسباب قالت إنها تتعلق بـ"الأمن القومي".

-إسبانيا قررت في التاريخ نفسه طرد نحو 25 دبلوماسياً روسياً "بمفعول فوري" لأنهم يشكلون "تهديداً لمصالح البلاد"، على حد تعبير وزير خارجيتها خوسيه مانويل ألباريس.

---

[56]-الرجوع لموقع الشروق اخبار،مقال الكتروني،بعنوان" طرد السفراء والموظفين 560 دبلوماسياً ضحية لغزو أوكرانيا "،تاريخ نشر 2022/04/08 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/25،على الساعة 14:18على الوصلة:https://asharq.com/politics/30424

-البرتغال ايضا طرد 10 دبلوماسيين من البعثة الدبلوماسية الروسية لانهم "أشخاصاً غير مرغوب بهم."
-الاتحاد الأوروبي قرر طرد 19 دبلوماسياً روسياً من العاملين في البعثة الروسية لدى الاتحاد، وذلك رداً على الأحداث في أكرانيا ، والاتهامات لموسكو بارتكاب عمليات إعدام جماعية.
-أكرواتيا قررت طرد 24 دبلوماسياً وموظفاً في السفارة الروسية على خلفية حرب أكرانيا .
-رومانيا قررت أيضاً طرد 10 دبلوماسيين روس، متذرعة بما وصفته ممارسات "مخالفة" لمعاهدة فيينا . والقائمة طويلة من نفس القرارات مثل سلوفينيا بلجيكا الدنمارك النمسا والسويد النرويج دول البلطيق ليتوانيا إستونيا بلغاريا سلوفاكيا اليونان ومقدونيا أثينا مقدونيا اليابان أيرلنديا وهولندا وتشيكيا....

الرد الروسي على هذه الإجراءات كان تعهدت روسيا بالرد على جميع عمليات الطرد، أعلنت بدءا بطرد دبلوماسيين أميركيين اثنين رداً على طرد واشنطن 12دبلوماسياً روسياً بتهمة التجسس. ثم توالت أيضا قراراتها الطرد اتجاه الدول الاخرى.

ج انهاء أو تعليق عضوية روسيا في المنظمات العالمية :أقدمت بعض الهيئات الدولية بتعليق أو انهاء عضوية روسيا بعد غزوها لأكرانيا و منها :

– منظمة العمل الدولية: أعلنت في 23 مارس 2023 التعليق المؤقت لجميع أنشطة التعاون الفني أو المساعدة التي تقدمها المنظمة لصالح الاتحاد الروسي، حتى يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار وتنفيذ تسوية سلمية.حيث يعتبر مجلس إدارة منظمة العمل الدولية أن المساعدات الإنسانية فقط هي التي يمكن أن تكون موضوع التعاون مع روسيا، طالما استمرت الحرب.[57]

–مجلس حقوق الإنسان (الأمم المتحدة): في 07 أفريل 2022 اعتمدت الجمعية العامة القرار A/ES-11/L4 تعليق حقوق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان بموافقة 93 دولة

[57]–الرجوع لموقع أخبار الأمم المتحدة،مقال الكتروني" طرد السفراء والموظفين منظمة العمل الدولية تعلق التعاون الفني مع روسيا مؤقتا وتحث على التسوية السلمية"،تاريخ نشر2022/03/23 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/25 ،على الساعة 16:16على الوصلة: https://news.un.org/ar/story/2022/03/1096992

ومعارضة 24 وامتناع 58 دولة عن التصويت، خلال الدورة الطارئة الحادية عشرة.وبذلك تقرر تعليق عضوية الاتحاد الروسي من مجلس حقوق الإنسان[58] .

–مجلس أو روبا : قررت لجنة الوزراء تعليق حقوق الاتحاد الروسي في التمثيل في لجنة الوزراء وفي الجمعية البرلمانية بأثر فوري نتيجة للهجوم المسلح الذي شنه الاتحاد الروسي على أكرانيا . القرار لم ينه العضوية في المجلس بل تعليقا وهو إجراء مؤقت إلى اشعار اخر[59].

-**الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا، والاتحاد الأوروبي لكرة القدم يويفا** :قرر الاتحادين في 28 فيفري 2022 تعليق الأندية والمنتخبات الروسية من المشاركة في أي منافسة.ويعني التعليق استبعاد فريق روسيا للرجال من المشاركة في التصفيات المؤهلة لكأس العالم في مارس من نفس السنة وأصدر الاتحادان بيانا مشتركا جاء فيه أن كرة القدم موحَدة تماما ومتضامنة بشكل كامل مع كل المتضررين في أكرانيا[60].

المطلب الثاني

ردود فعل المجتمع الدولي على الحرب الإسرائيلية على غزة.

رغم ما شهده العالم من معاناة للشعب الفلسطيني إثر القصف الشامل والمدمر لقطاع غزة والذي عرف تعاطفا شعبيا في مختلف مناطق العالم الا اننا لم نرى شيئا مماثلا لاستجابة المجتمع الدولي السابقة بل كان العكس جاء كل الدعم والمساندة لإسرائيل. وسنفصل هذا في فرعين الأول مساندة إسرائيل والثاني ضعف الإدانات الدولية .

---

[58]–الرجوع لموقع أخبار الأمم المتحدة،مقال الكتروني" 93دولة في الجمعية العامة تصوت لصالح تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان"،*تاريخ2022/04/07 ،تم الاطلاع عليه 2025/04/25 على الساعة 17:33،على الوصلة: https://news.un.org/ar/story/2022/04/1098432*

[59]-الرجوع لموقع COUNCIL OF EUROPE،مقال الكتروني" Council of Europe suspends Russia's rights of representation"،تاريخ نشر2022/02/25 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/25 ،على الساعة 18:03على الوصلة:https://cutt.cx/Ucl

[60]-الرجوع لموقع BBC NEWUS،مقال الكتروني،بعنوان" روسيا وأوكرانيا: الاتحادان الدولي والأوروبي لكرة القدم يعلقان عضوية روسيا "،تاريخ نشر2022/02/28 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/25 ،على الساعة 17:01على الوصلة: https://www.bbc.com/arabic/sports-60555611

الفرع الأول

مساندة إسرائيل

رغم رد الفعل المدمر لإسرائيل على غزة الا أنها تلقت الدعم والمساندة من أكبر الدول في العالم وتعددت مجالاتها سياسيا وعسكريا.

بعد الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة في 07 أكتوبر 2023 إثر الهجوم التي قامت به حركة حماس كرد فعل للحصار الطويل والمعاناة التي فرضها الإحتلال طيلة عقود . لم تكن الاستجابة الدولية لهذه الحرب كسابقتها لا من ناحية العقوبات ولا الضغوط ولا دور الاعلام ولا التكاثف الدولي بل بالعكس.و رغم الدمار الهائل للمساحة المحدودة لقطاع غزة مقابل الترسانة العسكرية الكبيرة لإسرائيل إلا انه وُجِد للفعل مبررا وعلى الرغم من ذلك وعلى عكس ماحدث في الغزو الروسي من هَبَة دولية واسعة على المعتدي تمثلت مساندة فعل الحرب على غزة في:

1-دعم عسكري: جاء الدعم العسكري واللوجستي الكبير خاصة من الولايات المتحدة الامريكية، حيث أنفقت مالا يقل عن 17.9 مليار دولار على المساعدات العسكرية لإسرائيل، خلال عام منذ هجوم طوفان الأقصى ،والذي يعد رقما قياسيا، وتشمل المساعدات الأميركية التمويل العسكري ومبيعات الأسلحة ،وما لا يقل عن 4.4 مليارات دولار في شكل سحب من المخزونات الأميركية وتسليم المعدات المستعملة. و الأسلحة عبارة عن ذخائر من قذائف المدفعية إلى القنابل خارقة الأقبية التي يبلغ وزن الواحدة منها 2000 رطل، بالإضافة إلى القنابل الموجهة بدقة.وبلغت 04 مليارات دولار لتجديد القبة الحديدية وأنظمة الدفاع الصاروخي ووقود الطائرات . كما ارتفع عدد الجنود في الشرق الأوسط من بداية الحرب من 34 ألف جندي إلى حوالي 50 ألفا في وات 2024 خاصة بعد اغتيال إسرائيل رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية في إيران.[61]

وكذلك المانيا التي وسعت حكومتها تراخيص لتسليم الأسلحة إلى إسرائيل بشكل كبير، لتتجاوز التقديرات السابقة، حسب ما صدر عن وزارة الخارجية في24 أكتوبر 2024 أنه بلغت قيمة إجمالي الموافقات على تصدير المعدات العسكرية إلى إسرائيل منذ أو ت الفارط 94.05 مليون يورو .كما

[61]-الرجوع لموقع الجزيرة،مقال الكتروني،بعنوان" تقرير: 17.9 مليار دولار المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل منذ طوفان الأقصى"،تاريخ نشر*2024/10/07*،تم الاطلاع عليه يوم: *2025/05/03*،على الساعة *16*:*15*على الوصلة:https://cutt.cx/dPW

وافقت الحكومة الائتلافية الألمانية العام الذي سبق على شحنات أسلحة إلى إسرائيل بقيمة إجمالية قدره 326.5 مليون يورو، وتم إصدار معظم تصاريح التصدير هذه في أعقاب هجوم حركة حماس الإرهابي –حسب وصفهم– على إسرائيل في 07 أكتوبر 2023[62].

2– الدعم السياسي: كانت مواقف الدول واضحة وصريحة عبرت فيها عن دعمها وأيضا تعاطفها مع إسرائيل مصورة إياها أنها ضحية اعتداء إرهابي و أنها في موقف دفاع عن النفس .و أوردت الدول خاصة الكبرى منها دعمها عبر التصريحات الرسمية حيث كان أو ل تصريح لرئيس الولايات المتحدة جو بايدن كما نشره موقع BBC في اليوم الموالي للحدث الذي أكد فيه دعم بلاده لإسرائيل "صلب كالصخر و راسخ "كما وصفه.وكما قال "اليوم يتعرض شعب إسرائيل لهجوم من منظمة إرهابية هي حماس. في هذه اللحظة المأسوية ،أو د أن أقول له وللعالم وللإرهابيين في كل مكان إن الولايات المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل. لن نخفق أبداً في دعمهم".وقال "إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها"، متحدثاً عن "مأساة إنسانية رهيبة" بعد هجوم حماس المفاجئ[63].

وتلته دول غربية صرحت بمساندة إسرائيل كفرنسا ، ألمانيا والمملكة المتحدة. والأخطر من هذا رفض الولايات المتحدة الامريكية لأمر المحكمة الجنائية الدولية بخصوص اعتقال المسؤولين الإسرائيليين وتهديدها للجنة المحكمة والذي سنتطرق اليه لاحقا.

أما الدعم الدبلوماسي فظهر في استعمال حق الفيتو ثلاث مرات في مجلس الأمن الدولي من قبل أمريكا لمنع قرارات تدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة.وحرص دول الغرب على عدم ادانة إسرائيل بشكل صريح في القرارات .

---

[62]–الرجوع لموقع DW،مقال الكتروني،بعنوان" ألمانيا تزيد شحنات الأسلحة إلى إسرائيل لتتجاوز تقديرات سابقة"،تاريخ نشر2024/10/24 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/03 ،على الساعة 16:01على الوصلة:https://cutt.cx/TFuTM

[63]–الرجوع لموقع BBC،مقال الكتروني،بعنوان" بايدن يقول إن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل "ثابت كالصخر "،تاريخ نشر 2022/10/08 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/03 ،على الساعة 16:33على الوصلة:
https://www.bbc.com/arabic/articles/clldr6l816vo

الفرع الثاني

ضعف الإدانات الدولية

لم تجد الحرب على غزة تنديدا واسع النطاق من قبل الدول كما حدث في أكرانيا و لم يتكلم عنها الاعلام كما روج لسابقتها .بل حدث حجب وقمع التعبير عن إدانة إسرائيل. وكان ذلك واضحا في :

1-ضعف وقلة تصريحات الإدانة :انعدام التكاثف الإقليمي والدولي للتنديد في القضية مثل سابقتها والتي حركت جل أو روبا وحلف الناتو وأمريكا فأفرزت عقوبات مكثفة .فكانت معظم التنديدات صادرة من دول عربية والتي ذكرها موقع الشرق الأوسط فالسعودية أبدت إدانتها واستنكارها بأشد العبارات، التعاون الخليجي وصف انتهاك إسرائيلي صارخ للمواثيق والمعاهدات كافة ،قطر قال أن سياسات الاحتلال ستقود لإشعال المنطقة، الأردن وصفها بحرب على الإنسانية ،مصر علقت بتصعيد ينذر بعواقب وخيمة ،العراق يدين العدوان الإسرائيلي الوحشي.و أتت بعض الردود الأجنبية كمنسق الأمم المتحدة قوله أمر غير مقبول ،المفوضية الأوروبية تدعو لاحترام القانون الدولي، بريطانيا وصفها بحصيلة مروعة، إسبانيا صرحت بضربات غير مقبولة[64] .

عدا جنوب افريقيا والجزائر اللذان كان لهما مواقف تعدت الاقتصار على التصريحات بتحركات واضحة .قامت جنوب افريقيا برفع دعوى لمحكمة العدل الدولية بخصوص ارتكاب اسرائيل جريمة حرب في سابقة من نوعها. أما الجزائر فقدمت مشروع قرار في مجلس الأمن يطالب إسرائيل بوقف فوري لإطلاق النار في غزة، والتزام القوانين.وكان موقفها دوما واضحا بمساندة القضية الفلسطينية.

2-التعتيم الإعلامي :كان التعتيم الإعلامي كبيير جدا على القضية سواء من حيث السيطرة على الإعلام في عين المكان وما نادت به منظمة مراسلون بلا حدود خير دليل في قولها:

"منذ بداية الحرب في غزة، دمَّر الجيش الإسرائيلي بشكل ممنهج البنية التحتية لوسائل الإعلام وخنقت الصحافة في القطاع المحاصر، سواء من خلال استهداف الصحفيين وقتلهم، أو تدمير

[64]-الرجوع لموقع الشرق الأوسط،مقال الكتروني،بعنوان" إدانات عربية ودولية للمجازر الإسرائيلية في غزة :"حرب على الإنسانية" "،تاريخ نشر 2025/03/18 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/03،على الساعة 17:10على الوصلة:https://cutt.cx/rGPlv

المباني الإعلامية، أو قطع إمدادات الإنترنت والتيار الكهربائي، أو منع الصحافة الأجنبية من دخول غزة جملة وتفصيلاً. وإذ تُعرب مراسلون بلا حدود عن تضامنها مع الصحفيين الغزاويين، فإنها تكرر نداءاتها العاجلة إلى المجتمع الدولي للإسراع بتوفير الحماية اللازمة لهم[65] .

أو حظر شبكات التواصل الاجتماعي من التفاعل مع القضية، حسب ما أكده تحليل أجرته بي بي سي عربي على فيسبوك عن انخفاض بنسبة 77% في التفاعل مع منشورات الصفحات الإخبارية في الأراضي الفلسطينية ،منذ بدء الحرب مقابل ارتفاع في التفاعل مع منشورات الصفحات الإسرائيلية ،و شكاوى الفلسطينيين من الحظر الجزئي . وعلى منصة إنستغرام، بوثائق مسربة كشف عن تعديل خوارزمية إنستغرام لتشديد الرقابة على المستخدمين الفلسطينيين [66].

ونشر موقع الجزيرة أن في موقع "ذي إنترسبت" الأميركي إن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي اشتكوا من تقييد تطبيقي "إنستغرام" المملوكة لشركة ميتا الأميركية، و"تيك توك" المملوكة لشركة "بايت دانس" الصينية المنشورات والحسابات أو حظرها بسبب محتواها المؤيد للفلسطينيين في أعقاب قصف إسرائيل المكثف على قطاع غزة[67].

3-قمع حرية التعبير عن القضية : إن الدول الغربية التي تدعى الديمقراطية وحرية التعبير أقدمت على كثير من اعمال قمع لمظاهرات واحتجاجات واراء لمثقفين وشخصيات ،فضحتها المقررة الخاصة في الأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير إيرين خان وهي خبيرة مستقلة في الأمم المتحدة منذ عام 2020 في تقرير قدمته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والصحافة في اتهام صريح لكل من الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا بقمع الحق في التظاهر من أجل القضية الفلسطينية، وبفرضها تدابير لتقييد حرية التعبير وقمع الاحتجاجات ضد المجزرة في غزة وحظر المظاهرات

---

[65]-الرجوع لموقع مراسلون بلا حدود،مقال الكتروني،بعنوان"عام من الحرب في غزة: كيف فرضت إسرائيل التعتيم الإعلامي على قطاع محاصر يئن تحت الغارات"،تاريخ نشر 2024/10/03 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/03،على الساعة 19:49على الوصلة:https://cutt.cx/LBqV

[66]-الرجوع لموقع BBC NEWSعربي،مقال الكتروني بعنوان" **تحقيق لبي بي سي يكشف عن تقييد فيسبوك للصفحات الإخبارية الفلسطينية** "،تاريخ نشر 2024/12/18 ،تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/03 على الساعة 20:20،على الوصلة:
https://www.bbc.com/arabic/articles/c983lz22dzeo

[67]- الرجوع لموقع الجزيرة،مقال الكتروني،بعنوان" الحجب الخفي.. هكذا تخنق منصات التواصل الحسابات المؤيدة لغزة "،تاريخ نشر 2023/10/16 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/03 ،على الساعة 23:00على الوصلة:https://cutt.cx/wXK4o

المؤيدة للفلسطينيين كما اتهمت إسرائيل بشن هجمات خطيرة على وسائل الإعلام في الأراضي الفلسطينية منددة باغتيالها صحفيين[68].

[68]–الرجوع لموقع الجزيرة،مقال الكتروني،بعنوان"مقررة أممية تفضح قمع الديمقراطيات الغربية المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين"،تاريخ نشر 2024/10/19 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/03 ،على الساعة 20:56على الوصلة:https://cutt.cx/wKe

إن لكل من النزاع الروسي الأكراني والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين تاريخ طويل تعددت فيه مراحل النزاع والكفاح لتصل إلى حرب يعايشها العالم اليوم .ولا تزال لم يوجد لها وَقف أو حل نهائي يوقف الصراع الطويل ويحفظ سلم المنطفة برمتها. تباينت ردود فعل المجتمع الدولي في تعاملها مع كل من حالة غزو الاتحاد الروسي لأكرانيا و حرب الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في فلسطين.رغم أن المقارنة بين غزة وأكرانيا كبيرة جدا بحكم الفوارق الهامة من حيث المساحة والسكان و القدرات وحجم الضرر الواقع إثر العدوان والاحتلال و الحرب .الا أن العالم كله عُرِّف بحالة أكرانيا من اعلام كان محَرَكًا بيد الدول الغربية التي تكاثفت وسندت أكرانيا و رمت بثقل قراراتها السياسية والاقتصادية على روسيا مدِينة إياها.لكن في حالة غزة فغابت كل تلك الحركة الغربية وقابلها تعتيم وتبرير للحرب بدفاع عن النفس،من جيش بعدته أمام جزء من السكان المحتلين.إضافة إلى دعمه سياسيا و عسكريا.

الفصل الثاني

تحليل ازدواجية القانون الدولي في حالتي

غزة واكرانيا

إن تزامن الحرب الروسية على أكرانيا مع الحرب الإسرائيلية على غزة جعل المقارنة جلية وواضحة فيما يحدث في الحالتين سواء من حيث تطبيق القانون الدول أو التجاوب الدولي مع القضيتين، والذي أظهر تناقضا صارخا في المواقف الدولية التي تعرضنا لها سابقا .و كذا مشكل ازدواجية تطبيق القانون الدولي . فما حدث من انتهاك للمبادئ العامة لحل النزاعات الدولية في الحالتين ، و انتهاك للقانون الدولي الجنائي والإنساني. وكذا تباين تفاعل أشخاص القانون الدولي مع القضيتين طرح الكثير من التساؤلات حول مدى احترام القانون الدولي، وتطبيق معاييره بشكل عادل و متساوي بين مختلف القضايا والنزاعات الدولية .و التي أصبحت تشكك في نزاهة القانون الدولي ومدى فاعليته .الأمر الذي ينعكس على مستقبل العلاقات الدولية مهددا بغياب نظام دولي يحفظ البشرية من حروب أخرى. وسنرى ذلك في مبحثين أولهما مظاهر انتهاك القانون الدولي في غزة وأكرانيا و الثاني ازدواجية تطبيق القانون الدولي في حالتي غزة و أكرانيا و تداعياتها.

المبحث الأول

مظاهر انتهاك القانون الدولي في غزة و أكرانيا

إن كل ما حدث في حالتي غزة وأكرانيا يظهر أن هناك العديد من انتهاكات القانون الدولي سواءً للمبادئ العاملة لحل النزاعات أو بارتكاب جرائم جنائية دولية أو بانتهاكات القانون الدولي الإنساني. والتي سنتطرق إليها في مطلبين أو لهما انتهاك المبادئ العامة لحل النزاعات الدولية، والثاني انتهاك القانون الدولي الجنائي و الدولي الإنساني.

المطلب الأول

انتهاك المبادئ العامة لحل النزاعات الدولية

يستند القانون الدولي إلى المبادئ العامة التي تُحكم حل النزاعات الدولية. التي تهدف إلى ضمان تسوية النزاعات بطرق سلمية وعادلة، مع احترام سيادة الدول والالتزام بالقانون الدولي. و ما حدث في كل من حالتي غزة وأكرانيا هو انتهاك لهذه المبادئ ،التي نجدها في فرعين أو لهما حظر استخدام القوة والثاني حق تقرير المصير.

الفرع الأول

حظر استخدام القوة

إن استخدام القوة والتهديد باستخدام القوة ضد سلامة و وحدة أراضي الدول الأخرى و استقلالها السياسي محظور حسب ما تنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة: " يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".[69] .الاستثناء الوحيد الذي يسمح للدول باستخدام القوة العسكرية هو المادة الواحد والخمسون من ميثاق الامم المتحدة التي

[69]– ميثاق الأمم المتحدة وهو الاتفاقية التأسيسية التي أنشأت المنظمة، وتم توقيعها في سان فرانسيسكو عام 1945، على الوصلة:https://www.legal-tools.org/doc/378b53/pdf

تسمح للدول باستخدام القوة في اطار الدفاع المشروع إلى أن يتخذ مجلس الأمن و الأمم المتحدة الاجراءات اللازمة لإعادة الأمن و الاستقرار الامر الذي لم تلتزم به روسيا وشكل تصرفها انتهاكا واضحا لأحد أهم المبادئ الأساسية المحضورة في القانون الدولي .

"فقيام روسيا بالهجوم على أكرانيا هو عملية غزو منظم و معلنة و لا تأتي ضمن نطاق الدفاع المشروع عن النفس، كون روسيا الطرف الذي بدأ الهجوم و تصرفها مخالف و ناقض لقرارات القانون الدولي. إن مبدأ سيادة الدول و استقلال أراضيها و حظر استخدام القوة هي قواعد لا يجوز تخطيها أو انتهاكها في أي حال من الأحوال. وصلاحيات مجلس الأمن في الرد على الغزو الروسي لأكرانيا تنحصر في استخدام القوة العسكرية إذا ما صدر عن مجلس الأمن قرار تحت البند السابع يفيد بأن التصرف الروسي يهدد الأمن و السلم الدوليين و هذا لا يمكن أن يحدث لأن روسيا عضو دائم في مجلس الأمن و ستستخدم حق الفيتو ضد أي قرار يصدر بهذا الشأن. لذلك باب العقوبات الاقتصادية و التحركات خارج إطار الامم المتحدة و مجلس الأمن هي الأدوات الوحيدة المتبقية بيد الغرب و المجتمع الدولي للرد على الغزو الروسي لأوكراني"[70].

تُفضح هنا ازدواجية المعايير لدى الدول الغربية التي في فرضت عقوبات عديدة ومتنوعة على روسيا بسبب انتهاكها القانون الدولي بغية اضعافها، فيما تغضّ النظر عن انتهاكات الصارخة لكل القوانين الدولية لإسرائيل وحرب الإبادة التي تشنها على مرأى من العالم واحتلالها لفلسطين منذ 1967. كما تكشف الأزمة الأكرانية عن ازدواجية المعايير لدى الغربيين أيضاً، الذين تدخلوا في عدة دول ، تحت ذريعة "واجب الحماية"، فيما هم يمتنعون عن التدخل المباشر في أكرانيا لمحاولة ردع روسيا وإلزامهم بالتراجع، رغم طلب حكومة كييف رسمياً بذلك، ما يُضْفي طابعا من الشرعية على التدخل إنْ حصل، حتى لو تعذّر الحصول على غطاء أممي بسبب الفيتو الروسي. كما حدث في تدخلها في تحرير الكويت حيث أجازت الأمم المتحدة تدخلاً عسكرياً بقيادة أميركية لإلزام العراق بالانسحاب من الكويت الشيء الذي لم يطبق على الحالة الفلسطينية، ولا على الحالة اللبنانية أنذاك.[71]

---

[70]–الرجوع لموقع المركز الديمقراطي العربي ،مقال الكتروني،بعنوان" الحاجة إلى تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية "،تاريخ نشر2022/04/12 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/02/27 ،على الساعة ع22:00لى الوصلة:https://democraticac.de/?p=81679

[71]–الرجوع لموقع الجديد العربي ،مقال الكتروني،بعنوان" ازدواجية المعايير في السياسة الدولية .. لم تبدأ في فلسطين ولن تنتهي في أوكرانيا "،تاريخ نشر2022/07/15 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/03/08،على الساعة 10:00على الوصلة: https://cutt.cx/7kutw

الفرع الثاني

حق تقرير المصير.

يعتبر حق تقرير المصير من الحقوق المقررة في ميثاق الأمم المتحدة، ومن المبادئ المعترف بها في القانون الدولي المعاصر، و حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، حق طبيعي أكدت عليه مبادئ القانون الدولي، وأن نضال الشعب الفلسطيني وكفاحه السياسي والعسكري من أجل حق تقرير المصير والاستقلال هو نضال وكفاح مشروع وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، واستناد لقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن نميز قرارات عامة بتقرير المصير واخرى خاص بتقرير مصير الشعب الفلسطيني أهمها :.

–القرار 1514 بتاريخ 14 ديسمبر 1960 يُعرف بـ"إعلان إنهاء الاستعمار"، ويؤكد أن لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير، ويدعو إلى وضع حد فوري للاستعمار.[72]

–القرار 1803 بتاريخ 14ديسمبر 1962 يربط حق تقرير المصير بالسيادة على الموارد الطبيعية، مؤكدًا حق الشعوب في التصرف بثرواتها بحرية[73].

–القرار 2625 بتاريخ 24 أكتوبر 1970 يؤكد مبدأ تسأو ي الشعوب وحقها في تقرير المصير، ويحدد أشكال ممارسة هذا الحق الاستقلال، الارتباط الحر، أو الاندماج[74].

–القرار 2955 بتاريخ 12 ديسمبر 1972 يؤكد حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال، ويدعو إلى دعم حركات التحرر الوطنية[75] .

–القرار 3070 بتاريخ 30 نوفمبر1973 يطالب الدول الأعضاء بالاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير وتقديم الدعم المادي والمعنوي للشعوب التي تناضل من أجل هذا الحق[76].

---

[72]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة،رقم1514 المعتمد في 14ديسمبر 1960، **على الوصلة**:
https://docs.un.org/en/A/RES/1514(XV)

[73]- القرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 1803 المعتمد في 14ديسمبر 1962،**على الوصلة**:
https://undocs.org/en/A/RES/1803(XVII)

[74]-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 2625 المعتمد في24 أكتوبر 1970على الوصلة:
https://undocs.org/en/A/RES/2625(XXV)

[75]-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 2955 المعتمد في 12 ديسمبر على الوصلة:
https://undocs.org/en/A/RES/2955(XXVII)

[76]–قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 3070 المعتمد في 30 نوفمبر1973 ،على الوصلة:
https://undocs.org/en/A/RES/3070(XXVIII)

-القرار 295/61 في 13 سبتمبر 2007 يؤكد حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في الحكم الذاتي في شؤونها الداخلية[77].

اثبتت هذه القرارات أن زمن الاستعمار قد انتهى و للشعوب حق وحرية اختيار مصيرها وانهاء الاحتلال. كما صدرت أيضا قرارا خاصة بالقضية الفلسطينية تحديدا تأكد ذلك واهمها:

- القرار رقم 2649 في30نوفمبر1970جاء فيه إدانة إنكار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، حيث أعربت فيه عن قلقها من استمرار الاحتلال الأجنبي وحرمان الشعوب من حق تقرير مصيرها، ولا سيما شعب فلسطين وجنوب إفريقيا، ويمكن القول أن هذا القرار انعكس على سائر قرارات الأمم المتحدة ولا سيما المتعلقة بالشعب الفلسطيني.[78]

-القرار رقم 2672 في 08ديسمبر1970 اعترفت فيه لشعب فلسطين بحق تقرير المصير، وطلب من إسرائيل اتخاذ خطوات فورية لإعادة المشردين .ولم تكتف الجمعية العامة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بل تعدت ذلك لتربط بين ممارسة هذا الحق والحقوق الأخرى غير قابلة للتصرف كشرط أساسي لتحقيق السلام في الشرق لأوسط، ومن هذه الحقوق حق العودة[79].

-القرار رقم 3236 في 22نوفمبر1974 حمل هذا القرار عنوان (قرار حقوق الشعب الفلسطيني)، حيث كان من أهم الوثائق التي أكدت الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني خاصة الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين، وحق الفلسطينيين غير قابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم، ويعتبر هذا القرار بمثابة شرعية حقوق الشعب الفلسطيني .ومنذ صدوره أصبح الوثيقة السياسية والقانونية والتاريخية للقضية الفلسطينية، وأصبح الأساس الذي تنطلق منه الجمعية العامة لمعالجة القضية الفلسطينية خاصة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ونص القرار على العديد من النقاط الهامة أهمها، منح صفة العضو المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية في الجمعية العامة، وهذا ما مكن المنظمة من حضور جميع المؤتمرات والوكالات

---

[77]-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم295/61 المعتمد في 13 سبتمبر 2007 ،على الوصلة:
https://undocs.org/en/A/RES/61/295

[78]-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة،رقم 2649 المعتمد في 30نوفمبر1970 ،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/A/RES/2649%20(XXV)

[79]-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة،رقم 2672 المعتمد في 08ديسمبر1970،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/A/RES/2672%20(XXV)

المتخصصة التي تشرف عليها الجمعية العامة .ومعروف أن هذه الصفة لم يسبق و أن منحت لأي حركة تحرر في الأمم المتحدة .[80]

-القرار رقم 3376 في10نوفمبر1975 والذي قرر فيه إنشاء اللجنة المعنية لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير قابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير دون تدخل أجنبي، والحق في الاستقلال القومي والسيادة القومية، والحق في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي اقتلعوا منها.[81]

– القرار رقم 43/177 في 1988/12/15 جاء فيه الاعتراف بإعلان دولة فلسطين، الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، وأكدت الجمعية العامة على ضمان ترتيبات الأمن لجميع دول المنطقة ومن بينها فلسطين، وتقرر أن يستعمل اسم فلسطين ابتداء من 15 ديسمبر 1988 بدلا من تسمية منظمة التحرير الفلسطينية، دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية.[82]

القرار رقم 19/67في 2012/11/29 إقرار منح فلسطين صفة المراقب في الأمم المتحدة.[83]

قرارات مجلس الأمن:هناك مجموعة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وأهمها:

– القرار رقم 242 في 22 نوفمبر1967 جاء بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة المنطقة أن تعيش فيه بأمان، ويطالب بانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.[84]

– قرار رقم2334(2016) في 23ديسمبر2016 الذي كرر مطالبة إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، و يؤكد القرار من جديد على رؤيته التي تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.وتناول القرار عدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام1967.[85]

---

[80]–قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة،رقم 3236 المعتمد **في** 22نوفمبر1974 ،على الوصلة:
https://undocs.org/en/A/RES/3236(XXIX)

[81]– قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 3376 المعتمد في10نوفمبر1975 على الوصلة:https://cutt.cx/8vVen

[82]– قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 43/177 المعتمد في 15ديسمبر1988 ،على الوصلة:https://cutt.cx/Lbp

[83]– قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 19/67 المعتمد في 29نوفمبر2012 ،على الوصلة:https://cutt.cx/wg9

[84]– القرار مجلس الأمن،رقم 242 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر1967،على الوصلة:
https://www.palquest.org/ar/overallchronology?sideid=5443

[85]– القرار مجلس الأمن،رقم 2334 (2016) الصادر بتاريخ 23ديسمبر2016،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/S/RES/2334(2016)

جاء قرارات حق تقرير المصير ،الوارد انفنا، سندا قانونيا مهما لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولته.وعليه يجب وضع هذا الحق موضع التطبيق والتنفيذ لأن الشعب الفلسطيني ليس بأقل من الشعوب الأخرى و الذي كان في الأصل دولة فلسطينية و قرار التقسيم رقم 181 لعام1947 هو في حد ذاته إقرار بأن فلسطين دولة وتم تقسيمها إلى دولتين، تم لاحقا احتلال الباقي منها. وكون المقاومة نضال وكفاح مشروع من أجل حق تقرير المصير والاستقلال .فما تفعله إسرائيل من سحق الشعب الفلسطيني بحجة وصف المقاومة حركة إرهابية للتنصل من منح الشعب الفلسطيني حقة لعقود طويلة الا انتهاك لكل القوانين التي كفلت حق تقرير المصير ،والتي نصت صراحة بحق كل الشعوب والشعب الفلسطيني خاصة في تقرير مصيرها .وما مماطلة إسرائيل إلى ازدواجية واضحة مقابل تحرر العديد من الشعوب من الاستعمار كالجزائر و مصر والهند ...

المطلب الثاني

انتهاك القانون الدولي الجنائي و الدولي الإنساني.

شهد العالم في الغزو الروسي لأكرانيا و الحرب الإسرائيلية على غزة انتهاك القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني معا في صورة صدمت العالم. بتعدد الجرائم المحضورة قانونيا و الانتهاكات الإنسانية المتعددة والجسيمة منها.والتي سنتطرق إليها في فرعين الأول انتهاك القانون الدولي الجنائي والثاني انتهاك القانون الدولي الإنساني.

الفرع الأول

انتهاك القانون الدولي الجنائي

لقد أُقترفت جميع الجرائم التي حددها القانون الدولي الجنائي في نظام روما الأساسي 1998 كأشد الجرائم خطورة والعاقب عليها في كل من غزة وأكرانيا والتي ذكرتها المادة05 وهي جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجريمة العدوان.

انطبقت الافعال التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة مع أفعال التي نصت عليها كل من جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب الواردة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية . فجريمة الإبادة الجماعية شملت أهم الافعال التي وردت في باقي الجريمتين الأخرتين إذ نجد في جريمة الابادة

الجماعية المادة 06(أ) "قتل افراد الجماعة" و المادة 06(ب) "إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة".والتي نجدها في جرائم ضد الإنسانية في المادة 07(أ) "القتل العمد" و المادة 7(ب) "الإبادة ". أيضا نجد في جريمة الحرب المادة 08(أ-1) "القتل العمد".[86] هذه الأفعال كلها ارتكبتها إسرائيل حيث أن الحصيلة الثقيلة للقتلى الفلسطينيين اثر القصف المكثف المتعمد لقوات الاحتلال الإسرائيلي يؤكد الإبادة الجماعية ويعكس بشاعة جريمة الحرب وارتكاب جرائم ضد الإنسانية .كل الأفعال السابقة من الجرائم أكدتها أخر الاحصائيات الحديثة الواردة في دراسة بحثية نشرتها مجلة "لانسيت" الطبية خلصت إلى أن حصيلة القتلى في غزة خلال الأشهر التسعة الأولى من الحرب هي أعلى بنحو 40 بالمئة مقارنة بأرقام وزارة الصحة في القطاع الفلسطيني. وأفادت تقديرات الدراسة بأن حصيلة الوفيات جراء الحرب تراوحت بين 55298 و78525 قتيلا في الفترة تلك[87]. إن ما قامت به إسرائيل من اعمال وصفت كونها إبادة جماعية اقرتها كل الهيئات الدولية الإنسانية ففي اخر تقرير سنوي لمنظمة العفو الدولية الصادر في 2025/04/9 قالت أن "العالم يتفرج مباشرة على الهواء على إبادة جماعية تنفذها القوات الإسرائيلية في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023"، وأكدت الأمينة العامة أغنيس كالامار في مقدمة هذا التقرير، أن إسرائيل قتلت "آلاف الفلسطينيات والفلسطينيين ودمرت بيوتا ومستشفيات".و يوثق التقرير جرائم قتل وتهجير قسري وفرض ظروف معيشية مدمرة بقصد تدمير السكان الفلسطينيين.[88]

هذا التهجير القسري الذي ورد في جرائم ضد الإنسانية في المادة07(د) "إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان" وأيضا في جرائم حرب المادة 08(أ-7)" الإبعاد أو النقل غير المشروعين أو الحبس غير المشروع".[89]حيث نشرت منظمة هيومن رايتس ووتش في 2024/11/14 أنه بلغ عدد النازحين في غزة

---

[86]-نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،انجز في روما في 17جويلية1998،بدء النفاذ في01جويلية2002،على الوصلة: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Rome-Statute-Arabic.pdf

[87]-الرجوع لموقع FRANCE24،خبر الكتروني،بعنوان"دراسة: حصيلة القتلى في غزة أعلى بـ40% من أرقام وزارة الصحة بالقطاع"، تاريخ نشر 2025/01/10،تم الاطلاع عليه يوم:2025/03/15،على الساعة 15:14على الوصلة:https://cutt.cx/j1c

[88]-الرجوع لموقع FRANCE24،خبر الكتروني،بعنوان" منظمة العفو الدولية: "العالم يشاهد عبر شاشاته إبادة جماعية مباشرة" في غزة"، تاريخ نشر 2025/04/29،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/09،على الساعة 18:46على الوصلة:https://cutt.cx/PjdQ

[89]-نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،انجز في روما في 17جويلية1998،بدء النفاذ في01جويلية2002،على الوصلة: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Rome-Statute-Arabic.pdf

1.9 مليون شخص من أصل 2.2 مليون حتى أكتوبر2024. وفقا لبيانات الأمم المتحدة، وأن سلوك السلطات الإسرائيلية هو المتسبب في هذا المستوى العالي جدّا من النزوح، و هذه الأفعال ترقى إلى التهجير القسري. و أنّها أعمال واسعة ومنهجيّة وبما أنّ الأدلّة تشير بقوّة إلى أنّ العديد من أعمال التهجير القسري نُفذت عمدا، فإنها ترقى إلى جرائم حرب. كما تُظهر تصريحات كبار المسؤولين المناطة بهم مسؤوليات قيادية أنّ التهجير القسري متعمد، ويُشكّل جزءًا من سياسة دولة إسرائيل، وبالتالي فهو يرقى إلى جريمة ضدّ الإنسانيّة. إن أعمال إسرائيل يُفترض أيضا أنها ترقى إلى تعريف التطهير العرقي[90].

– انعدام الأمن الغذائي في فلسطين: تحتوي جريمة الحرب الواردة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في الجزء (أ) الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف 1949وتنص المادة 8(أ–3) " تعمد إحداث معاناة شديدة أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة".[91] وانعدام الامن الغذائي في فلسطين أحدث هذه المعاناة وكان انتهاكا جسيما للمادة المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة أنه من واجب دولة الاحتلال أن تعمل على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية[92].وكذا المادة 54 من البروتوكول الاضافي الأول حيث يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب.وتدمير موارد المواد الغذائية ومياه الشرب بقصد تجويع المدنيين أو حملهم على النزوح.[93] وقد وورد في مقال نشره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية احصائيات انعدام الامن الغذائي في 2018. كانت الأرقام مذهلة تظهر الانتهاك حتى قبل الحرب حيث وصلت نسبة الانعدام الغذائي في غزة 68.5% ،وفي الضفة الغربية11.6% وبنسبة

---

[90]– الرجوع لموقع HUMAN RIGHTS WATCH،ملخص،بعنوان""يائسون، جائعون، ومحاصرون"تهجير إسرائيل القسري للفلسطينيين في غزة "، تاريخ نشر 2024/11/14،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/09،على الساعة 21:23على الوصلة: https://www.hrw.org/ar/report/2024/11/14/389665

[91]–نظام روما الأساسي السابق.

[92]- اتفاقية جينيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب،المؤرخة في 12 أوت 1949المعقودفي جنيف تاريخ بدء النفاذ أكتوبر 1950 على الوصلة:http://hrlibrary.umn.edu/arab/b093.html

[93] - الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف،سنة1977 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة،على الوصلة: https://www.legal-tools.org/doc/362b83/pdf/

32.7% في الأرض الفلسطينية المحتلة.[94] ونشر نفس المكتب نداء عاجل في 2024 تضمن احتياجات الأرض الفلسطينية بشكل احصائيات مفصلة بعد الحالة التي وصلت إليها جراء الحرب ونأخذ منها اثنتين فقط لنلاحظ المبلغ الكبير للاحتياجات المالية والذي قدر ب 3.4 مليار دولار معظمها لغزة وأهم مجلات الاحتياج لقطاع الأمن الغذائي الذي يحتاج إلى مبلغ 782.1مليون دولار ،ويليه المأو ى والمواد غير الغذائية، الصحة، المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، خدمات التنسيق والدعم...[95]. كما جاء في تقرير هيومن رايتس ووتش في 2024/12/19 إن السلطات الإسرائيلية تتعمد حرمان المدنيين الفلسطينيين في غزة من المياه الآمنة للشرب والصرف الصحي اللازمة للحد الأدنى من بقاء الإنسان على قيد الحياة. منذ أكتوبر2023، ما أدى على الأرجح إلى وفاة الآلاف وعطّلت معظم البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في غزة بقطع الكهرباء وتقييد الوقود، وتعمّدت تدمير البنية التحتية للمياه، والصرف الصحي، ومواد معالجة المياه وإصابتها بأضرار،ومنعت دخول إمدادات المياه الأساسية. ويقارن التقرير احتياجات الفرد للماء بالتر في اليوم بين الحد الأدنى الأساسي حسب منظمة الصحة العالمية المقدر بين 50-100 لتر يوميا واستهلاك الفرد الإسرائيلي 247لتر يوما وبين حالة غزة قبل 2021 ب83 لتر وبعد 07أكتوبر 2023 حيث اصبح بين 2إلى 9 لتر يوميا.[96]

-منع المساعدات الإنسانية الدولية : وأيضا في جريمة الحرب الواردة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في الجزء (أ) الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف 1949وتنص المادة 8(أ-3) المذكورة قبلا .فمنع عمليات الإغاثة ووصول المساعدات تعتبر انتهاكا لما جاءت به المادة 59من اتفاقية جنيف

---

[94]-الرجوع لموقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،مقال الكتروني،بعنوان" إنعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة: 1.3 مليون فلسطيني في قطاع غزة يعانون من إنعدام الأمن الغذائي"، تاريخ نشر 2018/12/14،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/07،على الساعة 13:45على الوصلة:https://www.ochaopt.org/ar/content/13#ftn2

[95]*الرجوع لموقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،مقال الكتروني، بعنوان" نداء عاجل - الأرض الفلسطينية المحتلة / 2024* "، تاريخ نشر 2024/04/17،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/08،على الساعة 19:45على الوصلة:
https://www.ochaopt.org/ar/content/flash-appeal-occupied-palestinian-territory-2024

[96]-الرجوع لموقع HUMAN RIGHTS WATCH،بيان صحفي،بعنوان" إسرائيل ترتكب جريمة الإبادة وأفعال الإبادة الجماعية في غزة"، تاريخ النشر 2024/12/19،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/09،على الساعة ع08:45لى الوصلة:
https://www.hrw.org/ar/news/2024/12/19/israels-crime-extermination-acts-genocide-gaza

الرابعة نصت:"إذا كان كل سكان الأراضي المحتلة أو قسم منم تنقصم المؤن الكافية، وجب على دولة الاحتلال أن تسمح بعمليات الإغاثة لمصلحة هؤلاء السكان وتوفر لها التسهيلات بقدر ما تسمح به وسائلها.وتتكون هذه العمليات ...من رسالات الأغذية والإمدادات الطبية والملابس"[97].لكن الممارسات الإسرائيلية تضاعفت حدتها لتصل إلى ذروتها بمنع المساعدات الإنسانية الدولية للوصول إلى قطاع غزة المحاصرة.كما ورد في بيان وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ في 2025/05/01 والذي كان مخزيا للمجتمع الدولي بعباراته والذي اظهر فيه أن السلطات الإسرائيلية اتخذت قرارًا متعمدًا بمنع جميع أشكال المساعدات إلى غزة، و إيقاف جهودهم في إنقاذ الناجين من الهجمات العسكرية. و أن منع المساعدات يسفر عن تجويع المدنيين.و يتركهم دون دعم طبي أساسي.و تجريدهم من الكرامة والأمل.و إنه شكل قاسٍ من العقاب الجماعي. كما أكد أن منع المساعدات يقتل وناد السلطات الإسرائيلية، ولكل من لا يزال قادرًا على التأثير عليها بندائه" ارفعوا هذا الحصار الوحشي" وأضاف في قوله وصفا سيبقى عار في تاريخ الضمير الإنساني الدولي بقوله:" أما المدنيون الذين تُركوا بلا حماية، فلا يوجد اعتذار يفي بما واجهتموه. ويؤسفني حقا بأننا غير قادرين على دفع حراك المجتمع الدولي لمنع هذا الظلم. لن نستسلم، حتى لو حكم العالم كل سبب للتخلي عن الأمل فينا".[98] اعتراف بعدم القدرة على منع الظلم في مجتمع تقوده دول تدعى التحضر والإنسانية وتتغني بالمثل العليا للحقوق والحريات فضحتها المواقف على ارض الواقع.

أما جريمة العدوان فقد أقدمت روسيا بالهجوم العسكري مستعملة القوة المسلحة ضد سيادة دولة أكرانيا وسلامة اقليمها واحتلال جزء من أراضيها ،وهي الأفعال التي تنطبق على جريمة العدوان .والتي هي الجريمة أساسية الأولى لأنها تعد البداية .التي تليها جرائم أخرى ، وقد حددت المادة 08 مكرر من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فعل العدوان" استعمال القوة المسلحة من جانب دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع

---

[97]– اتفاقية جينيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب،المؤرخة في 12 أوت 1949المعقودفي جنيف تاريخ بدء النفاذ أكتوبر 1950 على الوصلة:http://hrlibrary.umn.edu/arab/b093.html

[98]–الرجوع لموقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،مقال الكتروني،بعنوان" بيان صادر عن توم فليتشر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ "، تاريخ نشر 2025/05/01،تم الاطلاع عليه يوم2025/05/:07،على الساعة 18:45على الوصلة: https://cutt.cx/mnvev

ميثاق الأمم المتحدة. وتنطبق صف فعل العدوان على أي فعل من الأفعال التالية، سواء بإعلان حرب أو بدونه...".واهم الأفعال "قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي احتلال عسكري، ولو كان مؤقتا، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة" إضافة إلى القصف والحصار و المهاجمة.[99]و هو ما قامت به روسيا في اقدامها على غزو أكرانيا . والذي صرح به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطاب طويل أعلن فيه الحرب على أكرانيا بقوله" قررت إطلاق عملية عسكرية خاصة " الخطاب الذي حمل قراءة تاريخية كاملة للأسباب التي دفعت روسيا إلى هذا التصعيد، وتقييماً للأحداث الجارية في العالم والتي جعلته يتخذ هذا القرار.[100] ان اعلان الرئيس استعمال القوة العسكرية هو تأكيد لفعل العدوان المذكور في المادة السابقة تبعها تنفيذ قصف واجتياح كبير للقوات البرية والجوية الروسية للأراضي الأكراني ة والذي تدأو لته الصحافة العالمية مباشرة .كما جاء في موقع i24NEWS "بدأت عملية روسية عسكرية شاملة فجر اليوم في الاراضي الأكراني ة، وذلك بعد وقت قصير من إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن العملية العسكرية". أن هذه الضربات وأدت إلى مقتل أكثر من 40 جنديا أكرانيا وحوالي 10 مدنيين وذلك في الساعات الأولى للغزو، بحسب ما أفاد به أحد مساعدي الرئيس فولوديمير زيلينسكي للصحافيين وقال أو ليكسي أريستوفيتش للصحافيين "أعرف أن أكثر من 40 (جنديا) قتلوا وأصيب العشرات. وهناك معلومات عن مقتل حوإلى 10 مدنيين" .وسمعت أصوات الانفجارات في مناطق مختلفة من البلاد.[101].إن اقدام روسيا على العدوان على أكرانيا رغم أنها جريمة في القانون الدولي الجنائي، يقلل من فعالية وجود القانون الدولي في الوقاية من الحروب .

---

[99]-نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،انجز في روما في 17جويلية1998،بدء النفاذ في01جويلية2002،على الوصلة: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Rome-Statute-Arabic.pdf

[100]-*الرجوع لموقع الشرق الاوسط،خبر، بعنوان" إعلان الحرب على أوكرانيا: النص الكامل لخطاب بوتين" ، تاريخ نشر 2024/04/29،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/22 ،على الساعة 16:54*على الوصلة:https://cutt.cx/Fcxrh

[101]-الرجوع لموقعi24NEWS ،خبر، بعنوان" روسيا تبدأ غزو الاراضي الأوكرانية وتشن ضربات على مدن عدة "، تاريخ نشر 2024/02/24،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/22، على الساعة 17:58على الوصلة:https://cutt.cx/ZoJ1G

الفرع الثاني
انتهاك القانون الدولي الإنساني

عرف القانون الدولي الإنساني الكثير من الانتهاكات على مرئً من العا لم . وثقته المنظمات الإنسانية في تقارير عن الحالة الإنسانية الكارثية في ظل هذه النزاعات المسلحة ، التي لم تلتزم فيها الدول بهذا القانون من أجل تحقيق اهدافها .

يهدف القانون الإنساني الدولي إلى تحقيق توازن بين الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية. بتخفيف معاناة البشر أثناء النزاعات المسلحة، وحماية المدنيين والمقاتلين الذين لا يشاركون أو كفوا عن المشاركة في الأعمال القتالية، وتقييد وسائل الحرب وأساليبها. وهو مجموعة من القواعد التي تحد من آثار النزاعات المسلحة، وتضمن معاملة إنسانية للأفراد الذين يتأثرون بها.

ان انتهاك إسرائيل للقانون الدولي الإنساني طويل وقديم .والذي أوضحه ما جاء في تقرير لجنة الاسكوا للأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) بعنوان "فلسطين: بين الاحتلال واتفاقية جنيف الرابعة" الصادر في 2014.أو ضح أنه على مدى الأعوام العشرين الماضية، استمرت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في خرق القانون الدولي الإنساني وتجاهل التزاماتها كدولة طرف في اتفاقية جنيف لعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وفصل التقرير كل الانتهاكات حسب كل مادة وقدم احصائيات كل حالة .ولتبيان قدم هذه الانتهاكات نأخذ احصائيات البعض منها فقط كضم الأراضي حيث ضمت إسرائيل 70 كلم^2 تقريبا من الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية 1967، صادرت 20 في المائة من الضفة الغربية، عام 2013.رغم ان المادة 47تنص:"لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل ...بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضي المحتلة".أيضا الاستيطان ففي2013 ضمت الحكومة الإسرائيلية 100 مستوطنة إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بلغ عدد المستوطنين الإسرائيلي ين 206,705 في القدس الشرقية، و374,096 في الضفة الغربية والذي تمنعه المادة49 بنص:"لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءا سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها".ونجد ايضا الاستخفاف بحياة المدنيين حيث تم قتل1715 مدنيا في 2009

و1486 مدنيا في 2014 منهم500 طفل ومعاناة أكثر من 1000طفل من إعاقة دائمة مدى الحياة سنة2004 ما تمنعه المادة 27 بنص:"للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم ... ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد...".اما عن النقل القسري فيتواصل التشريد القسري للفلسطينيين من أرضهم منذ أكثر من ثالثة أجيال أدت عمليات إخلاء المنازل وهدمها في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تشريد 135,000 فلسطيني بين عام 1967 و 2014و الذي تمنعه المادة 49بنص: "يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة... أيا كانت دواعيه ".[102]

ان هذه الاحصائيات تثبت انتهاك إسرائيل قديم والذي تواصل إلى اليوم وما سجلته الاحصائيات الحديثة يؤكد استمرار الاحتلال انتهاكاته المتمثلة في .

-عدم حماية الصحفيين والعاملين على الصحة والإغاثة: يعد الصحفيون الذي يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصا مدنيين يجب حمايتهم بهذه الصفة كما تنص المادة 79 من البرتوكول الإضافي الأول[103]. والمتتبع لآخر مستجدّات الحالة الإنسانية التي ينشرها أسبوعيا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يجد كل تفاصيل الحالة الإنسانية سواء في غزة أو غيرها مسجلة بالأرقام .فآخِر مستجدات رقم 286 لقطاع غزة في 2023/05/07 اظهر أن الصحفيين الفلسطينيين لا يزالون يتعرّضون للقتل والإصابة بمعدلات مقلقة ،وأن الجيش الإسرائيلي لا يزال يرفض دخول الصحفيين الأجانب إلى غزة، باستثناء زيارات محدودة و يسيطر عليها،و قُتل 210 صحفيين وإعلاميين، منهم 90 صحفيًا وصحفية قُتلوا في منازلهم أن 29 صحفيًا وصحفية قُتلوا أثناء تواجدهم في الخيام أو داخل مراكز إيواء النازحين، كما تعرّض العديد منهم لإصابات خطيرة، أدت إلى بتر أطراف البعض منهم.[104]

---

[102]– منشور للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) للأمم المتحدة،بتاريخ2014 ، على الوصلة:
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/palestine-occupation-fourth-geneva-convention-facts-figures-arabic.pdf

[103]- الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف،سنة1977 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة،على الوصلة:
https://www.legal-tools.org/doc/362b83/pdf/

[104]–*الرجوع لموقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،تقرير، بعنوان" آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 286 / قطاع غزة*

أما عن عاملي الإغاثة فجاء في المادة 70-02 من البرتوكول والاضافي الأول أن علي أطراف النزاع أن تسمح وتسهل المرور السريع وبدون عرقلة لجميع إرساليات وتجهيزات الغوث والعاملين عليها والتي يتم التزويد بها وبهم حتى ولو كانت هذه المساعدة معدة للسكان المدنيين التابعين للخصم[105].لكن الواقع غير ذلك وكما نشره موقع اخبار الأمم المتحدة في 2025/03/31 فقد أعرب فيليب لازاريني المفوض العام للأونروا عن الحزن العميق لتأكيد مصرع موظفَين آخرين في الوكالة و8 من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والمسعفين الأوائل. وشدد على ضرورة حماية المدنيين في جميع الأوقات وضمان المساءلة عن الانتهاكات.وقال ، على حسابه على موقع إكس، إن ذلك يرفع عدد عاملي الإغاثة القتلى في غزة منذ بدء الحرب إلى 408 منهم 280 من وكالة إغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين الأونروا.[106] وفي خبر ل بي بي سي نيوز أكد مؤسس منظمة "المطبخ المركزي العالمي" الخيرية، مقتل سبعة من عمال الإغاثة التابعين للمنظمة خلال غارة جوية إسرائيلية في غزة. و أن عمالها الذين قُتلوا كانوا بريطانيين وبولنديين وأستراليين و كذلك فلسطينيين، من بينهم مواطن مزدوج الجنسية، يحمل الجنسيتين الأمريكية والكندية.كما شوهد جثث ثلاثة عمال إغاثة دوليين وسائقهم الفلسطيني، وأظهرت جوازات سفر هؤلاء الثلاثة أنهم من أستراليا وبولندا والمملكة المتحدة.[107]

- تدمير الممتلكات نصت المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعأو نية، الا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير "[108].والمادة 52 من

"، تاريخ نشر 2025/05/07،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/09،على الساعة 22:15على الوصلة:
https://www.ochaopt.org/ar/content/286

[105]- الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف،سنة1977 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة،على الوصلة:
https://www.legal-tools.org/doc/362b83/pdf/

[106]*-الرجوع لموقع أخبار الأمم المتحدة ،تقرير،بعنوان " مقتل مزيد من عمال الإغاثة في غزة والأمم المتحدة تطالب بالمساءلة والعدالة " ، تاريخ نشر 2025/03/31،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/09،على الساعة 23:40على الوصلة:*
https://news.un.org/ar/story/2025/03/1140346

[107]-الرجوع لموقعBBC NEWS ،تقرير ،بعنوان "ماذا نعرف عن موظفي "المطبخ العالمي" الذين قتلوا في غزة؟"، تاريخ نشر 2024/04/02،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/09 ،على الساعة 23:40على الوصلة:https://www.bbc.com/arabic/articles/cgr7704gnxro

[108]- اتفاقية جينيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب،المؤرخة في 12 أوت 1949المعقودفي جنيف تاريخ بدء النفاذ أكتوبر 1950،على الوصلة:http://hrlibrary.umn.edu/arab/b093.html

البرتوكول الأول الإضافي الذي يمنع الهجوم على الاعيان المدينة واقتصار الهجمات على الأهداف العسكرية فقط[109]. لكن إسرائيل هدمت غزة بشكل مهول لم تسلم أي بقعة من القصف المدمر ووثقته قناة BBC بالأرقام والصور الفتوغرافية والصور عبر القمر الصناعي الحجم العائل للضرر حيث بلغ حجم الحطام الناتج عن حرب غزة التي استمرت 15 شهراً منذ 2023، ما يعادل 17 ضعف إجمالي حطام جميع الحروب بين إسرائيل وقطاع غزة منذ عام 2008.وتضيف بيانات صادرة عن منظمات دولية إنه في عام 2024 بلغ حجم الحطام في القطاع نحو 51 مليون طن، وقد تستغرق عملية إزالة جميع الأنقاض نحو 21 عاماً.[110]

-تدمير المنظومة الصحية: إن ما جاء في المادة 18 و16و56 من اتفاقية جنيف الرابعة يمنع الهجوم على المستشفيات ويؤكد على توفير الرعاية الطبية والحماية للجرحى والمرضى والحوامل ووجوب صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية في الأراضي المحتلة. لكن إسرائيل انتهكت كل ما نصت علية المواد الثلاثة بتدميرها المستشفيات ما نجم عنه انعدام شبه كلي للرعاية الصحية في قطاع غزة .ما يبرز وحشية هذا الكيان وبشاعته وهمجيته.وقد وثق موقع الجزيرة بالصور و الخرائط حجم الدمار الهائل لهذا القطاع في 10 مستشفيات أو لها مجمع الشفاء الطبي الوسطى من مدينة غزة، وقد اقتحمه جيش الاحتلال في مارس 2024 لمدة أسبوعين وبعد الانسحاب خلف حرق وتدمير كل الأجهزة والمستلزمات الطبية فيه.مستشفى الكويت التخصصي في مدينة رفح ، وقد خرج عن الخدمة في ماي 2024 جراء تكرار استهدافه .مستشفى الأمل في مدينة خان يونس ، ويتبع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وقد أخرجه جيش الاحتلال عن الخدمة في مارس 2024 . المستشفى المعمداني في حي الزيتون استهدف بصاروخين، مما جعل المستشفى يخرج عن الخدمة بالكامل.المستشفى الإندونيسي في بيت لاهيا وقد استهدفه الاحتلال أكثر من مرة ودمر جهاز التصوير الطبقي ومحطتي الأكسجين والكهرباء الخاصتين بالمستشفى، وأخرج المستشفى عن الخدمة. مجمع ناصر الطبي في مدينة خان يونس اجتاحت قوات

[109]- الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف،سنة1977 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة،على الوصلة: https://www.legal-tools.org/doc/362b83/pdf/

[110]- الرجوع لموقعBBC NEWS ،تقرير،بعنوان " بالأرقام، ما حجم الدمار الذي خلفته الحرب في غزة؟"، تاريخ نشر 2025/01/23،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/22،على الساعة 09:40على الوصلة :https://www.bbc.com/arabic/articles/c5yv66pq0njo

الاحتلال المجمع لنحو أسبوعين، ودمرت كل الأجهزة الطبية وشبكات الصرف الصحي والكهرباء والمياه ومحطة الأكسجين المركزية، وحولت المجمع إلى خرابة.مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا ، وقد استهدفته قوات الاحتلال أكثر من مرة،و أحرق مرافقه وأجبر الطواقم الطبية والمرضى على خلع ملابسهم في البرد الشديد ثم اقتادهم إلى جهة مجهولة.مستشفى الصداقة التركي في مدينة غزة، ويعد المستشفى الوحيد المتخصص في علاج مرضى السرطان وتوقف عن الخدمة في مطلع نوفمبر 2023 بسبب الأضرار البالغة في المبنى وتعطل الأنظمة الكهروميكانيكية إثر استهدافه بالغارات .مستشفى الرنتيسي للأطفال يقع في مدينة غزة ويقدم خدمات غسيل الكلى للأطفال دون 14 عاما مع تدمير الاحتلال لهذا القسم توقفت الخدمة فيه مما أسفر عن وفاة العديد من الأطفال.مستشفى العودة في منطقة تل الزعتر بمخيم جباليا ، تم محاصرته ومنعت وصول الأدوية والوقود. والعديد من المستشفيات الأخرى دمرها الاحتلال وأخرج غالبيتها عن الخدمة وذكرها الموقع بأسمائها وبلغت 26 مستشفى.[111]

المبحث الثاني

ازدواجية تطبيق القانون الدولي في حالتي غزة و أكرانيا و تداعياتها

لقد تناول القانون الدولي حالتي غزة وأكرانيا عبر اشخاص القانون الدولي، مفرزا قرارات واحكام مختلفة شخصت كل حالة على حدى ،أظهرت ازدواجية وجب التطرق إلى اسببها وتداعياتها عبر تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أو لهما تباين تفاعل أشخاص القانون الدولي مع القضيتين والثاني أسباب وتداعيات ازدواجية المعايير.

[111]–الرجوع لموقع الجزيرة،خبر،بعنوان "بالخريطة والصور.. أبرز 10 مستشفيات دمرتها إسرائيل في قطاع غزة"، تاريخ نشر 2025/04/13،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/22،على الساعة 11:48على الوصلة :https://cutt.cx/xAwwl

المطلب الأول

تباين تفاعل أشخاص القانون الدولي مع القضيتين

كان تفاعل أشخاص القانون الدولي في الحالتين مثيرا للجدل للاختلاف البارز و التمايز بين القرارات الصادرة سواءً عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو المحاكم والتي نتطرق إليها عبر فرعين أو لهما الجمعية العامة ومجلس الامن والثاني محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

الفرع الأول

الجمعية العامة ومجلس الامن

قامت الجمعية العامة ومجلس الامن بعقد العديد من الجلسات المتتالية والطارئة منها ،وأُصدرت عدة قرارات مهمة تعكس دور القانون الدولي في تناول الحرب على أكرانيا والحرب على غزة .نعرضها حسب كل حالة كالاتي :

أو لا:: بالنسبة للغزو الروسي الأكراني جاءت قرارات الأمم المتحدة متمثلة في :

1- قرارات الجمعية العامة: تم استدعاء الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في اليوم الرابع من الغزو بقرار مجلس الأمن 2623 بعد فشله في اليوم الموالي للغزو مباشرة في اتخاذ قرار الإدانة بسبب استخدام روسيا لحق النقض. باشرت الجمعية اعمالها اتخذت أو ل قراراتها بعد 06 أيام فقط من الغزو الروسي.مقابل مضي 20 يوما من قصف غزة. و أُصدر من خلالها مجموعة قرارات تمثلت في :

- القرار A_RES_ES-11_1 في 02مارس2022المعنون "العدوان على أكرانيا ".[112] الذي حصل على تأييد واسع بـ 141 صوتًا موافقًا من أصل 193 دولة، مقابل 5 أصوات معارضة وامتناع 35 دولة عن التصويت. هذا الإجماع يعكس رفضًا عالميًا للغزو. رغم قوته الرمزية، فإن القرار غير ملزم قانونًا، مما يقلل

[112]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم A_RES_ES-11_1 المعتمد في 02مارس2022 ،على الوصلة :
https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/1

من قدرته على إجبار روسيا على الامتثال، حيث واصلت عملياتها العسكرية.يعد هذا القرار استجابة دولية هامة للغزو الروسي لأكرانيا حيث يجمع بين الإدانة القوية للعدوان، دعم سيادة أكرانيا ، والدعوة إلى السلام وحماية المدنيين. ورغم أنه يعكس إجماعًا دوليًا واسعًا، فإن طبيعته غير الملزمة تشكل تحديًا أمام تنفيذه، مما يستدعي جهودًا إضافية لضمان تحقيق أهدافه على أرض الواقع. يهدف القرار إلى معالجة الأزمة من خلال :

-إدانة الغزو الروسي بشكل صريح واصفًا إياه بانتهاك لميثاق الأمم المتحدة.
-يطالب روسيا بالانسحاب الفوري وغير المشروط لقواتها من الأراضي الأكراني ة، مما يعكس رفضًا دوليًا قويًا للعدوان.
- دعم و تأكيد سيادة أكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دوليًا.
-الدعوة إلى الحل السلمي سلمي من خلال الحوار والمفاوضات والوساطة.
- حماية المدنيين وحقوق الإنسان، بما في ذلك توفير المساعدات الإنسانية للمتضررين ويبرز القلق من التأثيرات الإنسانية للغزو، مثل النزوح الجماعي وتدمير البنية التحتية.

توالت قرارا الجمعية العامة بعد ذلك والتي كان لها نفس الهدف وهو توقيف الغزو الروسي لأكرانيا و جاء ت كالاتي :

- القرار A_RES_ES-11_2 في 24مارس2022 و المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أكرانيا "[113]،جاء للتصدي لتفاقم الأزمة الإنسانية في أكرانيا ، حيث تسبب الغزو بنزوح أكثر من 4 ملايين لاجئ بحلول مارس 2022 .و حظي القرار بتأييد واسع، صوتت 140 دولة من أصل 193 لصالحه ومثل استجابة دولية بارزة للأزمة الإنسانية في أكرانيا يركز القرار على معالجة الوضع الإنساني المتدهور بما فيها إدانة التأثيرات الإنسانية للغزو مثل النزوح الجماعي للسكان، تدمير البنية التحتية الأساسية ، حماية المدنيين و العاملين في المجال الإنساني، وفقًا لأحكام القانون الدولي الإنساني.، وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

[113]-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم A_RES_ES-11_2 المعتمد في 24مارس2022 ،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/2

– القرار A_RES_ES-11_3 في 07أفريل2022 المعنون:"تعليق حقوق الاتحاد الروسي اي عضوية مجلس حقوق الانسان"[114]،حضي القرار بأغلبية 93 صوتا مقابل 24 ضده وامتناع 58 عن التصويت مع ذلك استقالت روسيا من مجلس حقوق الإنسان قبل التصويت على القرار .جاء القرار بسبب القلق البالغ إزاء أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية المستمرة في أكرانيا بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والمنهجية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها روسيا.

– القرارA_RES_ES-11_4 في 12أكتوبر2022 المعنون :"السلامة الإقليمية لأكرانيا: الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة".[115] يركز القرار بشكل رئيسي على إدانة الاستفتاءات التي أجرتها روسيا في مناطق دونيتسك، خيرسون، لوهانسك، وزابوريجيا في أكرانيا ، والتي أدت إلى إعلان ضم هذه المناطق إلى روسيا. حظي القرار بتأييد واسع ، حيث صوتت 143 دولة لصالحه، وهو أعلى عدد من الأصوات المؤيدة مقارنة بالقرارات السابقة في المقابل، عارضت القرار 5 دول فقط بينما امتنعت 35 دولة عن التصويت. يعكس هذا التوزيع الواسع للأصوات إجماعاً دولياً كبيراً على رفض الغزو والاستفتاءات، ويبرز عزلة روسيا وحلفائها على الساحة الدولية. يستند القرار إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، خاصة المادة 2(4) التي تحظر استخدام القوة ضد سيادة الدول أو سلامتها الإقليمية. كما يرتبط بقرارات سابقة للجمعية العامة التي أدانت الغزو الروسي ودعت إلى انسحاب القوات الروسية.

–القرار A_RES_ES-11_5 في 15نوفمبر2022 المعنون :" تعزيز سبل الانتصاف وجبر الضرر الناجم عن العدوان على أكرانيا ".[116]يهدف إلى التعامل مع التبعات القانونية والمادية للعدوان الروسي، مع التركيز على تقديم التعويض والجبر لأكرانيا . إثبات مسؤولية روسيا عن الأضرار التي تسببت فيها أفعالها، مما يعكس تركيزه على معالجة الآثار الناتجة .

---

[114]–قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم A_RES_ES-11_3 المعتمد في 07أفريل2022 ،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/3

[115]– قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم A_RES_ES-11_4 المعتمد في 12أكتوبر2022 ،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/4

[116]– قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم A_RES_ES-11_5 المعتمد في 15نوفمبر2022 ،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/5

-القرار A_RES_ES-11_6 في 23فيفري2023 القرار معنون :"مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أكرانيا "[117]،بالإضافة إلى إدانة الغزو جاء تشجيع الحوار والمفاوضات.

- القرار A_RES_ES-11_7 في 24فيفري2025 القرار معنون :" النهوض بسلام شامل وعادل ودائم في أكرانيا "[118]،إضافة إلى ما سبق من مطالب جاء فيه ضرورة المسائلة عن الجرائم الأكثر خطورة وضرورة الامتثال لكامل القرارات ذات الصلة ردا على العدوان و تبادل الاسرى لوحظ تفاوت كبير في التصويت عكس القرارات السابقة مما يعكس انقسامات عميقة داخل المجتمع الدولي، يجعل من الصعب تحقيق إجماع على حل.

- القرارA_RES_ES-11_8 في 24فيفري2025 القرار معنون :" الطريق إلى السلام "[119]جاء محتواه قصيرا جدا أشار إلى المسارعة إلى وضع حد للنزاع وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين الاتحاد الروسي و أكرانيا .جاء القرار يؤكد تحول الرؤية السياسية الدولية منذ تولي الرئيس ترامب شؤون البيت الأبيض الأمريكي.

وقد تخلل السلسة الاستثنائية الطارئة جلسات عادية أيضا تناولت الموضوع وصدر عنها:

-القرار A_RES/77/229 في 15ديسمبر2022 القرار معنون :" حالة حقوق الانسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول،أكرانيا المحتلتين مؤقتا"[120]، جاء فيه إدانة كل الاعمال الروسية العسكرية وغيرها الإنسانية والإعلامية ...

---

[117]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم A_RES_ES-11_6 المعتمد في 23فيفري2023 ،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/6

[118]-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم A_RES_ES-11_7 المعتمد في 24فيفري2025 ،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/7

[119]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقمA_RES_ES-11_8 المعتمد في 24فيفري2025 ،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/8

[120]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقمA_RES/77/229 المعتمد في 15ديسمبر2022 ،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/77/229

-القرارA_RES/78/221 في 19ديسمبر2023 القرار معنون :" الحالة حقوق الانسان في أراضي أكرانيا المحتلة مؤقتا بما فيها جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سفاستوبول"[121]، إدانة العدوان الروسي ومعالجة الانتهاكات الإنسانية، مع دعم جهود أكرانيا .

-القرار A_RES/79/184 في 17ديسمبر2024 المعنون :" الحالة حقوق الانسان في أراضي أكرانيا المحتلة مؤقتا بما فيها جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سفاستوبول"[122] ،ركز على حالة حقوق الانسان في الأماكن المحتلة مؤقتا.

توالت قرارات الجمعية العامة وكانت ترتكز على تأكيد الإدانة الصريحة للعدوان الروسي وسيادة وسلامة إقليم أكرانيا ما يوضح الرفض المطلق لفكرة الحرب على دول أو روبية أيدها تصويت الدول الغربية مجتمعة وتجلت في الحملة الإعلامية الرهيبة التي واكبت سير جلسات الجمعية العامة وما تمخض عنها من قرارات تم تناولها صحفيا اظهر أهمية مخرجات الجمعية.أضف إليها إثبات التبعات القانونية والمادية وإثبات المسؤولية الروسية عن أعمالها. والتأكيد على ضرورة المسائلة التي لم تتوانى الدول الغربية في الإصرار عليها .أما تعليق حقوق الاتحاد الروسي في عضوية مجلس حقوق الانسان كان رد فعل قوي يضع روسيا في صورة الإجرام الإنساني. ثم التأكيد على عواقب الحالة الإنسانية.جاءت هذه القرارات في وسط تحرك دولي واسع دعم قوة هذه القرارات بعقوبات كثيرة سلطت على روسيا سبق ذكرها جعلت لهذه القرارات أثر على أرض الواقع عكس غزة التي لم يرى لقرارات الجمعية أي أثر يذكر.

2-مجلس الأمن: كان تحرك مجلس الأمن سريعا جدا فبعد يوم واحد من الغزو الروسي عُقِد المجلس لكنه عجز عن اصدار أو ل قرارا له يدين العملية العسكرية الروسية ويطالب بانسحاب القوات الروسية فورا في أكرانيا إثر فشل المصادقة على مشروع القرارS/2022/155[123] في 25فيفري2022 بسبب استعمال روسيا

[121]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقمA_RES/78/221 المعتمد في 19ديسمبر2023 ،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/A/RES/78/221

[122]-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقمA_RES/79/184 المعتمد في 17ديسمبر2024 ،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/A/RES/79/184

[123]- مشروع قرار مجلس الأمن،رقم 155(2022) بتاريخ 25فيفري2022 ،على الوصلة:https://docs.un.org/ar/S/2022/155

حق النقض (الفيتو).تلاه بعد يومين صدر القرار (2022)2623 [124] لاستدعاء الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة الأزمة ، التي أصدرت قراراتها السابقة الذكر، وذلك باستخدام آلية "الاتحاد من أجل السلام" .وفي 30سبتمبر 2022 قوبل أيضا مشروع قرار S/2022/720 [125]باستعمال حق النقض من طرف روسيا والذي جاء بإدانة الاستفتاءات وعدم الاعتراف الدولي باي تغير في المناطق الأكراني ة وطلب الانسحاب.واخر قرارا صدر(2025)2774 [126] في 24فيفري2025 والذي كان مختلفا تماما عن ما سبق. حظيي بتأييد روسيا الذي كان مفاجأ ومعارضة كل من الدنمارك، فرنسا، اليونان، سلوفينيا، والمملكة المتحدة. هذا التصويت يكشف عن انقسام في المواقف الدولية، كان القرار قصير جدًا، يتألف من مقدمتين تعبران عن الحزن على فقدان الأرواح وتؤكدان على هدف الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام، وفقرة تنفيذية واحدة تطالب بالإنهاء السريع للصراع ويحث على سلام دائم بين أكرانيا و روسيا. هذا النص المختصر يعكس تسوية دبلوماسية لضمان تمرير القرار، لكنه يفتقر إلى تفاصيل حول شروط السلام.

إن التحرك السريع لمجس الأمن في عضون 24 ساعة يعني أهمية بالغة للحدث وخطورته على المستوى الدولي إضافة أن أول المطالب كان إدانة صريحة لروسيا بالعدوان .فلم تنتظر الدول الأعضاء أن ترى أي نتائج أو دمار لهذا الغزو كي تتفاعل .بل بادرت في الساعات الأولى في مساعيها لإيقاف هذا الغزو بكل الطرق محركة القانون الدولي في اقرب الآجال .في مقابل الكثير من الحالات التي تأخر كثيرا تحرك المجلس فيها أو انعدم تماما هذا يوَضح جليا الازدواجية في استعمال القانون الدولي في الحالات و التوقيت التي تهم الدول الكبرى وتمس مصالحها .و القرار الأخير المختلف عن ما سبق جاء كنوع من التسوية بعد التغيير في رئاسة البيت الأبيض الأمريكي بقيادة الرئيس ترامب وتغير الوجهة لتتغير مخرجات مجلس الامن وهو اكبر دليل على تسييس القانون الدولي وتكييفه حسب المصالح، أما عن مشروعي القرارين اللذان قوبلا

[124]– قرار مجلس الأمن،رقم(2022)2623 الصادر بتاريخ 27فيفري2022،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/S/RES/2623(2022)

[125]– مشروع قرار مجلس الأمن،رقم 720(2022) بتاريخ 30سبتمبر2022 ،على الوصلة:https://docs.un.org/ar/S/2022/720

[126]– قرار مجلس الأمن،رقم صدر(2025)2774 الصادر في 24فيفري2025،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/S/RES/2774(2025)

بحق الفيتو من روسيا رافضة ما جاء فيها من الإدانة الغزو و الاستفتاء التي لم تنجح لليوم رغم الحرص على طرحها من الأعضاء الغربية. فتنم عن فشل مجلس الامن في اتخاذ قرارات تعكس تطبيق القانون الدولي العادل بين الدول .فاحتكار التصويت لصالح خمسة دول لها القدرة على نقض أي قرارا يجعلها خارجة عن قبضة القانون اكبر ازدواجية للقانون الدولي الذي لا يستطيع تعميم المساواة بين الدول وتكشف الخلل في آلية تطبيق القانون الدولي.

ثانيا: بالنسبة للحرب الإسرائيلية على غزة :جاءت القرارات كما يلي:

1-قرارات الجمعية العامة : : بعد احداث 07 أكتوبر أُستؤنفت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة – عقدت في عام 1997 حدث هذا عندما فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار بشأن بناء مستوطنة هارهوما في جبل أبو غنيم جنوب القدس الشرقية المحتلة – تحت عنوان "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة" تستأنف بعد 28 سنة من بداية الدورة دليل على مراوحة القضية مكانها دون أي حلول على ارض الواقع .إن طول امد القضية على أَدراج الجمعية العامة مؤشر لعدم أهمية القضية وعدم اخذها محمل الاستعجال أو الخطورة رغم حجم الخسائر البشرية طول هذه المدة التي تعاقبت فيها أجيال يعكس ازدواجية المعاملة بالقانون مقارنة بما حدث في أكرانيا و التي كان فيها عامل الوقت مهما جدا ،عَكَس أهمية القضية التي عقدت من أجل ها الجمعية العامة دورة استثنائية طارئة استدعاها مجلس الامن عبر استخدام آلية "الاتحاد من أجل السلام" لضرورة الأمر . إن اختلاف المدة الزمنية في معالجة القضايا ينتج فارقا واضحا في النتائج ويظهر اختلاف في تناول القضايا والتفريق بينها ما يدل على ازدواجية معايير تطبيق هذا القانون.

أفرزت هذه الدورة خمسة قرارات نتطرق إليها من أجل الفهم العام للمضمون وكيفية تأثيره:

-القرارين10/21 [127] بتاريخ 12أكتوبر 2023 والقرار 10/22[128]بتاريخ 12ديسمبر2022 دعيا لوقف الأعمال العدائية.إدانة العنف ضد المدنيين الفلسطينيين والإسرائيلي ين.المطالبة بوصول المساعدات الإنسانية دون

[127]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم10/21 المعتمد في 12أكتوبر2023،على الوصلة:-https://undocs.org/en/A/RES/ES-10/21

[128]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 10/22 المعتمد في 12ديسمبر2022،على الوصلة:-https://undocs.org/en/A/RES/ES-10/22

عوائق إلى غزة.رفض أو امر إسرائيل بإخلاء شمال غزة ومحاولات النقل القسري للمدنيين.التأكيد على الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.وحضي بتأييد واسع.

-القرار 10/24 [129] بتاريخ 2023/09/18 كان اهم قرار .جاء بعد رد محكمة العدل الدولية على طلب الفتوى ورد فيه المطالبة بإنهاء الاحتلال و الوجود غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما في ذلك غزة، الضفة الغربية، والقدس الشرقية) خلال 12 شهرًا من تاريخ صدور القرار. أكد على الامتثال للقانون الدولي لإسرائيل بما في ذلك القانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين. دعا إلى عقد مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية.ومطالبة الدول الأعضاء باتخاذ تدابير، مثل فرض عقوبات أو حظر تصدير الأسلحة، على إسرائيل لضمان الامتثال للقرار، ومنع التعامل التجاري مع المستوطنات غير القانونية.الشديد على ضرورة حماية المدنيين الفلسطينيين، خاصة في غزة، ورفض أي محاولات للنقل القسري أو التغيير الديموغرافي. التأكيد على أهمية وكالة الأونروا في تقديم المساعدات الإنسانية، خاصة بعد محاولات إسرائيل حظر عملها.أُعتمد القرار بأغلبية 124صوتًا مؤيدًا شملوا معظم دول الجنوب العالمي، الدول العربية، ودولًا مثل الصين وروسيا مقابل 14صوتًا معارضًا شملوا إسرائيل، الولايات المتحدة، وبعض الحلفاء الغربيين و 43 ممتنعا.

-القرار 10/25 [130] بتاريخ 2024/12/11 جاء لدعم ولاية الأونروا كوكالة أساسية لتقديم المساعدات الإنسانية والخدمات للاجئين الفلسطينيين وإدانة حظر إسرائيل عملها ، مع التأكيد على أن هذا الحظر ينتهك القانون الدولي ويعرض حياة ملايين اللاجئين للخطر. حث الدول على تقديم الدعم المالي والسياسي للأونروا لضمان استمرار عملها.

-القرار 10/26[131] في 2024/12/11 طالب بوقف فوري لإطلاق النار غير مشروط ودائم في غزة ، الإفراج عن الرهائن ،حماية المدنيين ،وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى غزة، مع إدانة عرقلة

[129]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 10/24 المعتمد في 18سبتمبر2023،على الوصلة:-https://undocs.org/en/A/RES/ES-10/24

[130]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 10/25 المعتمد في 11ديسمبر2024،على الوصلة:-https://undocs.org/en/A/RES/ES-10/25

[131]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 10/26 المعتمد في 11ديسمبر2024،على الوصلة:-https://undocs.org/en/A/RES/ES-10/26

المساعدات .الامتثال للقانون الدولي وحظر استهداف البنية التحتية المدنية. أُعتمد بأغلبية 158 صوتا مؤيدا، مقابل 9 أصوات معارضة، و13 ممتنعا.

لم تغير قرارات الجمعية العامة من الواقع المزرى لقطاع غزة ولم يكن لها أي تأثير واضح حيث جاءت القرارات بمطالب عامة خاصة بالشؤون الإنسانية نظرا للتعاطف الشعبي العالمي مع القضية جراء الانتهاكات الخطيرة التي اقترفتها إسرائيل والتي رغم ما جاء في قرارات الجمعية من توصيات سبق ذكرها في القرارات الا ان كل أنواع الانتهاكات لم تتوقف ولم تصل حتى المساعدات الإنسانية الدولية بسبب غلق المعابر و حظر عمل وكالة الأونروا. وشهد العالم بكل اسف صورة المجاعة المزرية في زمن العالم المتحضر والديمقراطي و التي ستبقى وسمة عار في تاريخ الدول التي تتباهي بالقيم والحرية وهذا ما يؤكد الازدواجية مقارنة مع الدفاع عن الشعب الأكراني وتسخير كل الإمكانيات الدولية رغم الفرق الشاسع بين المنطقتين حجما ووضعية فمساحة صغيرة محدودة محاصرة من كل الجوانب و مغلوقة المعابر مقابل مساحة دولة كاملة مفتوحة الحدود على دول أو روبا التي استوعبت اللاجئين بكل ترحاب.

2- قرارات مجلس الأمن :إن تحرك مجلس الامن بعد 40 يوما من القصف المدمر لقطاع غزة كان غير منطقيا ولا مقبولا مقابل تحركه في غضون 24 ساعة فقط من بدأ الغزو الروسي لأكرانيا ما يؤكد الازدواجية منذ تحريك القانون الدولي ووصولا لنتائجه التي تجلت في وضوح تام في طرح مضامين هذه القرارات وتعامل الدول الأعضاء معها والتي سنحللها بعد ذكرها:

-القرار(S/RES/2712(2023 [132]في2023/11/15 بعد 40 يوم لم يتضمن القرار أي إدانة كما حدث لروسيا، حث فقط على هدن وممرات إنسانية، الإفراج عن الرهائن، حماية المدنيين ،رفض التهجير القسري، تسهيل المساعدات، حماية العاملين في المجال الإنساني .اعتمد القرار بأغلبية 12 صوتا مؤيدا، مع 3 امتناع (روسيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة). ولا صوت معارض

[132]- قرار مجلس الأمن،رقم (2712(2023 الصادر في2023/11/15 ،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/S/RES/2712(2023)

-القرار(2023)2720 [133]في22ديسمبر2023،التاكيد على توصيل المساعدات الإنسانية ، إنشاء آلية أممية تحت إشراف المنسق لتسريع شحنات المساعدات عبر الدول غير المجاورة لغزة ،حماية المدنيين والعاملين الإنسانيين ،تنفيذ القرار 2712 ،التمسك بحل الدولتين ،الدعوة إلى وقف مستدام للأعمال العدائية،أعتمد القرار بأغلبية 13صوتًا مؤيدًا، مع امتناع روسيا والولايات المتحدة . لم يسجل أي صوت معارض.

-القرار(2024)2728 [134]في 25مارس2024 أو ل قرار جاء فيه المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان، يحترمه جميع الأطراف، إطلاق سراح الرهائن. المطالبة بامتثال الأطراف للقانون الدولي فيما يتعلق بجميع المحتجزين.التأكيد على الحاجة الملحة لتوسيع توصيل المساعدات الإنسانية، حماية المدنيين، التأكيد على أن احتجاز الرهائن محظور بموجب القانون الدولي.اعتمد القرار بأغلبية 14صوتًا مؤيدًا، ولم يسجل أي صوت معارض مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت بعدما استخدمت حق النقض ضد 3 مشروعات قرارات كانت تدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة أو طالبت به .وايضا استعملت روسيا والصين حق النقض مرة في مشروع هذا القرار الذي لم يحتوى على وقف لإطلاق النار . أثار القرار الكثير من الجدل بخصوص تسيسه وتفسيره خاصة من طرف إسرائيل وعدم وقفها لإطلاق النار .

-القرار(2024)2735 [135] في 10جوان2024 تضمن اقتراح لوقف اطلاق النار عبر ثلاث مراحل الأولى وقف إطلاق نار لمدة ستة أسابيع، تنسحب فيها القوات الإسرائيلية من المناطق المأهولة في غزة، إطلاق سراح الرهائن خاصة النساء المسنون الجرحى ،إعادة الرفاة، تبادل الاسرى الفلسطينيين ،عودة المدنيين إلى ديارهم ،توزيع المساعدات و يستمر وقف إطلاق النار إذا استمرت المفاوضات أكثر من ستة أسابيع.المرحلة الثانية يتم فيها وقف كامل للأعمال العدائية في مقابل إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين، وانسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من غزة.المرحلة الثالثة بدء خطة إعادة إعمار طويلة الأمد للقطاع،

---

[133]- قرار مجلس الأمن،رقم (2023)2720 الصادر في22ديسمبر2023 ،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/S/RES/2720(2023)

[134]-- قرار مجلس الأمن،رقم(2024)2728 الصادر في 25مارس2024،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/S/RES/2728(2024)

[135]- قرار مجلس الأمن،رقم (2024)2735 الصادر في 10جوان2024،على الوصلة:
https://docs.un.org/ar/S/RES/2735(2024)

وإعادة ما تبقى من الرفاة. يرفض القرار أي تغيير ديموغرافي أو إقليمي في غزة مثل تقليص مساحة مناطقها، ويؤكد دعم حل الدولتين.

اعتبرت قرارات مجلس الامن إعادة لما جاءت به الجمعية العامة وامتناع امريكا عن التصويت يطرح علامة استفهام عن سبب الامتناع رغم أنها ليس المعنية و القرارات لم تتضمن أي ادانة لحليفتها إسرائيل. اضافة لاستعمال أمريكا حق الفيتو ثلاث مرات لمنع صدور قرارا المطالبة بوقف اطلاق النار وهذا اذن مضمن لاستكمال الإبادة .وهنا يُستَشف ان الضحايا الفلسطينيين ليسوا كضحايا أكرانيا حيث كانت المطالبة ليس بوقف الغزو و الانسحاب فقط بل بالإدانة بالجرم و تظهر الازدواجية مرة أخرى في توجيه القانون الدولي الذي من المفترض أن يضمن العدل والمساواة.

لم يحقق مجلس الأمن سوى هدنة مؤقتة دعا إليها من أجل استرجاع الرهائن الإسرائيلي ين الذين كثر من أجل هم ضغط أهالي الرهائن والمجتمع الإسرائيلي على حكومته .عقبتها عودة القصف الإسرائيلي الذي توسع إلى رفح .و دمار غزة أكد هذا التواطؤ و الازدواجية في قدرة الدول الكبرى على تكييف القانون الدولي بما يخدم مصالحهم.

الفرع الثاني
محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

أصدرت كل من المحكمتين أو امرها في كل من الغزو الروسي على أكرانيا و الحرب الإسرائيلية على غزة كما سنفصله حسب كل حالة كالاتي:

أولا:الأحكام الصادرة بخصوص الطرف الروسي :

1-محكمة العدل الدولية: في مدة وجيزة جاء أمر المحكمة الصادر بتاريخ 2022/03/16[136]بإجراء التدابير الاحترازية، بتعليق العمليات العسكرية فورا وطالبت روسيا بأخذ كل الإجراءات لمنع تفاقم الوضع ومنع كل الطرفين من أي إجراء قد يزيد من تعقيد النزاع .تبعا لمزاعم أكرانيا بالإبادة الجماعية ضد الاتحاد

[136]- أمر محكمة العدل الدولية،الصادر بتاريخ 16مارس2022،على الوصلة: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/182/182-20220316-ord-01-00-fr.pdf

الروسي بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.و في الحكم الصادر في 02 فبراير 2024[137]رفضت المحكمة الاعتراضات التمهيدية الروسية بعدم الاختصاص وأكدت اختصاصها للنظر في القضية على الجوهر.

2-المحكمة الجنائية الدولية: قرارات المحكمة كما جاء في تقرير الولاية القضائية على الوضع برمته في الموقع الرسمي للمحكمة المعنون بمحاكمة الأفراد بتهمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والعدوان .أو لا قرار 17 مارس2022 أصدرت غرفة التحقيق التمهيدي الثانية أو امر اعتقال لفلاديمير بوتين رئيس الاتحاد الروسي وماريا لوفا-بيلوفا مفوضة حقوق الطفل في مكتب رئيس الاتحاد الروسي بتهمة جريمة الحرب المتمثلة في تهجير الأطفال من أكرانيا إلى روسيا. ثم قرار 5 مارس 2024 أصدرت أو امر اعتقال لسرجي كوبيلاش مسؤول في القوات المسلحة الروسية وفيكتور سكولوف أميرال في البحرية الروسية بتهمة جرائم الحرب مثل توجيه هجمات على أهداف مدنية. إلحاق ضرر زائد بالمدنيين، جريمة ضد الإنسانية و أفعال لا إنسانية.و تلاه قرار 24 يونيو 2024أصدرت أو امر اعتقال لسرجي شويجو وفاليري جيراسيموف بتهم مشابهة[138].

بعد 20 يوم فقط أصدرت محكمة العدل الدولية بإجراء التدابير الاحترازية تلاها في اليوم الموالي صدور مذكرة الاعتقال الخاص برئيس روسيا و ،تلك المذكرة التي لم يكن لها أي اعتبار بالنسبة لروسيا والتي عقبتها تعليقات المسؤولين الروسيين على محمل السخرية من كون الحكم باطل وعديم الأهمية زد ذلك التهديدات الضمنية للدول التي تتجرأ على الاعتقال في القول التي أو ردته مديرة تلفزيون "آر تي" الروسي مارغريتا سيمونيان وكتبته على تويتر في إشارة واضحة إلى سرعة الصواريخ الروسية بتعبيرها:"أو د أن أرى الدولة التي ستعتقل بوتين بموجب قرار لاهاي. ستستغرق الرحلة إلى عاصمتها نحو ثماني دقائق".[139] إن عدم اعارة حكم المحكم أي اعتبار كون روسيا لم توقع على معاهدة روما يجعل فعلا القانون الدولي أمام ازدواجية في قدرته على التحكيم العادل بين دول العالم ما دام الامر اختياريا ويستعمل كوسيلة للتنصل

---

[137]- حكم محكمة العدل الدولية، الصادر بتاريخ 02 فبراير 2024،على الوصلة: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/182/182-20240202-jud-01-00-en.pdf

[138]-الرجوع لموقع Cour Pénale Internationale،التقرير الكتروني،بعنوان" Trying individuals for genocide, war crimes, crimes against humanity, and aggression"،تاريخ نشر2022/02/25 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/30،على الساعة 16:03على الوصلة:https://www.icc-cpi.int/fr/ukraine

[139]-الرجوع لموقع FRANCE 24،خبر الكتروني،بعنوان" روسيا تعتبر قرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقال بوتين "باطلا وعديم الأهمية"،تاريخ نشر2023/03/18 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/18 ،على الساعة 23:02على الوصلة:https://cutt.cx/uJM0

من المسائلة و دفع ثمن الجرائم .فما جدوى وجود المحاكم ما لم تكن الطريق الوحيد الذي لا منفذ منه للعدالة والتي تتساوى فيها كل حقوق الدول والبشر .

ثانيا:الاحكام الصادرة بخصوص الطرف الإسرائيلي :

1-محكمة العدل الدولية : صدر عن المحكمة مايلي:

-الامر الأول صدر في 2024/01/26 بناءً على دعوى رفعتها جنوب أفريقيا في 29 ديسمبر 2023، ضد إسرائيل أمام المحكمة ، متهمة إياها بارتكاب إبادة جماعية في غزة بعد 7 أكتوبر مطالبة بتدابير مؤقتة لحماية الفلسطينيين في غزة. تم قبول النظر في الدعوى من طرف المحكمة و رفض طلب إسرائيل رد الدعوى وقررت أن لها اختصاصًا أو ليًا للنظر في القضية.و وأشارت إلى التدابير التي تتخذها إسرائيل لمنع الأعمال التي تندرج تحت المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية بما في ذلك من قتل أعضاء الجماعة، إلحاق أذى جسدي أو نفسي خطير، أو إخضاع الجماعة لظروف معيشية تهدف إلى تدميرها كليا أو جزئيا ،فرض تدابير تمنع الانجاب داخل الجماعة. ضمان عدم ارتكاب القوات الإسرائيلية أي أعمال إبادة جماعية.منع ومعاقبة التحريض العلني والمباشر على الإبادة الجماعية.اتخاذ تدابير فورية وفعالة للسماح بتوفير المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية لمعالجة الظروف المعيشية الصعبة في غزة. الحفاظ على الأدلة المتعلقة بادعاءات الإبادة الجماعية وعدم إتلافها و تقديم تقرير إلى المحكمة خلال شهر عن التدابير المتخذة لتنفيذ الأمر، تلاه ثلاث أو امر أخرى اثر مطالبة جنوب افريقيا بتدابير إضافية بسبب تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة وجديد الهجوم على رفح صدر عنها امر2024/02/16 الذي اكد فقط على التدابير الأولى ،أمر2024/03/28 أضاف تدابير الحماية من المجاعة والتجويع ،وامر2024/05/24 أضاف وقف الهجوم على رفح وإبقاء معبره مفتوح وضمان وصول لجان التحقيق وتقصي الحقائق[140].

-الفتوى الصادرة بتاريخ 2024/07/19 : أصدرت المحكمة رأيا استشاريا حول العواقب القانونية لسياسات إسرائيل وممارساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.و بعد التأكيد على اختصاصها وقبول طلب الفتوى أكدت المحكمة بأغلبية ساحقة على ان استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني. إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني بأسرع ما يمكن. إسرائيل ملزمة بإنهاء الاستيطان وأجلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة. إسرائيل ملزمة بجبر الضرر الذي لحق بجميع

[140]- تقرير محكمة العدل الدولية لسنة 2024/2023،على الوصلة:-https://www.icj-cij.org/sites/default/files/2024-10/2023-2024-ar.pdf

الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. جميع الدول و المنظمات الدولية بما فيهم الأمم المتحدة ملزمة بعدم الاعتراف بنتائج الاحتلال أو دعمه. من طرف الدول .الطلب من الأمم المتحدة النظر في الطرائق الدقيقة والإجراءات اللازمة لإنهاء هذا الوجود غير القانوني بأسرع ما يمكن.[141]

2-المحكمة الجنائية الدولية : وبعد رفضها طلبي إسرائيل المتمثلين في الطعن في اختصاص المحكمة على الحالة في دولة فلسطين عامة وعلى المواطنين الإسرائيلي ين خاصة، والتماسها أن تأمر الادعاء بإصدار إخطار جديد إلى السلطات الإسرائيلية ببدء التحقيق ووقف أي إجراءات قضائية ،أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة بتاريخ 2024/11/21 مذكرات اعتقال بحق كل من بنيامين نتنياهو (رئيس الحكومة الإسرائيلي ة) ويوآف غالانت (وزير الدفاع السابق) بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية والمتمثلة في القتل والاضطهاد وغيرهما من الأفعال غير الإنسانية.وجرائم حرب. تشمل استخدام التجويع سلاح حرب[142].

صدر الأمر الأول لمحكمة العدل الدولية بعد مرور 03 أشهر و20 يوما لم تتحرك أي من الدول التي سارعت في دعم أكرانيا وتحريك المسألة في عضون أيام قليلة كما راينا .حتى بادرت دولة أفريقية بالأمر، والتي قد عانت الكثير في ماضيها من جريمة وثقتها التاريخ من ابشع الصور الإنسانية هو نظام الفصل العنصري الأبارتايد .ولولا دولة جنوب افريقيا لما ظهرت القضية للعالم خاصة في الغرب نظرا للتعتيم على حقيقة ما يحدث. لم تكتف دولة جنوب افريقيا بصدور الامر الأول بل جاءت في ثلاث مرات أخرى بطرح كل التطورات الخطيرة الإنسانية التي كانت تتعرض لها غزة وامتدت إلى رفح .ما يعني ان الوضع في غزة كارثة إنسانية بكل المقاييس. أما تأكيد المحكمة ان استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني . لم يكن له أي تأثير على الوضع الراهن مادامت أمريكا في حد ذاتها رفضت حتى مذكرة الاعتقال الصادرة في حق بنيامين نتنياهو .تلك المذكرة التي اثارت كثيرا من الحيرة والاستفهام حول الجدل

---

[141]- تقرير محكمة العدل الدولية لسنة 2024/2023،على الوصلة:-https://www.icj-cij.org/sites/default/files/2024-10/2023-2024-ar.pdf

[142]- الرجوع لموقع المحكمة الجنائية الدولية،بيان صحفي،بعنوان" *الحالة في دولة فلسطين: الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية ترفض طعون دولة إسرائيل في اختصاصها وتصدر أمرين بالقبض على بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت* "،تاريخ النشر 2024/11/21 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/06 ،على الساعة 18:56 على الوصلة:https://cutt.cx/EA3UM

والنقد الذي صدر عن الولايات المتحدة الامريكية التي لم تستسغ الامر ورفضته حتى من قبل صدوره وظهر ذلك منذ طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرات الاعتقال في شهر ماي.

في حين أيد العالم الغربي المحاسبة في حالة الغزو الروسي مُسائلة المسؤولين،لكن في إسرائيل فحتى مذكري التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير دفاعه السابق يؤاف غالانت قابلتها الولايات المتحدة بالرفض وتم تهديد العاملين بالمحكمة في سابقة خطيرة تهدد القانون الدولي بفقد مصداقيته وتأكد ازدواجية تطبيق معاييره ومدى تحكم الدول الكبرى في تكييف هذه المعايير وقف مصالحها.حيث نشر مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان للأمم المتحدة في 2024/05/10 ما اعرب عنه عدد من خبراء الأمم المتحدة البلغين 50 خبيرا من استيائهم الشديد من التصريحات التي أدلى بها مسؤولون أميركيون وإسرائيليون وهدّدوا فيها بالانتقام من المحكمة الجنائية الدولية ومن مسؤوليها وأفراد أسرهم .حيث أعلنوا قائلين: "في الوقت الذي يجب أن يتّحد فيه العالم من أجل وضع حدّ نهائي لإراقة الدماء المروّعة في غزة والسعي إلى تحقيق العدالة لأولئك الذين قُتلوا أو أصيبوا بجروح أو بصدمات نفسية أو أُخذوا رهائن بشكل غير قانوني منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر، من المؤسف أن نرى مسؤولين حكوميين يهددون بالانتقام من المحكمة نتيجة سعيها إلى تحقيق العدالة الدولية".كما استنكر مكتب المدعي العام التصريحات وذكّر في بيانه أن التهديد بالانتقام قد يرقى إلى مستوى الجريمة ضد إقامة العدل بموجب المادة 70 من نظام روما الأساسي.وأضاف الخبراء قائلين: "إنه لصادم للغاية أن نرى دولاً تعتبر نفسها من أنصار سيادة القانون، تحاول ترهيب محكمة دولية مستقلة ومحايدة بهدف إحباط المساءلة[143]".و كان هذا قبل صدور المذكرة .

أما بعد صدور ها مباشرة صرح المتحدث باسم مجلس الأمن القومي إن الولايات المتحدة رفضها قرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار أوامر اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي السابق يوآف غالانت،بقوله "ترفض الولايات المتحدة بشكل جوهري قرار المحكمة بإصدار أوامر اعتقال بحق مسؤولين إسرائيليين كبيرين. ولا نزال نشعر بالقلق العميق إزاء اندفاع المدعي العام إلى

[143]-الرجوع لموقع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان للأمم المتحدة ،بيان الكتروني،بعنوان"إسرائيل/ غزة: خبراء من الأمم المتحدة يؤكّدون أنّ تهديد المحكمة الجنائية الدولية يعزّز ثقافة الإفلات من العقاب"،تاريخ نشر 2024/05/10 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/10،على الساعة 10:43على الوصلة:-https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/05/israelgaza-threats-against-icc-promote-culture-impunity-say-un-experts

إصدار أوامر الاعتقال والأخطاء العملياتية المثيرة للقلق التي أدت إلى هذا القرار".[144]،كما علقت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيير على ذلك، مؤكدة أن بلادها لن تنفذ مذكرة اعتقال بحق نتنياهو[145].

أضف إلى ذلك ما نشرته وكالة الاناضول في موقعها الرسمي حيث جاء توقيع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمرا تنفيذيا يقضي بفرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية بسبب إصدارها أوامر الاعتقال و قوله أن المحكمة الجنائية الدولية "تستهدف الولايات المتحدة وحلفاءها المقربين مثل إسرائيل بشكل لا أساس له وغير شرعي".زاعما أن المحكمة "أساءت استخدام سلطتها" بإصدارها قرار الاعتقال.و قوله: "بما أن الولايات المتحدة وإسرائيل ليستا طرفين في نظام روما الأساسي أو عضوين في المحكمة الجنائية الدولية، فإن المحكمة لا تملك أي ولاية قضائية على البلدين"[146].

كل هذا كان تحديا واضحا للقانون الدولي عبر تحدي المحكمة الجنائية الدولية.فإن لم توجد أي مظاهر أخرى لازدواجية المعايير فما أقدمت أمريكا على فعله وحده يسقط كل اقنعة ادعاءات حماة القانون الدولي والساهرين عليه .لتكشف وجها جديدا ليس فقط ازدواجية المعايير و انتقائية تنفيذ القانون بل الاحتكار التام للهيمنة بلا حسيب أو رقيب.كما سبق من قبلها الكثير من الأمثلة فبينما حوكِم المجرمون النازيون الألمان على كل الفظائع التي ارتكبوها خلال الحرب العالمية الثانية محاكمات نورمبرغ نصرةً لضحايا معسكرات الاعتقال و"الهولوكوست". مقابل إفلات المستعمرين البريطانيين من العقاب ، فيما حصل مثلاً في كينيا حيث مارسوا قمعاً عنيفاً ومفرطاً بحق حركة "ماوماو " الاستقلالية، في خمسينيات القرن العشرين، وأيضا ما اقترفته فرنسا من قمع المقاومين الجزائريين، مرتكبة مجازر وجرائم، وهي أيضا دليل على ازدواجية المعايير آنذاك.[147]و ما حدث في حرب أفغانستان 2001، والعراق 2003 أو ما

---

[144]–الرجوع لموقع بالعربية ،خبر الكتروني،بعنوان" أول *تعليق من أمريكا على إصدار مذكرتي اعتقال بحق نتنياهو وغالانت*"،تاريخ نشر2024/11/21 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/10،على الساعة 12:44على الوصلة:-https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/11/21/us-fundamentally-rejects-icc-arrest-warrant-decision

[145]–الرجوع لموقع بالعربية ،خبر الكتروني،بعنوان" البيت الأبيض: لن ننفذ أي مذكرة اعتقال بحق نتنياهو"،تاريخ نشر 2024/11/22 ،تم الاطلاع علي يوم: 2025/05/10،على الساعة 14:14على الوصلة:https://cutt.cx/vIUb

[146]–الرجوع لموقع AA ،خبر الكتروني،بعنوان" ترامب يفرض عقوبات على "الجنائية الدولية" بسبب مذكرة اعتقال نتنياهو"،تاريخ نشر 2025/02/07 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/10 ،على الساعة 13:36على الوصلة:https://cutt.cx/Uq2

[147]–الرجوع لموقع الجديد العربي ،مقال الكتروني،بعنوان" ازدواجية المعايير في السياسة الدولية .. لم تبدأ في فلسطين ولن تنتهي في أوكرانيا "،تاريخ نشر2022/07/15 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/03/08 على الساعة 10:00،على الوصلة: https://cutt.cx/7kutw

تسمّى الحرب ضد الإرهاب أو المعركة ضد الأنظمة المارقة، لا تزال خارج أي مساءلة ومحاسبة. ، فمعتقل غوانتانامو و سجن أبو غريب، اكبر شاهدين على الانتهاكات الإنسانية، اضافة إلى عزو العراق دون مظلة قانونية .تقديم الحماية لسكان كوسوفو بوجه الصرب، مقابل إحجام المجتمع الدولي عن حماية الشيشانيين من العدوان الروسي ، ثم إفلات الروس من العقاب لاحقاً. كل هذا يؤكّد تكرار المعايير المزدوجة في السياسة الدولية.[148]

المطلب الثاني

أسباب وتداعيات ازدواجية معايير تطبيق القانون الدولي .

تولدت هذه الازدواجية في المعايير عبر عدة عوامل جوهرية من مصالح الدول القوية إلى العوامل الجيوسياسية والانتماءات و التي أدت إلى تداعيات كبيرة تُغيِر مدى فاعلية القانون الدولي وانتشار ظواهر أخرى مخلة بهذا القانون.

الفرع الأول

الأسباب ازدواجية معايير تطبيق القانون الدولي

تعددت الأسباب المؤدية إلى الازدواجية فمنها ما هو متعلق بالقوة أو السياسة أو المصالح أو حتى آليات القانون نفسها وسنأتي على ذكر الأكثر أهمية منها:

المصالح السياسية الجيوسياسية: تهيمن الدول الكبرى، خاصة أعضاء مجلس الأمن الدائمين الولايات المتحدة، الصين ، فرنسا ، بريطانيا، روسيا، والتي تملك حق الفيتو، على قوة القانون الدولي عبر عرقلة القرارات التي تخالف مصالحها السياسية والجيوسياسية. فروسيا استخدمت الفيتو 16 مرة لمنع قرارات تدين النظام في سوريا، والذي أدى إلى قتل ربع مليون سوري واعتقال 150 الف اخرين[149] .بينما الولايات المتحدة دعمت إسرائيل ضد قرارات تتعلق بالاحتلال الفلسطيني طيلة عقود ،ووقفت حتى في وجه المحكمة

[148]– الرجوع لموقع الجديد العربي ،مقال الكتروني،بعنوان" ازدواجية المعايير في السياسة الدولية .. لم تبدأ في فلسطين ولن تنتهي في أوكرانيا "،تاريخ نشر2022/07/15 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/03/08 على الساعة 10:00،على الوصلة: https://cutt.cx/7kutw

[149]-الرجوع لموقع الشبكة السورية لحقوق الانسان،تبيان صحفي الكتروني،بعنوان" الاستخدام التعسفي للفيتو 16 مرة من قبل روسيا والصين ساهم في قتل قرابة ربع مليون سوري واعتقال قرابة 150 ألف آخرين وتفشي حالة الإفلات من العقاب"،تاريخ نشر2020/07/17 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/10 ،على الساعة 20:54على الوصلة:https://snhr.org/arabic/2020/07/17/12515 /

الجنائية الدولية دعما لإسرائيل. كما تستعمل هذه الدول حق الفيتو لنفسها كما حدث في ادانة الغزو الروسي لأكرانيا ما يجعلها فوق الإدانة.

إن حق النقض الفيتو هو في حد ذاته أكبر سبب في نظام القانون الدولي المسبب للازدواجية فكيف يكون لدولة واحدة الحق في تعطيل قرارات اجتمع عليها المجتمع الدولي رغم ان القانون الدولي أساسه العدل و المساواة بين الدول.وكيف يكون لدولة مقعد دائم عكس البقية.إضافة إلى تركيبة التمثيل الدولي والتي أيضا تهمش قارات وكيانات مختلفة لتعكس دوما نفس الجهات المهيمنة .إن هذه التركيبة في هيكل نظام القانون الدولي تعطي الحق لمجموعة الدول الكبرى القدرة على تسيير شؤون المجتمع الدولي بما يتوافق مع مصالحها ما يفسر ازدواجية تطبيق معايير القانون الدولي.

التحيز الثقافي والعرقي: يبدو العالم منقسم إلى شمال وجنوب من خلال التعاطف والتحيز في البعد الثقافي والعرقي ويظهر ذلك جليا في دور الاعلام الذي يثير حملات إعلامية دولية واسعة على القضايا التي تمس دول الغرب مثل أكرانيا ويتم التعتيم أو التجاهل إزاء قضايا في افريقيا وأسيا مثل غزة واليمن والسودان وسوريا ....وكشفت أزمة اللاجئين الأكراني ين والتي ذكرت فيها عبارات التمييز العنصري عن التحيز الثقافي والعرقي المهيمن على الغرب حتى في الخطابات الدولية التي عرفت إنتقادات كثيرة.

القوة الاقتصادية والنفوذ:إن قوة الاقتصاد تعطي نفوذ يحرك معادلات المصالح المتبادلة التي تؤثر على تطبيق القانون فدول الخليج تتلقى دعماً غربياً رغم انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن بسبب أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية في النفط. و بسبب قوة الصين الاقتصادية لم تعطي الدول الأهمية لمحاسبة الحكومة الصينية على جرائمها ضد الإيغور بسبب علاقاتها التجارية الكبيرة معها.

ضعف آليات التنفيذ في القانون الدولي: إن عدم وجود الية تنفيذية قوية للقانون الدولي فهي تعتمد فقط على حسن نية الدول لتنفيذه، يجعل من السهل تجاهله خاصة من طرف الدول الكبرى حيث انه لا يوجد قوى عليا تجبرها على التنفيذ ما يمنحها فرصة تجنب المحاسبة والافلات من العقاب مثل أمريكا وانتهاكات غوانتانامو و إسرائيل و روسيا و الصين ...

عدم الاعتراف بالمحاكم: عدم المصادقة على قانون روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية يجل دولة كأمريكا ،والتي صرحت مؤخرا بذلك عقب اصدار مذكرة اعتقال نتنياهو، لا تخشى المسائلة و في الوقت نفسه تحرص على تطبيق احكام المحكمة على العديد الحالات.وهذه هي الازدواجية المطلقة .وكذلك مع محكمة العدل الدولية بخصوص توقيع معاهدة جنيف والمعارضة بعدم الاختصاص إضافة إلى التفسير القانوني للنصوص الصادرة في القرارات والتي يحدث فيها جدل كبير.

الفرع الثاني

تداعيات ازدواجية المعاير على النظام الدولي

أن ازدواجية المعاير في تطبيق القانون الدولي والتي أصبحت واضحة عكستها الاحداث الكثيرة تؤدي إلى تداعيات خطيرة على العالم الذي لن يأمن تطبيق العدل والانصاف في حالة تعرضه لموقف تكون ازدواجية المعايير فيه الحكم وليس القانون الدولي. هذه التداعيات تجر العالم لعواقب لا يحمد عقباها تتدرج في:

1-فقدان الثقة في القانون الدولي: ان فقدان الثقة في القانون الدولي أو ل خطوة لن يعود العالم بعدها للاستقرار . إذ تشعر الدول بالتهديد فتسعى لكسب المزيد من الأمن عبر تحالفات مع الدول القوية لضمان حمايتها والذي سيؤدي إلى تحول النظام العالمي لفوضى دولية تتولد عنها تشكل اقطاب متعددة ليس لها رقيب تحكمها القوة العسكرية و الاقتصادية تهمين على النظام العالمي جاعلة القانون الدولي مجرد حبر على ورق .

2-تفاقم النزاعات: هي نتيجة حتمية لفقدان الثقة في القانون الدولي وانتشار فوضى النظام العالمي حيث يصبح الاعتماد على القوة بدل الدبلوماسية في حل النزاعات مما يجل التفاهم بين الدول امر يصعب تحقيقة.فتعم النزاعات التي يؤدي في نهاية المطاف لنشوب الحرب التي من أجل تجنبها تأسس القانون الدولي المعاصر.

3-**صعوبة حل المشكلات العالمية** :إن تفاقم النزاعات يجعل هدف الدول الحفاظ على سلامتها الإقليمية وتحقيق مصالحها الفردية حيث يشكل صعوبة في حل المشكلات العالمية المشتركة مثل الأمن البيئي والمناخي والمائي.... والذي يؤدي بكوارث تهدد البشرية كلها .

4-إنهيار مفهوم الأمن العالمي و الجماعي: إن العودة إلى الحروب التي سعى القانون الدولي لعدم تكرار وقوعها والحفاظ على التعايش السلمي الجماعي في ظل السلم و الامن الدوليين . إضافة إلى تفكك الإجماع العالمي للحفاظ على هذا العالم وعدم وتشارك مسؤولية الحفاظ عليه و حل مشاكله المشتركة. هو فعلا انهيار للأمن الجماعي الذي سعت كل القوانين الي تقنيه .

إن المتتبع لأحداث أكرانيا وغزة وكيف قامت روسيا بعدوانها على أكرانيا في انتهاك صارخ للقانون الدولي باستخدامها القوة ضد دولة أخرى غير مبالية بكل القرارات الصادرة بشأنها خاصة قرارا الجمعية العامة التي ادانت العدوان بشكل صريح التي ورغم اجماع الدول الأعضاء على الإدانة ورفض الغزو الا انها لم توقفه. و مذكرات الاعتقال الصادرة عن محكمة الجنائية الدولية التي ردت ببطلانها .أما مجلس الامن وقف عاجزا أمام استعمالها حق النقض. أما ما حدث في حالة غزة فكان تاريخا من انتهاك حقها في تقرير المصير إضافة إلى الانتهاكات الإنسانية الجسيمة في هذه الحرب التي لم تجد ادانة كسابقتها وقوبلت بقرارات بطيئة لم تؤثر بشيء مقابل الدعم الأمريكي لإسرائيل واستعمالها حق النقض حتى في وفق اطلاق النار ضدة المدنيين وتحدي المحكمة الجنائية الدولية وتهديدها في ازدواجية معلنة أمام العالم، تعيد قراءة معايير تطبيق القانون الدولي التي أصبحت لازدواجيتها وانتقاء تنفيذها تداعيات تهدد العالم ،ان لم يحدث اصلاح في اليات وهيكل هذا القانون الدولي.

خـــــاتمة

يفترض بالقانون الدولي تعميم العدالة والمساواة وحفظ الأمن والسلم الدوليين لكن تحكم الدول الكبرى ذات الهيمنة جعل تطبيقه يخضع لمعايير مزدوجة تتحكم فيها مصالح تفوق الغاية التي أنشأ من أجل ها. وتخضع لمصالح تتصارع الدول من أجل تحقيقها و ما الدول الضعيفة إلا حقلا تقام فيه حلبة الصراعات الدولية ،وما شعارات الديمقراطية واحلال السلام والحفاظ على الامن الدوليين الا ذرائع تنفذ بيها القوى المهيمنة اجندتها السياسية المبنية على مصالح اقتصادية ومالية كبرى تجعل الشعوب تدفع ثمن حروب ليست لها فيه أي شأن، وضريبة بشرية فادحة أقل ما يمكن وصفها بجرائم ضد الإنسانية لكن الغطاء الدولي المزدوج يُكيفُها حسب المصلحة.فهبة العالم الغربي بكبرى دوله إثر الغزو الروسي وعلى جميع الأصعدة صنع صورة جعلت العالم يضن انها حربا عالمية بدأت بعدوان روسيا،عبر ما يسمى بالسلطة الرابعة، التي كانت احد اللاعبين الأساسيين في تكييف هذه القضية على مراد الدول ذات الهيمنة الإعلامية والسياسية والاقتصادية والتي تتحكم في خيوط تحريك القانون الدولي بادعائها الحفاظ على الامن والسلم الدوليين. الذي في الحقيقة تُخضعه لمصالحا باستعمال مزدوج لمعاييره. فتكاثفت الدول لإلحاق عقوبات اقتصادية جما هدفت إلى إضعاف روسيا والضغط عليها بغية تراجعها ووقف تدخلها في أكرانيا .دعم قرارات الإدانة والمسائلة والمتابعة القانونية. أما عندما مس الأمر الكيان الإسرائيلي حليف الغرب ،عم التعتيم على الحقائق وإظهار صورة الإرهاب وضرورة الدفاع عن النفس لتبرير الجرائم المرتكبة واستعمال معادات السامية شعارا حجبت به كل ما نشر عن قضية غزة بتواطئي من القائمين على الاتصالات العالمية بمختلف شركاتها. من مواقع عنكبوتية ومواقع تواصل الاجتماعي. كما وقفت أمريكا سندا قويا جابهت كل محاولة تجريم لإسرائيل وثنيها عن استكمال مخططاتها اللاقانونية و اللاإنسانية.

إن تزامن القضيتين اعطى فرضة المقارنة لتظهر أو جه الازدواجية. ما أدى إلى فضح النفاق الدولي في التعامل مع النزاعين، خاصة ما تعرض له المفكرين والشعوب الغربية من قمع حرية تعبيرهم عن رفضهم الانتهاكات الانسانية في غزة. مسعى دولة جنوب افريقيا إلى مسائلة إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية . و مبادرة مجموعة المحاميين الأوربيين في التحقيق في القضية ،وكم الانتقادات التي تعرضت لها دول الغرب إزاء مواقفها المخزية. كل هذا فتح بابا لتحرك عام اتجاه القضية الفلسطينة .التي إن لم يكن بعد كل هذا الفضح للازدواجية نتيجة فهذا ينذر بتداعيات خطيرة ينجر عنها فوضى في النظام الدولي تُفقِد القانون الدولي دوره في حفظ الامن والسلم الدوليين.

قائمة المصادر والمراجع

أو لا/المصادر

1. القوانين:

1. *ميثاق الأمم المتحدة وه والاتفاقية التأسيسية التي أنشأت المنظمة، وتم توقيعها في سان فرانسيسكو عام 1945، على الوصلة:https://www.legal-tools.org/doc/378b53/pdf/*
2. اتفاقية جينيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب،المؤرخة في 12 أو ت 1949المعقودفي جنيف تاريخ بدء النفاذ أكتوبر 1950،**على الوصلة**:http://hrlibrary.umn.edu/arab/b093.html
3. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،انجز في روما في 17جويلية1998،بدء النفاذ في01جويلية2002،على الوصلة: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Rome-Statute-Arabic.pdf
4. الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف،سنة1977 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة،على الوصلة:https://www.legal-tools.org/doc/362b83/pdf/
5. قرار مجلس الامن رقم 2202(2015)الصادر بتاريخ2015/02/17 ،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/S/RES/2202(2015)
6. قرار مجلس الأمن،رقم 242 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر1967،على الوصلة: https://www.palquest.org/ar/overallchronology?sideid=5443
7. قرار مجلس الأمن،رقم 2334 الصادر بتاريخ 23ديسمبر2016،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/S/RES/2334(2016)
8. قرار مجلس الأمن،رقم(2022)2623 الصادر بتاريخ 27فيفري2022،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/S/RES/2623(2022)
9. قرار مجلس الأمن،رقم (2025)2774الصادر في 24فيفري2025،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/S/RES/2774(2025)
10. قرار مجلس الأمن،رقم (2023)2712 الصادر في15نوفمبر2023،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/S/RES/2712(2023)
11. قرار مجلس الأمن،رقم (2023)2720 الصادر في22ديسمبر2023 ،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/S/RES/2720(2023)
12. قرار مجلس الأمن،رقم(2024)2728 الصادر في 25مارس2024 ،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/S/RES/2728(2024)
13. قرار مجلس الأمن،رقم (2024)2735 الصادر في 10جوان2024 على الوصلة: https://docs.un.org/ar/S/RES/2735(2024)

14.مشروع قرار مجلس الأمن،رقم 155(2022) بتاريخ 25فيفري2022،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/S/2022/155

15.مشروع قرار مجلس الأمن،رقم 720(2022) بتاريخ 30سبتمبر2022،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/S/2022/720

16.حكم محكمة العدل الدولية، الصادر بتاريخ 02 فبراير 2024،على الوصلة: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/182/182-20240202-jud-01-00-en.pdf

17.أمر محكمة العدل الدولية،الصادر بتاريخ 16مارس2022،على الوصلة: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/182/182-20220316-ord-01-00-fr.pdf

18. تقرير محكمة العدل الدولية لسنة 2024/2023،على الوصلة:-https://www.icj-cij.org/sites/default/files/2024-10/2023-2024-ar.pdf

19. تقرير محكمة العدل الدوليةلسنة 2024/2023،على الوصلة:-https://www.icj-cij.org/sites/default/files/2024-10/2023-2024-ar.pdf

20.صك الانتداب على فلسطين الذي أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 1921/07/06وصودق عليه في 1922/07/24ووضع موضع التنفيذ1923/09/29

21.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة،رقم1514 المعتمد في 14ديسمبر 1960،على الوصلة: https://docs.un.org/en/A/RES/1514(XV)

22.القرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 1803 المعتمد في 14ديسمبر 1962، على الوصلة: https://undocs.org/en/A/RES/1803(XVII)

23.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 2625 المعتمد في24 أكتوبر 1970، على الوصلة: https://undocs.org/en/A/RES/2625(XXV)

24.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 2955 المعتمد في 12 ديسمبر ،على الوصلة: https://undocs.org/en/A/RES/2955(XXVII)

25.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 3070 المعتمد في 30 نوفمبر1973 ،على الوصلة: https://undocs.org/en/A/RES/3070(XXVIII)

26.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة،رقم295/61 المعتمد في 13 سبتمبر 2007 ،على الوصلة: https://undocs.org/en/A/RES/61/295

27. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 2649 المعتمد في 30نوفمبر1970 على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/2649%20(XXV)

28.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 2672 المعتمد في 08ديسمبر1970،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/2672%20(XXV)

29.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 3236 المعتمد في 22نوفمبر1974،على الوصلة: https://undocs.org/en/A/RES/3236(XXIX)

30.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 3376 المعتمد في10نوفمبر1975 على الوصلة:https://cutt.cx/8vVen
31.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 43/177 المعتمد في 15ديسمبر1988 ،على الوصلة:https://cutt.cx/Lbp
32.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 19/67 المعتمد في 29نوفمبر2012 ،على الوصلة:https://cutt.cx/wg9
33.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم A_RES_ES-11_1 المعتمد في 02مارس2022 ،على الوصلة : https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/1
34.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم A_RES_ES-11_2 المعتمد في 2022/03/24 ،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/2
35.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم A_RES_ES-11_3 المعتمد في 2022/04/07 ،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/3
36. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم A_RES_ES-11_4 المعتمد في 12أكتوبر2022 ،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/4
37.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم A_RES_ES-11_5 المعتمد في 15نوفمبر2022 ،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/5
38.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم A_RES_ES-11_6 المعتمد في 23فيفري2023 ،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/6
39. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم A_RES_ES-11_7 المعتمد في 2025/02/24،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/7
40. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقمA_RES_ES-11_8 المعتمد في 24فيفري2025،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/ES-11/8
41.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقمA_RES/77/229 المعتمد في 15ديسمبر،على الوصلة: 2022https://docs.un.org/ar/A/RES/77/229
42.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقمA_RES/78/221 المعتمد في 19ديسمبر2023 ،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/78/221
43. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقمA_RES/79/184 المعتمد في 17ديسمبر2024،على الوصلة: https://docs.un.org/ar/A/RES/79/184
44.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم10/21 المعتمد في 12أكتوبر2023،على الوصلة: https://undocs.org/en/A/RES/ES-10/21
45.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 10/22 المعتمد في 12ديسمبر2022 ،على الوصلة: https://undocs.org/en/A/RES/ES-10/22
46.*قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 10/24 المعتمد في 18سبتمبر2023،على الوصلة: https://undocs.org/en/A/RES/ES-10/24*
47.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 10/25 المعتمد في 11ديسمبر2024 ،على الوصلة: https://undocs.org/en/A/RES/ES-10/25

48.قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،رقم 10/26 المعتمد في 11ديسمبر2024 ،على الوصلة: https://undocs.org/en/A/RES/ES-10/26

ثانيا/المراجع العامة

1. كتب

1. أرنسون جيفري،مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،الطبعة الأولى،1996،ص 28-29.
2. الأزعر محمد خالد، المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،الطبعة الأولى،1991، ص124.
3. الأشهب، نعيم، العصيان الوطني الشامل بين الطموح والإمكانيات، صوت الوطن، العدد3 ، تشرين ثاني،1989، ص4.
4. الجيوسي عبد الفتاح، فلسطين المحتلة 1985-1987 الصمود والتحدي، دار الكرمل للنشر، عمان،الطبعة الأولى،1988،ص78.
5. السيد مصطفى كامل، البدائل المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية في الوقت الحاضر، دار المستقبل العربي، القاهرة،1983،ص5 .
6. إيهاب كمال ،60عاما من الصراع العربي الإسرائيلي ، هيئة النيل العربية، مصر،الطبعة الأو لى،2008،ص9.
7. حسنين ابراهيم صالح عبيد، الجريمة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1999، ص246.
8. عادل مناع، تاريخ فلسطين في أو اخر العهد العثمان، مؤسسة الدارسات الفلسطيني، بيروت، الطبعة الأولى،1999 ،ص2.
9. عبد الرحمن أسعد،نواف الزرو، الانتفاضة مقدمات وقائع آفاق، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الأولى،1989، ص44.
10. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث،المؤسسة العربية للدراسات والناشر،بيروت،الطبعة العاشرة، مجلد07، 1990،ص 389 390.
11. عيسى صوفان القرومي، فلسطين وأكذوبة بيع الأرض، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، لبنان، الطبعة الثانية، 2013،ص56.
12. فضل النقيب، الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي ،مؤسسة الدارسات الفلسطينية،بيروت،الطبعة الأولى، 1997
13. كامل محمود الخلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922. 1939م، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1982.
14. مارتن غريفيش –تيري أو كلاهان ، المفاهيم الأساسية في العالقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى،2002، ص 305-306.
15. محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،بيروت،طبعة مزيدةو منقحة،2012،ص24.

2. الموسوعة

1. شويخات أحمد مهدي محمد، الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز، السعودية ،2004.

ثالثا/المقالات العلمية

1. الجعبة نظمي،"الاستيطان الإسرائيلي منطقة القدس"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،جامعة بيرزيت،المجلد14،العدد خمسة وخمسون ،صيف2003 ، ص119، ص111 .
2. تماري سليم،" مخاطر الرتابة العصيان المحدود والمجتمع المدني"، مجلة الدراسات الفلسطينية،مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،مجلد01، العدد الثالث،صيف1990، ص19.
3. رياض علي العيلة،"خطة الانفصال الشارونية"، السياسة الدولية،جامعة بيرزيت،بيروت،المجلد41، العدد162 ، اكتوبر 2005 ،ص 102.
4. عدنان أبو عمار،"تطور المقاومة الفلسطينية الشعبية والمسلحة بين عامي 1967-1987"،سلسلة الدراسات الإنسانية، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة ،المجلد19،العدد الأول ،يناير2011، ص 1024.
5. عدوان أكرم محمد،"المشاريع والأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي "، سلسلة الدراسات الإنسانية، مجلة الجامعة الإسلامية،غزة،مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 12، العدد الثاني،جوان 2004، ص280-282.
6. ماهر الشريف،90عاما على هبة البراق،مدونة مؤسسة الدراسات الفلسطينية،فلسطين،فلسطين الميدان،سبتمبر2019

رابعا/مواقع الانترنت

3. الرجوع لموقع مركز الحضارة للدراسة والبحوث،مقال الكتروني،بعنوان "الحرب الروسية الأكراني ة أسباب وتداعيات"،تاريخ النشر 2022/07/17،تم الاطلاع عليه يوم:2025/03/08 ،على الساعة 13:45على الوصلة: https://cutt.cx/1ru 17
4. الرجوع لموقع مركز الجزيرة للدراسات ، مقال الكتروني،بعنوان "الحرب الروسية-الأكراني ة ومستقبل النظام الدولي"،تاريخ نشر 2022/05/03، تم الاطلاع عليه يوم:2025/03/02، على الساعة 14:45على الوصلة: https://cutt.cx/NGiiw
5. الرجوع لموقع مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية،مقال الكتروني،بعنوان" الحرب الروسية الأكراني ة: التكييف القانوني الدولي"، تاريخ نشر 2023/10/30، تم الاطلاع عليه يوم:2025/03/03،على الساعة 15:55على الوصلة: https://cutt.cx/GhV
6. الرجوع لموقع مركز الجزيرة للدراسات، مقال الكتروني،بعنوان "الحرب الروسية-الأكراني ة ومستقبل النظام الدولي"، تاريخ نشر 2022 /05/03، تم الاطلاع عليه يوم: 2025/03/02 على الوصلة: https://cutt.cx/NGiiw
7. الرجوع لموقع يوتيوب،الفديو،بعنوان" لماذا تحارب روسيا العالم كله من أجل قطعة أرض صغيرة في أكرانيا ؟ | شبه جزيرة القرم | روسيا وأكرانيا "،تاريخ نشر 2022/03/25،تم الاطلاع عليه يوم:2025/03/29 ،على الساعة 21:45على الوصلة:https://www.youtube.com/watch?v=PrwY4WyMUjM

8. الرجوع لموقع britannica ،مقال الكتروني،بعنوان« The crisis in crimea eastern ukraine »، تاريخ نشر2025/04/11 ،تم الاطلاع عليه يوم :2025/04/15 ،على الساعة 19:08على الوصلة: https://www.britannica.com/place/Ukraine/The-Russian-invasion-of-Ukraine

9. الرجوع لموقع المصري اليوم،مقال الكتروني،بعنوان "بعد تبادل «موسكو» و«كييف» الاتهامات حول انتهاكه.. ما هو اتفاق «مينسك»؟" ، تاريخ نشر 2022/02/18 ،تم الاطلاع عليه يوم :2024/04/16 ،على الساعة 17:53على الوصلة: https://cutt.cx/QFeN

10. الرجوع لموقع Kiel Institute for the World Economy،مقال الكتروني،بعنوان "Ukraine Support Tracker"،تاريخ نشر 2025/04/15،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/18 ،على الساعة 08:50على الوصلة: https://cutt.cx/oJk9p

11. الرجوع لموقع UK Parlement،مقال الكتروني،بعنوان" Military assistance to Ukraine (February 2022 to January 2025)"،تاريخ نشر 2025/01/14،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/18 ،على الساعة 21:31على الوصلة: https://cutt.cx/CjiSB

12. الرجوع لموقعcouncil on foreign relations،مقال الكتروني،بعنوان" Here's How Much Aid the United States"،تاريخ نشر 2025/03/11،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/18 ،على الساعة 22:15 على الوصلة: https://www.cfr.org/article/how-much-us-aid-going-ukraine

13. الرجوع لموقع European commission،مقال الكتروني،بعنوان" European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations"تاريخ نشر 2025/01/13،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/19 ،على الساعة 13:00على الوصلة:https://cutt.cx/H2tmZ

14. الرجوع لموقع European commission،مقال الكتروني،بعنوان " European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations"،تاريخ نشر2025/01/13 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/19 ،على الساعة 14:57على الوصلة: https://cutt.cx/H2tmZ

15. الرجوع لموقع U.S Embassy & consulates in italy،مقال الكتروني،بعنوان " Biden condemns Putin's 'unprovoked and unjustified' invasion of Ukraine"،تاريخ نشر 2022/02/22 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/19،على الساعة 14:16على الوصلة: https://cutt.cx/zrz

16. الرجوع لموقع European council ،مقال الكتروني،بعنوان "EU response to Russia's war of aggression against Ukraine"،تاريخ نشر2025/02/05 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/19،على الساعة 20:19على الوصلة: https://cutt.cx/oLa

17. الرجوع لموقع European council ،مقال الكتروني " European Council conclusions on Ukraine, the membership applications of Ukraine, the Republic of Moldova and Georgia, Western Balkans and external relations, 23 June 2022"،تاريخ نشر 2022/06/23 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/19 ،على الساعة 21:50على الوصلة: https://cutt.cx/vCfY4

18. الرجوع لموقع BBC NEWS ،مقال الكتروني،بعنوان" ما هي العقوبات المفروضة على روسيا وهل أثرت على اقتصادها؟"،تاريخ نشر 2024/02/25 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/20،على الساعة 23:15على الوصلة: https://www.bbc.com/arabic/articles/c3gd9wxjdj4o

19. الرجوع لموقع UFFPOST ،مقال الكتروني،بعنوان" Boris Johnson Condemns Russia's 'Unprovoked Attack' On Ukraine"،تاريخ نشر2022/02/24 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/23،على الساعة 20:03على الوصلة:https://cutt.cx/9Q6O

20. الرجوع لموقع THE WALL STREET JOURNAL،مقال الكتروني،بعنوان" Biden Calls Putin's Ukraine Actions an 'Unprovoked and Unjustified' Attack"،تاريخ نشر 2022/02/24 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/23،على الساعة 21:05على الوصلة: https://CGTFzK7GobHRwkC103AB

21. الرجوع لموقع deutschland،مقال الكتروني،بعنوان" كيف تقدم ألمانيا الدعم لأو كراني"،تاريخ نشر 2022/02/28 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/24 ،على الساعة 18:18على الوصلة:https://cutt.cx/pJkXR

22. الرجوع لموقع European commission،مقال الكتروني،بعنوان" Press Statement of President Charles Michel of the European Council and President Ursula von der Leyen of the European Commission on Russia's unprecedented and unprovoked military aggression of Ukraine"،تاريخ نشر 2022/02/22 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/25 ،على الساعة 10:00على الوصلة: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/statement_22_1321

23. الرجوع لموقع الشروق اخبار،مقال الكتروني،بعنوان" طرد السفراء والموظفين 560 دبلوماسياً ضحية لغزو أكرانيا "،تاريخ نشر 2022/04/08 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/25،على الساعة 14:18على الوصلة: https://asharq.com/politics/30424

24. الرجوع لموقع أخبار الأمم المتحدة،مقال الكتروني" طرد السفراء والموظفين منظمة العمل الدولية تعلق التعاون الفني مع روسيا مؤقتا وتحث على التسوية السلمية"،تاريخ نشر2022/03/23 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/25 ،على الساعة 16:16على الوصلة:https://news.un.org/ar/story/2022/03/1096992

25. الرجوع لموقع أخبار الأمم المتحدة،مقال الكتروني" 93دولة في الجمعية العامة تصوت لصالح تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان "،تاريخ2022/04/07 ،تم الاطلاع عليه 2025/04/25 على الساعة 17:33،على الوصلة:https://news.un.org/ar/story/2022/04/1098432

26. الرجوع لموقع COUNCIL OF EUROPE،مقال الكتروني" Council of Europe suspends Russia's rights of representation"،تاريخ نشر2022/02/25 ،تم الاطلاع عليه

27. يوم: 2025/04/25 ،على الساعة 18:03على الوصلة:https://cutt.cx/Ucl

28. الرجوع لموقع BBC NEWUS،مقال الكتروني،بعنوان" روسيا وأكرانيا : الاتحادان الدولي والأوروبي لكرة القدم يعلقان عضوية روسيا "،تاريخ نشر2022/02/28 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/25 ،على الساعة 17:01على الوصلة: https://www.bbc.com/arabic/sports-60555611

29. الرجوع لموقع الجزيرة،مقال الكتروني،بعنوان" تقرير: 17.9 مليار دولار المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل منذ طوفان الأقصى"،تاريخ نشر2024/10/07،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/03،على الساعة 15:16على الوصلة: https://cutt.cx/dPW

30. الرجوع لموقع DW،مقال الكتروني،بعنوان" ألمانيا تزيد شحنات الأسلحة إلى إسرائيل لتتجأو ز تقديرات سابقة"،تاريخ نشر2024/10/24 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/03 ،على الساعة 16:01على الوصلة: https://cutt.cx/TFuTM

31. الرجوع لموقع BBC،مقال الكتروني،بعنوان" بايدن يقول إن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل "ثابت كالصخر "،تاريخ نشر 2022/10/08 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/03 ،على الساعة 16:33على الوصلة: https://www.bbc.com/arabic/articles/clldr6l816vo

32. الرجوع لموقع الشرق الأو سط،مقال الكتروني،بعنوان" إدانات عربية ودولية للمجازر الإسرائيلية في غزة :"حرب على الإنسانية "،تاريخ نشر 2025/03/18 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/03،على الساعة 17:10على الوصلة: https://cutt.cx/rGPlv

33. الرجوع لموقع مراسلون بلا حدود،مقال الكتروني،بعنوان"عام من الحرب في غزة: كيف فرضت إسرائيل التعتيم الإعلامي على قطاع محاصر يئن تحت الغارات"،تاريخ نشر 2024/10/03 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/03،على الساعة 19:49على الوصلة:https://cutt.cx/LBqV

34. الرجوع لموقع BBC NEWSعربي،مقال الكتروني بعنوان" **تحقيق لبي بي سي يكشف عن تقييد فيسبوك للصفحات الإخبارية الفلسطينية** "،تاريخ نشر 2024/12/18 ،تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/03 على الساعة 20:20،على الوصلة:https://www.bbc.com/arabic/articles/c983lz22dzeo

35. الرجوع لموقع الجزيرة،مقال الكتروني،بعنوان" الحجب الخفي.. هكذا تخنق منصات التواصل الحسابات المؤيدة لغزة "،تاريخ نشر 2023/10/16 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/03 ،على الساعة 23:00على الوصلة: https://cutt.cx/wXK4o

36. الرجوع لموقع الجزيرة،مقال الكتروني،بعنوان"مقررة أممية تفضح قمع الديمقراطيات الغربية المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين"،تاريخ نشر 2024/10/19 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/03 ،على الساعة 20:56على الوصلة: https://cutt.cx/wKe

37. الرجوع لموقع المركز الديمقراطي العربي ،مقال الكتروني،بعنوان" الحاجة إلي تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني في ضوء الحرب الروسية الأكراني ة "،تاريخ نشر2022/04/12 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/02/27 ،على الساعة 22:00ع الوصلة:https://democraticac.de/?p=81679

38. الرجوع لموقع الجديد العربي ،مقال الكتروني،بعنوان" ازدواجية المعايير في السياسة الدولية .. لم تبدأ في فلسطين ولن تنتهي في أكرانيا "،تاريخ نشر2022/07/15 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/03/08،على الساعة 10:00على الوصلة:https://cutt.cx/7kutw

39. الرجوع لموقع FRANCE24،خبر الكتروني،بعنوان"دراسة: حصيلة القتلى في غزة أعلى بـ40% من أرقام وزارة الصحة بالقطاع"، تاريخ نشر 2025/01/10،تم الاطلاع عليه يوم:2025/03/15،على الساعة 15:14على الوصلة: https://cutt.cx/j1c

40. الرجوع لموقع FRANCE24،خبر الكتروني،بعنوان" منظمة العفو الدولية: "العالم يشاهد عبر شاشاته إبادة جماعية مباشرة" في غزة"، تاريخ نشر 2025/04/29،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/09،على الساعة 18:46على الوصلة: https://cutt.cx/PjdQ

41. الرجوع لموقع HUMAN RIGHTS WATCH،ملخص،بعنوان""يائسون، جائعون، ومحاصرون"تهجير إسرائيل القسري للفلسطينيين في غزة "، تاريخ نشر 2024/11/14،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/09،على الساعة 21:23على الوصلة: https://www.hrw.org/ar/report/2024/11/14/389665

42. الرجوع لموقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،مقال الكتروني،بعنوان" إنعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة: 1.3 مليون فلسطيني في قطاع غزة يعانون من إنعدام الأمن الغذائي"، تاريخ نشر 2018/12/14،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/07،على الساعة 13:45على الوصلة: https://www.ochaopt.org/ar/content/13#ftn2

43. الرجوع لموقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،مقال الكتروني، بعنوان" نداء عأجل – الأرض الفلسطينية المحتلة | 2024"، *تاريخ نشر 2024/04/17،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/08،على الساعة 19:45على الوصلة: https://www.ochaopt.org/ar/content/flash-appeal-occupied-palestinian-territory-2024*

44. الرجوع لموقع HUMAN RIGHTS WATCH،بيان صحفي،بعنوان" إسرائيل ترتكب جريمة الإبادة وأفعال الإبادة الجماعية في غزة"، تاريخ النشر 2024/12/19،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/09،على الساعة 08:45على الوصلة:-https://www.hrw.org/ar/news/2024/12/19/israels-crime-extermination-acts-genocide-gaza

45. الرجوع لموقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،مقال الكتروني،بعنوان" بيان صادر عن توم فليتشر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ "، تاريخ نشر 2025/05/01،تم الاطلاع عليه يوم2025/05/:07،على الساعة 18:45على الوصلة:https://cutt.cx/mnvev

46. الرجوع لموقع الشرق الأو سط،خبر، بعنوان"إعلان الحرب على أكرانيا : النص الكامل لخطاب بوتين "، تاريخ نشر 2024/04/29،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/22 ،على الساعة 16:54على الوصلة: https://cutt.cx/Fcxrh

47. الرجوع لموقعi24NEWS ،خبر، بعنوان" روسيا تبدأ غزو الاراضي الأكراني ة وتشن ضربات على مدن عدة "، تاريخ نشر 2024/02/24،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/22، على الساعة 17:58على الوصلة: https://cutt.cx/ZoJ1G

48.الرجوع لموقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،تقرير، بعنوان" آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 286 | قطاع غزة

49."، تاريخ نشر 2025/05/07،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/09،على الساعة 22:15على الوصلة: https://www.ochaopt.org/ar/content/286

50.الرجوع لموقع أخبار الأمم المتحدة ،تقرير،بعنوان "مقتل مزيد من عمال الإغاثة في غزة والأمم المتحدة تطالب بالمساءلة والعدالة "، تاريخ نشر 2025/03/31،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/09،على الساعة 23:40على الوصلة: https://news.un.org/ar/story/2025/03/1140346

51.الرجوع لموقعBBC NEWS ،تقرير ،بعنوان "ماذا نعرف عن موظفي "المطبخ العالمي" الذين قتلوا في غزة؟"، تاريخ نشر 2024/04/02،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/09 ،على الساعة 23:40على الوصلة: https://www.bbc.com/arabic/articles/cgr7704gnxro

https://www.legal-tools.org/doc/362b83/pdf/

52.الرجوع لموقعBBC NEWS ،تقرير،بعنوان " بالأرقام، ما حجم الدمار الذي خلفته الحرب في غزة؟"، تاريخ نشر 2025/01/23،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/22،على الساعة 09:40على الوصلة : https://www.bbc.com/arabic/articles/c5yv66pq0njo

53.الرجوع لموقع الجزيرة،خبر،بعنوان "بالخريطة والصور.. أبرز 10 مستشفيات دمرتها إسرائيل في قطاع غزة"، تاريخ نشر 2025/04/13،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/22،على الساعة 11:48على الوصلة : https://cutt.cx/xAwwl

54.الرجوع لموقع Cour Pénale Internationale،التقرير الكتروني،بعنوان" Trying individuals for genocide, war crimes, crimes against humanity, and aggression"،تاريخ نشر2022/02/25 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/04/30،على الساعة 16:03على الوصلة:https://www.icc-cpi.int/fr/ukraine

55.الرجوع لموقع FRANCE 24،خبر الكتروني،بعنوان" روسيا تعتبر قرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقال بوتين "باطلا وعديم الأهمية" ،تاريخ نشر2023/03/18 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/04/18 ،على الساعة 23:02على الوصلة: https://cutt.cx/uJM0

56.الرجوع لموقع المحكمة الجنائية الدولية،بيان صحفي،بعنوان" *الحالة في دولة فلسطين: الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية ترفض طعون دولة إسرائيل في اختصاصها وتصدر أمرين بالقبض على بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت* "،تاريخ النشر 2024/11/21 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/06 ،على الساعة 18:56 على الوصلة:https://cutt.cx/EA3UM

57.الرجوع لموقع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان للأمم المتحدة ،بيان الكتروني،بعنوان"إسرائيل/ غزة: خبراء من الأمم المتحدة يؤكّدون أنّ تهديد المحكمة الجنائية الدولية يعزّز ثقافة الإفلات من العقاب"،تاريخ نشر 2024/05/10 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/10،على الساعة 10:43على الوصلة:-https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/05/israelgaza-threats-against-icc-promote-culture-impunity-say-un-experts

58.الرجوع لموقع بالعربية ،خبر الكتروني،بعنوان" أو ل تعليق من أمريكا على إصدار مذكرتي اعتقال بحق نتنياهو وغالانت"،تاريخ نشر2024/11/21 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/10،على الساعة 12:44على الوصلة:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/11/21/us-fundamentally-rejects-icc-arrest-warrant-decision

59.الرجوع لموقع بالعربية ،خبر الكتروني،بعنوان" البيت الأبيض: لن ننفذ أي مذكرة اعتقال بحق نتنياهو"،تاريخ نشر 2024/11/22 ،تم الاطلاع علي يوم: 2025/05/10،على الساعة 14:14على الوصلة:
https://cutt.cx/vIUb

60.الرجوع لموقع AA ،خبر الكتروني،بعنوان" ترامب يفرض عقوبات على "الجنائية الدولية" بسبب مذكرة اعتقال نتنياهو"،تاريخ نشر 2025/02/07 ،تم الاطلاع عليه يوم:2025/05/10 ،على الساعة 13:36على الوصلة:
https://cutt.cx/Uq2

61.الرجوع لموقع الجديد العربي ،مقال الكتروني،بعنوان" ازدواجية المعايير في السياسة الدولية .. لم تبدأ في فلسطين ولن تنتهي في أكرانيا "،تاريخ نشر2022/07/15 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/03/08 على الساعة 10:00،على الوصلة:
https://cutt.cx/7kutw

62.الرجوع لموقع الشبكة السورية لحقوق الانسان،تبيان صحفي الكتروني،بعنوان" الاستخدام التعسفي للفيتو 16 مرة من قبل روسيا والصين ساهم في قتل قرابة ربع مليون سوري واعتقال قرابة 150 ألف آخرين وتفشي حالة الإفلات من العقاب"،تاريخ نشر2020/07/17 ،تم الاطلاع عليه يوم: 2025/05/10 ،على الساعة 20:54على الوصلة:
/https://snhr.org/arabic/2020/07/17/12515

خامسا/ المحاضرات

1. خميس ربحى بدوي،" محاضرات في المستوطنات في قطاع غزه"(بحث غير منشور)،موضوع خاص في الجغرافيا،دار المقتبسة، بيروت،2009،ص15 .

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Senthan Selvarajah, Lorenzo Fiorito, " Media, Public Opinion, and the ICC in the RussiaUkraine War, "Journalism and Media, Centre for Media Human Rights and Peacebuilding ,London, The Gate Foundation, v4, n3,760,02/07/2022, p760.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة 02

الفصل الأول: الصراع الروسي الأكراني والإسرائيلي الفلسطيني وتفاعل المجتمع الدولي

المبحث الأول : السياق التاريخي للصراع الروسي الأكراني والفلسطيني الإسرائيلي 09

المطلب الأول : تطور الصراع بين روسيا وأكرانيا و أسبابه . 09

الفرع الأول: الخلفية التاريخية للبلدين ونشأة الصراع. 09

الفرع الثاني: الأسباب السياسية والجيوسياسية للصراع. 12

المطلب الثاني: النزاع الفلسطيني الإسرائيلي واهم الاحداث. 19

الفرع الأول الخلفية التاريخية لدولة فلسطين. 20

الفرع الثاني الاحتلال والمقاومة الفلسطينية 24

المبحث الثاني تفاعل المجتمع الدولي مع الغزو الروسي الأكراني والحرب الإسرائيلية على غزة 31

المطلب الأول : الاستجابة الدولية للغزو الروسي الأكراني 32

الفرع الأول: دعم المجتمع الدولي لأكرانيا على جميع الأصعدة. 32

الفرع الثاني: العقوبات الاقتصادية والادانات السياسية لروسيا 37

المطلب الثاني: ردود فعل المجتمع الدولي على الحرب الإسرائيلية على غزة. 42

الفرع الأول: مساندة إسرائيل 43

الفرع الثاني: ضعف الادانات الدولية 45

الفصل الثاني: تحليل ازدواجية القانون الدولي في حالتي غزة واكرانيا

المبحث الأول: مظاهر انتهاك القانون الدولي في غزة وأكرانيا 51

المطلب الأول : انتهاك المبادئ العامة لحل النزاعات الدولية. 51

الفرع الأول: حظر استخدام القوة 51

الفرع الثاني: حق تقرير المصير. 53

المطلب الثاني: انتهاك القانون الدولي الجنائي والدولي الإنساني. 56

الفرع الأول: انتهاك القانون الدولي الجنائي 56

الفرع الثاني: انتهاك القانون الدولي الإنساني 62

المبحث الثاني: ازدواجية تطبيق القانون الدولي في حالتي غزة وأكرانيا وتداعياتها 66

المطلب الأول: تباين تفاعل أشخاص القانون الدولي مع القضيتين 67

الفرع الأول: الجمعية العامة ومجلس الامن 67

الفرع الثاني: محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. 77

المطلب الثاني: أسباب وتداعيات ازدواجية المعايير 83

الفرع الأول: الأسباب الجوهرية لازدواجية المعايير 83

الفرع الثاني: تداعياتها على القانون والمجتمع الدوليين. 85

خاتمة 89

فهرس المحتويات

قائمة المصادر والمراجع 90

الفهرس 103

ازدواجية المعايير في القانون الدولي دراسة حالة غزة وأوكرانيا

الملخص:

تمثل ظاهرة ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي تحديا كبيرا للعدالة والمساواة التي تدعيها دول العالم خاصة الكبرى منها في تطبيق القانون الدولي في الكثير من قضايا النزاعات الدولية والحروب. وظهر ذلك جليا للعالم في التعامل مع أحدث قضيتين في السياسة الدولية حرب أوكرانيا وحرب غزة ،حيث عرفت هذه الأخيرة انتهاكا صارخا لكل القواعد القانونية و الجنائية و الإنسانية و الأخلاقية أمام صمت المجتمع الدولي. بل وحتى تبرير ودعم الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته و حمايته من المحاسبة. أماحرب أوكرانيا فتجلت فيها كل أنواع التمييز والتحيز للجنس الأبيض والدفاع المستميت والتحالفات المشتركة و العقوبات والدعم الإعلامي و الحرص على تطبيق القانون الدولي بإدانة عدوان روسيا وتجريم مسؤوليها،ما جعل العالم اليوم يقف موقف التساؤل عن فاعلية وجدوى القانون الدولي الذي أصبح يطبق بمعايير مزدوجةفي نزاعات متشابه ،ويوظف من أجل خدمة مصالح الدول الكبرى وليس من اجل إقامة عدل دولي.

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي؛مجلس الأمن؛ محكمة العدل الدولية؛المحكمة الجنائية الدولية ؛ازدواجية المعايير؛غزةوأوكرانيا.

Duality of Standards in International Law: The Case of Gaza and Ukraine

Abstract

The phenomenon of double standards in the application of international law represents a major challenge to the justice and equality claimed by the countries of the world, especially the major ones, in the application of international law in many cases of international conflicts and wars. This was evident to the world in dealing with the two most recent cases in International politics the Ukraine war and the Gaza wars, where the latter witnessed a flagrant violation of all legal, criminal, humanitarian and ethical rules in front of the silence of the international community and even justifying and supporting the Israeli occupation and its violations and protecting it from accountability instead. As for the war in Ukraine, it embodied all kinds of discrimination and prejudice towards the white race, desperate defense, joint alliances, sanctions, media support and concern for the application of international law by condemning Russia's aggression and criminalizing its officials. making the world today question This led the world today to take a questioning standpoint on the effectiveness and usefulness of international law, which has become applied with double dual standards norms in similar conflicts and is has been used to serve the interests of major countries and not for rather than the establishment of International Justice.

Keywords: International law; Security Council; International Court of Justice; International Criminal Court; double standards; Gaza and Ukraine.